الخميس 14 تموز 2022
العدد 4677 السنة السادسة عشرة
Jeudi 14 Juillet 2022 nº 4677 16ème année

20 صفحة
10000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

ملف

رياض سلامة
أنا القضاء... والقدر

6 - 4

نصرالله
حقوقنا أو الحرب
[2]

سيسعى بايدن إلى استمالة السعودية لـ«الانقلاب» على روسيا عبر الانسحاب من اتفاق «أوبك+» وتالياً زيادة إنتاج النفط لتحسين أسعاره في بلدان الغرب (أ ف ب)

بايدن للحلفاء
الحماية مقابل النفط
[11 ـ 10]

قضية اليوم

نصر الله يعلن الحرب على تجويع لبنان: حقوق لبنان مقابل كل الطاقة في المتوسط

إبراهيم الأمين

فتح لأبواب وإقفال لأخرى، بل أكثر من ذلك: هو إعلان عن مرحلة جديدة من الصراع.

هذه خلاصة بسيطة لما أعلنه الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، أمس، في شأن ملف النفط والغاز والصراع مع العدو. وقد يكون ضرورياً فهم خلفية كلام نصر الله وأبعاده ليس في إطار موضعي يتّصل بمسار التفاوض التقني الجاري بين لبنان والعدو بوساطة أميركية، بل بأبعد من ذلك، وبما يتصل بأمن الطاقة في المنطقة ككل. وفي قراءة واقعية، مستندة الى معطيات ومؤشرات، يمكن قول الآتي: أولاً، حدّد السيد نصر الله الطابع المصيري للمعركة، وقال كلاماً شديد الوضوح بأن هناك من يريد للبنان أن يموت جوعاً واقتتالاً على لقمة العيش، وأن المقاومة مستعدة لمواجهة ذلك بما هو أقسى وأشدّ، وبما ينعكس تبعات مشابهة على كل الأطراف، سواء العدو الإسرائيلي نفسه أو الدول المستفيدة من برنامج الطاقة في البحر المتوسط.

ثانياً، عندما تعلن جهة مثل حزب الله أنها تواجه مسألة مصيرية، وعندما يكون الشرح على لسان شخصية كالسيد نصر الله عن التزامات المقاومة تجاه شعبها وليس تجاه قوى سياسية، فإن الأمر يكون مرتبطاً بخيارات استراتيجية تعني، ببساطة، أن المقاومة باتت في حالة جهوزية عملانية لخوض حرب واسعة وليس القيام بعمليات موضعية من أجل ضمان حقوق لبنان نظرياً وعملياً.

ثالثاً، إشارة السيد نصر الله العلنية الى مسح الأهداف مقابل سواحل فلسطين المحتلة، وقوله صراحة إن المقاومة مستعدة لـ«ما بعد كاريش»، يعني أن المقاومة وضعت كل وحداتها المعنية في حال جهوزية واستعداد لخوض معركة واسعة. ومن البديهي أن أي مواجهة بين المقاومة والعدو قبالة سواحل لبنان وفلسطين تعني، ببساطة، إسقاط الأمن عن كل أعمال التنقيب ومشاريع استخراج الطاقة في كل شرق المتوسط، وأن منطقة البحر المتوسط كلها وليس منطقة بحدّ ذاتها ستتحول إلى مسرح للعمليات. بمعنى أوضح: تقول المقاومة إن المعركة لا تقف عند حدود معيّنة، بل يمكن أن تتجاوزها الى أبعد مما يقدّره الآخرون إذا تطلّب الأمر.

رابعاً، كان الأمين العام لحزب الله شديد الوضوح بأن عملية المسيّرات ما هي إلا رسالة صغيرة، ومن «لا يصدّق» عليه «انتظار» الخطوات اللاحقة في حال استمرار تعنّت العدو، ومن خلفه الأميركيون، وعندها سيكتشف الجميع، في لبنان والمنطقة، أن منطق التدرج في الردود سيصل الى حدود لا يبدو أن كثيرين يدركون أبعادها.

خامساً، قد يكون من المفيد لفت انتباه المعنيين الى أن للمقاومة أدبيّاتها التي تشير الى ما تفكر فيه. وتكفي، هنا، الإشارة الى مطلع الخطاب الذي استشهد فيه السيد نصر الله بالآية القرآنية «أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ...»، وفي هذا إشارة ورسالة واضحة الى أن المقاومة تتصرّف بأنه أذن لها القتال من أجل ضمان حقوق شعبها. وهذا يعني، لمن لا يفهم عقل حزب الله، أن المقاومة وضعت نفسها في مرحلة المواجهة التي تقفل كل طرق المناورات، أو ما يسمى بخيار «اللاعودة» ما لم يبادر «عاقل» ما في هذا الكون سريعاً إلى التدخل سريعاً.

> **وضعت المقاومة نفسها في مرحلة المواجهة التي تقفل كل طرق المناورات ما لم يبادر «عاقل» ما في هذا الكون بالتدخل سريعاً**

سادساً، ثبّت السيد نصر الله النتائج الأولية لعملية المسيّرات بتحديد إطار التفاوض، لكنه كان أكثر حدّة في قوله إن الأمر لا يتعلق بنقاش حول حدود بحرية أو خلافه، بل بالحقوق، وربط الأمر بحاجة لبنان إلى هذه الثروات لمواجهة الأزمة. وفي هذا السياق، لم يكن سهلاً عليه الإشارة المباشرة الى أن من يحاول تخيير لبنان بين الموت جوعاً وبين الحرب، عليه أن يعرف أن خيار الحرب هو الأسهل والأكثر جدوى. ولم يكن السيد مناوراً عندما تحدث عن واقع الأزمة الحالية في لبنان، بل ربما كان شديد الوضوح بأن المرحلة تجاوزت تهديد اللبنانيين بالجوع الى مرحلة تنفيذ هذا التهديد، وبالتالي تجد المقاومة نفسها في موقع الردّ على هذا النوع من الحروب.

عملياً، أعلن السيد نصر الله عن مستوى جديد من المواجهة ليس مع العدو الإسرائيلي فقط، بل مع كل حلفائه في العالم. لكنه، وإلى جانب تبيانه حقائق تتصل بالاستعداد للمواجهة الشاملة، فتح الباب أمام أي «عاقل» في العالم لاستنقاذ الوضع والضغط على إسرائيل من أجل إنجاز عملية الإقرار بحقوق لبنان خلال ستة أسابيع على أبعد تقدير، وفتح الباب أمام العالم المحتاج للطاقة للتدخل مع الأميركيين والإسرائيليين لتسهيل حصول لبنان على حقه في الاستخراج المباشر لثرواته النفطية والغازية وإطلاق عملية الإنقاذ الداخلي. وفي الوقت نفسه، عمد الى إقفال باب المناورات الأميركية والإسرائيلية الخاصة بالمفاوضات الجارية الآن. وكان شديد الوضوح، مع اللبنانيين وغيرهم، بأن المقاومة قررت الخروج مسبقاً من لعبة تضييع الوقت.

وبمعزل عن أي تعليقات يمكن أن تصدر من جهات سياسية لبنانية، من الدولة أو خارجها، على تهديد السيد نصر الله بمنع العدو من العمل في كل الساحل الفلسطيني وليس في حقل كاريش فقط، فإن الردّ الأبرز سيكون مصدره في العلن والسرّ هو عند العدو. وقد بات واضحاً أن بنداً إلزامياً فُرض على جدول أعمال زيارة الرئيس الأميركي جو بايدن لكيان الاحتلال والمنطقة، وهو بند ينصّ على أن في لبنان قوة قادرة على حرق المراكب كلها ومنع أي حركة في كل البحر المتوسط، وربما في ما هو أبعد إن لزم الأمر، ما يُلزم العدو ومعه الأميركيون بردة فعل واضحة: إما السير في خطوات عملانية تقود الى التزام بكامل حقوق لبنان النظرية والعملية، أو وضع المنطقة أمام استحقاق مواجهة لا أحد يعرف الى أين ستنتهي.

يبقى أن السيد نصر الله، الذي سبق له أن تخلّى عن استراتيجية الإقناع بخيار المقاومة لجميع اللبنانيين والعرب، عاد وأكد أن المقاومة تتصرف وفق مصلحة لبنان وشعبه الذي تمثّل غالبية فيه، ولن تقف عند خاطر هذا الفريق أو ذاك ممن لا يزالون يسترضون الأميركيين والغربيين، ولو على حساب البلاد التي دخلت مرحلة جديدة من الانهيار الذي يقود الى ما هو «أسوأ من الحرب» مع العدو.

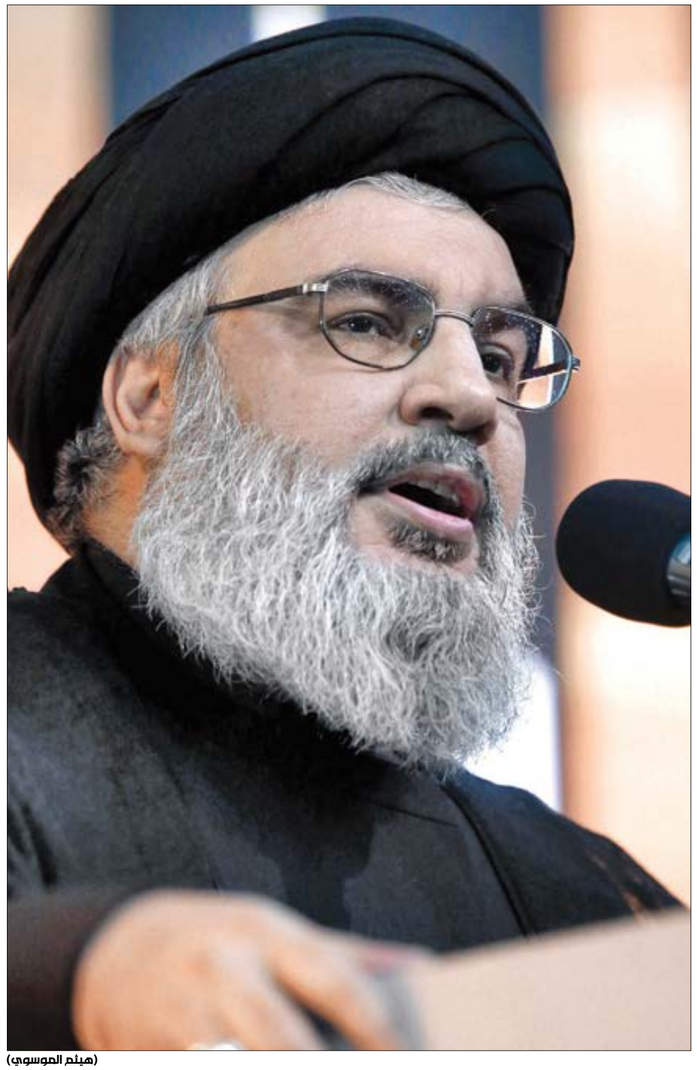
(هيثم الموسوي)

الاستخراج مقابل الاستخراج... وقادرون على ما بعد بعد «كاريش»

تعتيم وإرباك في إسرائيل

كلمة الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، أمس، والتي يتوقع أن تحتل حيزاً واسعاً جداً على طاولة التقدير والقرار في تل أبيب، بقيت حتى ساعات متقدمة ليل أمس خاضعة لقرارات الرقابة العسكرية التي، كما يبدو، فضّلت اقتصار مقاربة وسائل الإعلام العبرية على التغطية الخبرية من دون أي تعليقات تذكر. ولم تكتف إسرائيل الرسمية بامتناع السياسيين والأمنيين عن التعليق وحسب، بل شملت الإجراءات الرقابية المراسلين والمعلقين، في إجراء تعتيمي قلّ نظيره، ويشير الى حجم الإرباك، إذ إن الكلمة جاءت مفاجئة في مضمونها ومباشرتها لتهديدات لم ترد بهذا الوضوح سابقاً على لسان نصر الله نفسه، كما أنها تقلب التموضعات بين الجانبين، إذ بدل أن يتلقّى لبنان واللبنانيون تهديدات إسرائيل بالحرب، كما هي العادة، تلقّت إسرائيل هذه المرة التهديدات بها بشكل شبه مباشر، وهي سابقة سيتوقف عندها طويلاً صاحب القرار في تل أبيب، بعدما بدّدت تقديرات سابقة لديه توهّم بنتيجتها أن الأمور لن تصل الى حد التصعيد العسكري الفعلي في المواجهة البحرية مع حزب الله.

مهما تكن الحال، فإن الإجراءات الرقابية لا تمنع وصول الرسالة، الحربية هذه المرة، الى آذان المستويين السياسي والأمني في تل أبيب، إذ خصصت لإفهامهم جدية موقف حزب الله وتصميمه على الذهاب بعيداً لتحصيل حقوق لبنان، وهذه المرة، مهما كانت العواقب والأثمان.

في كلمته أمس، ذكّر الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله بأنّ «من جملة إنجازات المقاومة في حرب تموز إسقاط المشروع الأميركي للشرق الأوسط الجديد الذي كانت تُعمل له إدارة الرئيس الأميركي السابق جورج بوش للسيطرة على المنطقة بالقوات العسكرية المباشرة». ودعا إلى عدم بناء أوهام وآمال على زيارة الرئيس الأميركي جو بايدن الحالية للمنطقة، لأن «أميركا اليوم غير أميركا 2003 و2006، والرئيس الأميركي العجوز هو صورة عن أميركا التي بدأت تدخل مرحلة الشيخوخة أو دخلتها بالفعل». وأكد أن للزيارة هدفين أساسيين: إقناع دول الخليج بإنتاج وتصدير المزيد من النفط والغاز، بعدما جرّت أميركا التي تقاتل روسيا بالأوكرانيين معها كل الدول الأوروبية التي بدأت تعاني بشدة على المستوى الاقتصادي، والالتزام بأمن إسرائيل والتركيز على التطبيع».

انطلاقاً من الحاجة العالمية للطاقة، شدّد نصر الله على أن «الفرصة الذهبية للبنان للحصول على هذه الثروة النفطية والغازية هي في هذين الشهرين، وإذا انقضت هذه المدة الزمنية ولم يحصل لبنان على حقوقه فسيكون الموضوع صعباً جداً، وإذا ذهبنا لتحصيل حقوقنا بعد استخراج النفط والغاز من كاريش فستكون الكلفة أكبر». ودعا المسؤولين اللبنانيين الى أن «لا تسمحوا للأميركي بأن يخدعكم ويقطّع الوقت. إذا لم نثبّت حقنا قبل أيلول فستكون المهمة صعبة ومكلفة»، مشدداً على أن «المقاومة هي نقطة القوة الوحيدة والحقيقية التي يمتلكها المفاوض اللبناني».

ومن دون أن يسمّي، علّق على من اعتبروا أن إطلاق المسيّرات كان خارج الاتفاق، مؤكداً «أننا لم نتفق مع أحد ولم نقل لأحد إننا لن نقدم على خطوة وننتظر المفاوضات. نحن خلف الدولة في الترسيم، لكننا لن نقف مكتوفي الأيدي ولم ولن نلتزم مع أحد، ومن حقنا اتخاذ أي خطوة في الوقت والحجم المناسب للضغط على العدو لمصلحة لبنان». وشدّد على أنّ الوسيط الأميركي في ملف ترسيم الحدود عاموس هوكشتين «ليس وسيطاً بل يضغط على لبنان لمصلحة الإسرائيلي»، لافتاً إلى أن الأمر الذي ألزمه بالمجيء إلى لبنان آخر مرة هو، أولاً «حاجة أميركا للنفط والغاز لأجل أوروبا». والثاني

> **هذه طريق الإنقاذ الوحيدة... وصلنا إلى نهاية الخط ولا ننتظر إجماعاً**

تهديد المقاومة. ولولا المقاومة ولولا خطواتنا، وما يتطلّبه الموقف سنقدم عليه من دون أي تردد، وهذه رسالة فهمها العدو جيداً»، و«على العدو أن يعرف أن قدراتنا متنوعة ومتعددة في الجو والبحر والبر، وهي خيارات مفتوحة وموجودة على الطاولة، واللعب بالوقت غير مفيد. وكل ما يخدم القضية قادرون على الإقدام عليه، وسنقدم عليه بالحجم والوقت والشكل المناسب».

وربط نصر الله موضوع الترسيم باستخراج الغاز قائلاً إن «المسألة ليست فقط بالاعتراف بالحدود البحرية، بل بالإذن للشركات بالقدوم واستخراج النفط والغاز. المسألتان بحاجة الى حل. فلا يكفي أن يقولوا هذه حدودكم وممنوع على الشركات الاستخراج وإلا يكون الإنجاز ورقياً». وللعدو والصديق قال نصر الله «نحن لا نمارس حرباً نفسية. نحن جديّون وهذه طريق الإنقاذ الوحيدة للبنان والوطن وكيان الدولة المهددة بالانهيار. نحن نتحدث عن عملية إنقاذية، لأننا إذا بقينا على ما نحن عليه فلبنان ذاهب إلى ما هو أسوأ من الحرب. هناك من يريد لهذا الشعب أن يموت جوعاً وأن نقتتل بعضنا على أبواب الأفران ومحطات البنزين، وإذا كان الخيار أن لا يُساعَد لبنان ويُدفع باتجاه الجوع، فالحرب أشرف بكثير». وأضاف «لقد وصلنا إلى نهاية الخط، ونحن لا ننتظر إجماعاً منذ 1982 التجربة تقول إننا لو انتظرنا إجماعاً وطنياً لكان لبنان على اليوم تحت الاحتلال الإسرائيلي، لن ننتظر إجماعاً ولن نتخلى عن الدولة». وختمَ «نحن لا نختصر المسألة بحقلَي كاريش وقانا، المسألة لدينا أكبر وأبعد بكثير. إذا وصلت الأمور الى الخواتيم السلبية فلن نقف عند كاريش، وإذا كان الهدف منع لبنان من استخراج النفط والغاز، فلن يستطيع أحد أن يستخرج غازاً ونفطاً ولا أن يبيع غازاً ونفطاً مهما تكن العواقب. وصلنا الى آخر الخط».

(الأخبار)

تقرير

مع اقتراب الاستحقاق الرئاسي، تظهر القوى المسيحية كأنها آخر من يعرف ما الذي يجري حقيقة وكيف يمكن الدفع في اتجاه إجراء الانتخابات من دون تأخير. يغيب دورها فيما يحضر ملف رئاسة الجمهورية على الطاولة الإقليمية

صراع على الموقع المسيحي في غياب المسيحيين

هيام القصيفي

وصل الرئيس الأميركي جو بايدن، أمس، الى المنطقة ويصل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الى إيران الأسبوع المقبل، والملف اللبناني واحد من المواضيع المدرجة على جدولَي أعمال الجولة الأميركية والزيارة الروسية. ويأخذ انتخاب رئيس جديد للجمهورية مداه في صراع محورين متقابلين في مرحلة حساسة، ما يثير شكوكاً حول المنحى الذي تطرحه احتمالات التصادم بين مشروعين رئاسيين مختلفين في العمق. وفي وقت يشتدّ فيه الكباش الإقليمي والدولي، ويقترب عهد الرئيس ميشال عون من نهايته، ويستمر الانهيار الداخلي في تسارع، يغيب الدور المسيحي عن استحقاق الموقع المسيحي الأول.

ندر أن كان التعامل مع الاستحقاق هشّاً لدى القوى المسيحية الى الحد الذي يبدو عليه اليوم، كما ندر أن سلّم الجميع جدلاً بأن مآل الصراع الحالي قد ينحصر باسم أو اسمين، فلا تطرح أسماء بديلة من تلك المتداولة. وقبل ثلاثة أشهر ونصف شهر من موعد خروج رئيس الجمهورية من قصر بعبدا، لا تزال القوى المسيحية غائبة عن المشهد الرئاسي.

ومفارقات الاستحقاق عند المسيحيين والموارنة كثيرة في مرحلة التحديات الإقليمية والمساومات والترتيبات التي لا يبدو أن لهم حضوراً فاعلاً فيها. يشير أحد السياسيين المخضرمين إلى أنه لطالما كان للقيادات الإسلامية دور مهم في اختيار رئيس الجمهورية قبل الحرب وبعدها، وتعزز هذا الأمر مع الوجود السوري. لكن الدور المسيحي كان دائماً أساسياً، ولم يحدث أن كان مغيّباً الى الحد الذي صارت فيه القيادات المارونية تتعامل مع الاستحقاق كأنه محطة عادية في مسار الدورة السياسية، فلا تمارس أي ضغط سياسي أو شعبي للدفع في اتجاهه.

وحتى مع انتخاب عون، تبلور الحراك السياسي أولاً مع لقاء الاقطاب الموارنة في البطريركية المارونية، والخروج لاحقاً بخلاصة معادلة «الرئيس القوي»، ورغم الدور الأساسي لحزب الله، جاءت تغطية انتخاب عون بتفاهم معراب وبمجموعة تفاهمات، منها ما سقط واندثر ومنها ما تحوّل إلى عداوات لا تزال قائمة. في المقابل، قامت حركة مسيحية اعتراضية وقفت ضد انتخابه وظلّت تقول كلمتها رفضاً له طوال ست سنوات.

لكن استحقاق عام 2022 يُظهر المسيحيين كأنهم استسلموا كلياً لفكرة أن الرئيس المقبل سيكون من اختيار حزب الله ولا أحد سواه، حتى إن معارضي الحزب باتوا غير واثقين بمتغيّر دولي أو إقليمي يساهم في فرض معادلة رئيس معارض للحزب مقابل رئيس موال له. ورغم أن الجو الإقليمي والدولي المتحرك يطرح ملف لبنان على الطاولة، مع احتمال غير مستبعد بأن يجري تقديم مشروع رئاسي معارض، إلا أنه خلافاً للاستحقاقات السابقة، لا دور للقوى المسيحية في تظهير وترجمة أي مشروع رئاسي مع الدول الفاعلة، لا مع واشنطن أو باريس ولا مع السعودية أو مصر.

قد يكون الانطباع الأكثر تداولاً هو حجم حضور معارضي حزب الله في الأوساط الخارجية والدبلوماسية في لبنان بشكل خاص. لكن الواقع لا يعبّر تماماً عن الحقيقة. فالتواصل المسيحي السياسي مع الخارج شبه مقطوع، وعلاقات شخصيات مع دوائر خارجية لا تعني أن الحضور المسيحي فاعل الى درجة فرض مشروع ما. حتى إن بكركي التي ترفع الصوت في التشديد على «بروفيل» الرئيس الجديد وضرورة إجراء الانتخاب، لا تزال تتعاطى معه محلياً، ولا يقف الفاتيكان أو فرنسا الى جانبها بقوة كانت معهودة في ملف رئاسة الجمهورية وحرص بكركي عليها.

أما القوى السياسية التي انحسر حضورها الخارجي منذ سنوات، فتحصد اليوم نتائج غيابها الفعلي عن الساحة الإقليمية والدولية، فيما يطرح اختيار رئيس مسيحي على طاولات الترتيبات الإقليمية، فلا تتمكن من تأدية دور فاعل. والمشكلة أن أي ترتيب خارجي في أي اتجاه أتى، سواء لجهة التسوية أو تصادم مشروعين رئاسيين، سيكون من الصعب التعامل معه على مستوى جدي وانخراط الجميع فيه، كما كانت عليه الحال في الاستحقاقات الماضية، بما في ذلك تسوية الدوحة. فمعارضو حزب الله ليسوا على توافق تام حيال رؤيتهم لاستحقاق الرئاسة، ولا هم يتمتعون بمستوى الحضور الخارجي والمحلي نفسه الذي جعل منهم سابقاً عنصراً مؤثراً في مواجهة أي مشروع لا ينسجم مع خطابهم السياسي. ومؤيدو حزب الله من المسيحيين ليسوا أفضل حالاً، لأنهم باتوا في ظل ضبابية الموقف الإقليمي من الرئاسة وحجم الضغوط عليهم، يضعون في مقدّم اهتمامهم النفاذ بالاستحقاق بأكبر قدر من المكاسب، سواء وصلوا الى قصر بعبدا أو لم يصلوا. لكن القاسم المشترك بينهم أن دورهم في الاستحقاق مغيّب لأنهم بدورهم ينتظرون كلمة السر الرئاسية، وقد ولّى زمن الحرد السياسي من أجل فرض واقع رئاسي. وتجربة انتخاب عون لن تتكرر، كما لن تتكرر تجربة تفاهم باريس بين الرئيس سعد الحريري ورئيس تيار المردة سليمان فرنجية، والتي دفنها حزب الله في مهدها، مهما كانت هوية داعميها.

ملف

رياض سلامة: أنا القضاء... والقدر

لا يتميّز القضاة عن سائر العاملين في القطاع العام، سوى بأنهم ذوو نفوذ أقوى من غيرهم داخل بنية السلطة. ما أتاح لهم الفوز بامتياز تصحيح أجورهم وفق آلية نقدية تقضي باعتبار كل 1500 ليرة تعادل 8000 ليرة، أي مضاعفة رواتبهم 5,3 مرات. وعدا عما أثارته هذه الخطوة من سخط لدى الأساتذة والموظفين الإداريين والعسكريين وغيرهم من موظفي القطاع العام، فإن المشكلة الجوهرية تكمن في تعاظم هيمنة السياسة النقدية وحصريتها في إدارة الأزمة رغم أن هذه السياسة كانت سبباً أساسياً في انفجار الأزمة

محمد وهبة

في الاجتماع الذي عُقد في مطلع الشهر الجاري في السراي الحكومي برئاسة رئيس الحكومة نجيب ميقاتي وبحضور وزيري المال يوسف الخليل، والعمل مصطفى بيرم، والذي خصص لمناقشة مطالب القطاع العام المضرب منذ نحو شهر، وعلى رأسها تحويل رواتبهم وفق سعر صرف يبلغ 8000 ليرة، تذرّع ميقاتي والخليل بالتضخّم الذي يمكن أن ينتج من تصحيح الأجور بهذه الطريقة، لرفض الاقتراح. لكن، في موازاة هذا النقاش شبه العلني، كان هناك مسار متكتّم يجري بين أروقة رئاسة الحكومة، وحاكمية مصرف لبنان، والجسم القضائي، وهو يعبّر عن رغبة جامحة في تصحيح أجور القضاة بأي طريقة متاحة حتى لو كان التضخّم أساسها. خلص هذا المسار إلى طريقة سهلة وسريعة ومجرّبة في العقود الماضية، قضت باستعمال السياسة النقدية في سبيل تحقيق أهداف مشبوهة، أي أن يطلب حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، من المصارف، تحويل رواتب القضاة المتكتّمة، من قضاة متقاعدين، أو من قضاة الشرع الذين لم تشملهم الاستفادة، أو من قضاة رأوا فيها «رشوة» شاملة من مشتبه فيه محلياً وخارجياً بتبييض الأموال والاختلاس وهدر المال العام، إنما لم يجرؤ أحد على الاعتراض العلني.

استسهال طباعة النقود، تقرّر زيادة أجور القضاة. وحتى الآن، لم تتضح الرواية الدقيقة للاتصالات التي أفضت إلى منح القضاة امتيازاً كهذا، إنما تردّدت بعض المعطيات عن أن زوجات بعض القضاة يعملون في مصرف لبنان، وأنهنّ عرضن الأمر على الحاكم الذي وافق فوراً. عندها جرى تواصل ما بين أعضاء مجلس القضاء الأعلى وبين الحاكم للاتفاق على التفاصيل. قبل أيضاً إن النائب العام المالي علي إبراهيم هو من فاتح سلامة بهذا الأمر، وأنه طلب تفويضاً خطياً من مجلس القضاء الأعلى لإنجاز المهمة إنما لم يحصل عليه، ما دفعه إلى الاتفاق مع عدد من القضاة إلى زيارة سلامة والاتفاق معه...

بمعزل عن التفاصيل، فالأمر حصل سواء على يد مجلس القضاء الأعلى، أم على يد النائب العام المالي، أم على يد مجموعة من زوجات القضاة العاملين في مصرف لبنان. حصل الأمر من دون أي اعتراض فعلي من الجسم القضائي على استملاك هذا الامتياز رغم إدراك القضاة للمفاعيل التي ينتجها مفهوم الامتياز. صحيح أنه برزت بعض الاعتراضات المتكتّمة، من قضاة متقاعدين، أو من قضاة الشرع الذين لم تشملهم الاستفادة، أو من قضاة رأوا فيها «رشوة» شاملة من مشتبه فيه محلياً وخارجياً بتبييض الأموال والاختلاس وهدر المال العام، إنما لم يجرؤ أحد على الاعتراض العلني.

كما أن القضاء، سواء بأجهزته أو برؤوسه الكثيرة، لم يردّ على كل ما قيل حول هذه «الرشوة»، بل بدوا جميعاً كأنهم غير مهتمين «ومن بعدهم الطوفان».

إذاً، المفاعيل التضخمية لتصحيح الأجور تصحح بلا قيمة إذا قام بها الحاكم رياض سلامة عبر آليات غير تقليدية. لا بل تكاد تصبح حقّاً مكتسباً لفئة تعتبر نفسها سلطة مستقلّة، بينما بنتيجتها سيجري تحييد ولاءها بالجملة. فهذه الآلية تلغي كل ما قيل عن الإصلاح، وتقضي على أي فرصة في المحاسبة إذا كانت متوافرة أصلاً داخل بنية السلطة. لا بل تأتي الخطوة تكريساً لاستعادة السياسة النقدية هيمنتها على الحياة العامة وتعظيم هذه الهيمنة أكثر مما كانت عليه في العقود الماضية. ففي السابق كانت آلية تصحيح الأجور تختزل صراعاً اجتماعياً ليس بالضرورة أن ينتهي لمصلحة الفئات العاملة، إنما كان يخضع عملية التصحيح لنقاش مالي ونقدي وقانوني وشعبي... إنما اليوم، ومن دون أي صراع، أصبح المسار مرتبطاً بما يقرّره الحاكم وحده. والحاكم هو ما يمثّل من قوى السلطة وليس شخصه فقط. فهو وحده يقرّر أن يطبع الأموال، وأن يشرف على توزيعها من دون أي اعتبار لمفاعيلها والتشوّهات الاقتصادية والاجتماعية التي تخلقها.

واللافت أن سلامة رفض قبل سنوات إقرار سلسلة الرتب والرواتب، بسبب ما اعتبره يومها، مفاعيل تضخميّة. وإصراره على الرفض ترك أثراً في أذهان السلطة التافهين الذين ما زالوا لغاية اليوم، يربطون الانهيار والأزمة، بإقرار السلسلة. لكن ها هو سلامة، الذي خلق موجات تضخّم هائلة في السنوات الثلاث الماضية من خلال سياسة إطفاء الخسائر التي يعتمدها، يبادر اليوم، مجدداً، إلى خلق موجة تضخّم جديدة غير محسوبة النتائج. صحيح أن القرار الراهن مخصّص للقضاة فقط، لكن لا شيئ يمنع من أن يشمل فئات أخرى مستقبلاً. ففي السابق، مُنح القضاء تصحيحاً للأجور، ما فجّر موجة اعتراضات في القطاع العام مطالبة بتصحيح أجور سائر العاملين فيه. يومها استمرّت المفاوضات لسنوات ولم يقرّ التصحيح إلا مع زيادات ضريبية أدرجت في الموازنة. أما اليوم، فالقرار، بستجرّ مطالب محقّة للقطاع العام المتوقّف عن العمل منذ نحو شهر، لكن وسيلة التعامل مع هذه الحقوق مختلفة جداً وغير منظمة وغير مدروسة ومعزولة عن أي إجراءات شاملة. وهذه المطالب تأتي أيضاً في ظل أزمة غير مسبوقة وتضخّم كبير يضرب اقتصاد لبنان من الداخل ومن الخارج أيضاً. حتى أن قوى السلطة حاولت أن تخفّف من وطأة هذه المطالب قبل الانتخابات النيابية عبر ما سمّي «المساعدة الاجتماعية»، إلا أن الأمر انتهى سريعاً بتآكل هذه المساعدة بفعل تسارع التضخّم.

هنا تكمن المشكلة. فالمصدر الأساسي لموجات التضخّم التي ضربت لبنان في السنوات الثلاث الأخيرة، يكمن في آليات إطفاء خسائر القطاع المالي التي اتبعها حاكم مصرف لبنان منفرداً أو مع مجلسه المركزي. فهذه الخسائر المتراكمة في ميزانيات مصرف لبنان والمصارف، تقدر بأكثر من 70 مليار دولار، ويتم تغطيتها منذ ثلاث سنوات عبر ضخّ النقود في السوق، ما أدى إلى ارتفاع جنوني في سعر صرف الدولار مقابل الليرة، وبات التضخّم يتغذّى على هذا الارتفاع. وفي المحصلة سُجن اقتصاد لبنان داخل حلقة لا متناهية من ثلاثية: التضخم، ضخّ النقود، وسعر الصرف.

هذه كانت نتيجة معالجة الأزمة بالسياسات النقدية. وهذه السياسات كانت هي السبب الأساسي في وجود الأزمة أصلاً. لذا، فإن عودة الهيمنة النقدية بوقاحة وقيامها بغزو الأجور، يعيد النقاش إلى أصله. ففي السابق كان مصرف لبنان يقرض الدولة بدلاً من المصارف بفوائد متدنية، ثم يقترض من المصارف بفوائد أعلى. وبهذه العملية كان يخفي خسائر الخزينة في ميزانيته، ولم يكن ينشر ميزان الأرباح والخسائر كما ينص قانون النقد والتسليف، ما أخفى الخسائر بشكل نهائي. وهو اليوم، من خلال

(هيثم الموسوي)

> **دولرة رواتب القضاة تنبئ بأن الآتي من الأزمة أعظم**

تصحيح أجور القضاة بالطريقة التي طبقها، يقوم بعملية مماثلة. فبدلاً من أن تظهر أعباء تصحيح الرواتب والأجور في الخزينة العامة في باب النفقات، ستظهر على شكل خسائر في ميزانية مصرف لبنان، وربما تكون خسائر مؤجلة لسنوات مقبلة. فالفرق بين 1500 ليرة و8000 ليرة سيتحمّله مصرف لبنان عبر طباعة النقود. ما يعني أنه سيتم تحميل المجتمع كلّه، عبر التضخّم الذي يعد أكثر ضريبة سلبية تجاه أي مجتمع، أعباء تصحيح أجور فئة واحدة، هي القضاة، ضمن أهداف رسمها شخص واحد هو رياض سلامة. فمن اللافت أيضاً، أن هذا الأمر لم يُعرض على المجلس المركزي لمصرف لبنان، وإن كان المجلس لن يعترض لأنه مؤلف من ممثلين للطوائف حاضرين بقوّة لمساندة قرارات الحاكم، لكن المجلس لم يقم بتغطية هذه الخسائر التي سيتم تحميلها لميزانية مصرف لبنان بشكل غير قانوني. وهذه واحدة من هندسات مشابهة نفذها مصرف لبنان في العقود الماضية، وحققت للمصارف أرباحاً طائلة جرى توزيعها أو رسملتها.

إلى ذلك، فإن القرار يثير مسألة الارتياب المشروع. ففي ظل عدم صدور أي تعميم بهذا الخصوص، ومن دون أن يتم فتح باب الخيار للقضاة الراغبين بالاستفادة أو الرافضين، ألزم مصرف لبنان المصارف بتسديد رواتب القضاة بهذه الطريقة، وهذا سبب كاف لخلق ارتياب مشروع جماعي بكل دعوى أو إجراء قضائي يكون أحد طرفيه أي جهة مصرفية أو نقدية. كما أن هذا الإجراء ينطوي على تهرب من ضريبة الرواتب، كون المكلّف يصرّح ويسدّد الضريبة على أساس الراتب الذي تصرّح عنه الخزينة.

عملياً يمكن القول: «الشباب مرتاحين كتير». ارتياح قوى السلطة عائد لكونها استعادت قدرتها على لجم الجماهير، وهو ما ظهر بوضوح في الانتخابات النيابية الأخيرة. فبفضل مصرف لبنان وسلوكه النقدي في ضخّ النقود وامتصاصها عبر أسعار صرف متعدّدة وبتعاميم مختلفة، استطاعت هذه القوى امتصاص كل الغضب وفرضت على الجميع تجرّع الخسائر لمرات عدّة مضت، وفرات عدّة مقبلة أيضاً. خطوة دولرة رواتب القضاة تنبئ بأن الآتي من الأزمة أعظم. الحاكم يقول لنا أنه أحكم سيطرته على القضاء بعدما أصبح قدرنا!

«صانع السياسات» يحرّك قلمه: للقضاة خمسة أضعاف ما كانوا يتقاضونه

ليس دور السياسات النقدية ولا وظيفتها أن تقوم بتصحيح الأجور. قيامها بهذا الأمر ضمن أهداف خبيثة هو أمر خطير. «بدلاً من توحيد سعر الصرف يجري نقل تعددية أسعار الصرف إلى أجور العاملين في القطاع العام، ما يعني احتمال نقل الدولرة إلى الضرائب التي ما زالت بعيدة عن ذلك، باستثناء الدولار الجمركي» يقول رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق عبد الحليم فضل الله

ولى إبراهيم

في حزيران 2021 أصدر البنك الدولي نشرة المرصد الدورية عن لبنان بعنوان «لبنان يغرق». في هذه النشرة، جرى توصيف الدور الذي يقوم به حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بعبارة واحدة: «الصانع الحصري للسياسات». وبنتيجة هذه السياسات، كانت الحصيلة في حينه: «واحد من بين كل خمسة عمال فقد وظيفته»، «41% من العائلات لديها صعوبات في الوصول إلى الطعام والأساسيات الأخرى»، «36% من الأسر لديها صعوبات في الوصول إلى الرعاية الطبية»... اللائحة طويلة، لكن النشرة انتهت إلى القول بأن لبنان يغرق نحو أسوأ ثلاث أزمات شهدها العالم منذ القرن التاسع عشر، مرجّحة أن يصبح الأثر الاجتماعي للأزمة مأسوياً بسرعة، لأن الاضطرابات المالية والنقدية تقود ظروف الأزمة بشكل ملموس من خلال التفاعل بين سعر الصرف والتضخّم والكتلة النقدية بمعناها الضيّق.

ما قاله البنك الدولي، بدأ يحصل بالفعل. عملية إطفاء الخسائر التي يقودها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، من خلال السياسات النقدية التي تقضي بتغطية الخسائر في القطاع المالي من خلال خلق النقد وضخّه في السوق، فتحت الباب أمام موجات التضخّم المتواصلة. فالنتائج الاجتماعية والاقتصادية تصبح أكثر حدّة يوماً بعد يوم. أما المشكلة فهي ما زالت على حالها، أي في «الصانع الحصري للسياسات». فهذا الصانع قرّر أن يقفز فوق الآلية التقليدية لتصحيح الأجور التي تبدأ بعملية مطالبة تقودها النقابات العمالية في القطاع العام، ثم تنتهي بقرار في الحكومة يتعلق بدراسة النفقات والإيرادات، وصولاً إلى إقرار المشروع في مجلس النواب بقانون يمكن أن يكون إلى جانبه قوانين أخرى متّصلة بالجباية والإنفاق أيضاً. والية التصحيح التي اعتمدها سلامة تطبّق سعر الصرف كوسيلة لزيادة الراتب، ما يعني مفاعيل تضخمية حكمية، خلافاً لما يمكن أن تكون عليه الأمور ضمن الآلية التقليدية.

قرار سلامة منح القضاة زيادة على أجورهم بمعدل يفوق خمسة أضعاف قيمتها الأصلية استناداً إلى آلية تعتمد على واحد من أسعار صرف الدولار المتعدّدة التي خلقها خلال السنوات الثلاث الماضية. إذ سيتم تخصيص القضاة بحصّة من طباعة الأموال من خلال ما يمكن تسميته «دولار القضاء». وهذا القرار لم يناقش على أي صعيد، سوى بين أطراف الصفقة المعنيين، علماً بأن الحكومة سبق أن رفضت، بحجّة التضخّم، طلب رابطة موظفي القطاع العام تصحيح أجور العاملين في القطاع العام وفق آلية تعتمد سعر الصرف كوسيلة لاحتساب الراتب. المفارقة أن سلامة سيخلق هذه المرّة، التضخّم من أجل إحكام سيطرته على القضاء.

كالعادة، يستخدم سلامة السياسة النقدية لتوزيع «الرشى». هي الأداة الملائمة لقوى السلطة، لتعويض الفئات التي تحتاج إليها في معركة الاستيلاء على الأملاك العامة. فهناك آلاف الدعاوى النائمة في القضاء ضدّ المصارف. كما يفترض أن يكون القضاء مساراً إلزامياً لمحاسبة كل من يثبت تورّطه بنتيجة التحقيق الجنائي. لذا، فإن القرار باستعمال السياسة النقدية ضمن عملية تعويض خسائر بعض الفئات، هو أمر خطير. ووفقاً لرئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق عبد الحليم فضل الله، فإن «القطاع العام بأمسّ الحاجة الى تصحيح رواتب لأنها دون الحدّ الأدنى لتسيير الحدّ الأدنى من الأمور الإدارية، وهو ما كان يجب أن يحصل منذ أيام حكومة حسان دياب، إنما ضمن مقاربة عامة وشاملة وعبر وضع سياسة مدروسة تأخذ بالحسبان كل العناصر الأساسية، ومنها الموازنة العامة». لكنّ قراراً كهذا يفترض أن «تأخذه السلطة المالية، وليس السلطة النقدية. دور السلطة المالية هو معالجة تأثير هذه الزيادة على العجز في الموازنة، وعليها أيضاً بقع البحث في مصلحة كل القطاعات وبحجم الإيرادات لتغطية هذه الزيادات». ويرى فضل الله أن الإشكالية الأساس في خطوة سلامة هي في اعتماد الدولرة كأداة في احتساب الزيادة. وفي وقت يفترض فيه توحيد سعر الصرف، يضاف سعر صرف جديد له علاقة بالرواتب والدفع باتجاه تعدّد أسعار الصرف داخل القطاع العام من دون توضيح آلية الاحتساب. والإشكالية الأخرى تتمحور حول «دولرة كل نفقات الدولة وإيراداتها بمعزل عن تلك التي تدفع أصلاً بالعملة الأجنبية، الأمر الذي سيخلق أعباء ضريبية عشوائية». عملياً، الدولرة قد تنتقل إلى كل فئات الضرائب والرسوم التي تجبيها الدولة. هذه المرّة الدولرة بمعناها النقدي، أي وفق سعر صرف السوق، وليس بمعناها السابق وفق أسعار صرف الوديعة.

> **قرار بمثابة حماية استباقية للمصارف عبر جذب القضاة إلى ضفّتهم**

(صروان بو حيدر)

38904
مليارات ليرة
هي قيمة النقد في التداول في نهاية حزيران 2022 مقارنة مع 5960 مليار ليرة في نهاية حزيران 2019، أي بزيادة نسبتها 552%

لم يقف حاكم مصرف لبنان عند الاستنسابية بين فئة وأخرى، إنما زرع الشقاق ضمن الفئة نفسها عبر حرمان القضاة المتقاعدين من الاستفادة من الزيادة. وهو ما يعزّز نظرية «الرشوة». ويقول رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين المحامي كريم ضاهر، إن «إعطاء مصرف لبنان والمصارف صلاحية التحكّم بالرواتب والتمييز بين الموظفين، يدفع المستفيدين باتجاه الولاء لهؤلاء». قد يكون الأمر بمثابة «حماية استباقية للمصارف عبر جذب القضاة إلى ضفّتهم تحسّباً من أيّ حكم أو قرار قضائي مستقبلاً كتطبيق القانون 67/2 الذي يلزم المصارف بالتوقف عن الدفع إلى حين تغيير مجالس الإدارة بالتوازي مع تنحية وعزل رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة ومفوّضي المراقبة للتحقيق معهم». من ناحية أخرى، يصعب تصنيف هذا الإجراء إلا ضمن الحلّ المجتزأ لمشكلة فئة من الموظفين العامين ولو أن حقوقهم مشروعة وضرورية. فأيّ زيادة، وفقاً لضاهر «تتطلّب تأمين إيرادات موازية لها حتى لا يؤدّي الفارق عن طريق الضرائب. لكن ما يحصل اليوم هو المزيد من الهروب إلى الأمام، سواء لجهة إعادة إطلاق الاقتصاد وتحقيق نموّ، أو لجهة الابتعاد عن شروط صندوق النقد». ما سبق يصبّ في خانة واحدة هي تخاذل الدولة تجاه موظفيها ومؤسّساتها ومواطنيها، عبر تنصيب رياض سلامة حاكماً بأمر المال العام، وهو الملاحق في الداخل والخارج بقضايا اختلاس وتبييض أموال.

ملف

ليس غريباً على السلطة السياسية ان تستغل التباينات بين مكوّنات القطاع العام لضرب بعضها بالبعض الآخر. كان هذا دابها منذ زمن بعيد حيث تترك، في كل مرة، القطاعات الوظيفية تغرق في انقسامات افقية وعمودية لقطع الطريق على اي تحرّك مشترك بينها، او مجرد التفكير بتشكيل تنظيمات نقابية تمثل اداة ضغط تضرّ بمصالح أصحاب الرساميل

رشوة السلطة للقضاة
حلقة في مسلسل «فرّق تسد»

فاتن الحاج

نجحت السلطة السياسية ولا تزال في اللعب على التناقضات الداخلية وتضارب المصالح بين القطاعات الوظيفية. استطاعت تجزئة موظفي القطاع العام إلى فئات داخل كلّ قطاع وظيفي، وبات لكلّ فئة منها مطالبها الخاصة، ما عزّز مناخ عدم الثقة فيما بينها. وأصبح «ردم الهوة» مصطلحاً مستخدماً للتعبير عن حاجة فئة وظيفية معيّنة إلى تقليص الفجوة مع الفئة الوظيفية الأعلى. وما الرشوة المصرفية الأخيرة بتحويل رواتب القضاة من سعر الصرف الرسمي (1500 ليرة للدولار الواحد) إلى سعر صرف 8 آلاف ليرة، سوى استمرار لتطبيق سياسة «فرّق تسد» القديمة الجديدة.

لا تصنيف وظيفياً

لم يحدث، بحسب مصدر نقابي، منذ تأسيس القطاع العام، أن ارتبط إعداد السلسلة أو إعطاء زيادات على الرواتب لهذا القطاع أو ذاك بالتصنيف الوظيفي. فالتصنيف المعتمد هو نفسه منذ أكثر من نصف قرن، والاعتبارات التي تحكم الزيادات والمكافآت والحوافز عشوائية ولا علاقة لها بالفوارق المنطقية التي تستند إلى تقييم الشهادات العلمية وخصوصية الوظيفة وحجم ساعات العمل مثلاً، إنما هي نابعة من مكان آخر تماماً، رهن موازين قوى بين القطاعات. فالسلطة تستنسب وتعطي فئة أكثر من أخرى وعندما كانت تريد مثلاً أن «تكمش» رأس الإدارة العامة كانت تمنح «علاوات» للمديرين العامين وموظفي الفئة الأولى.

تعديل الرواتب كان يحصل أحياناً تحت ضغط الإضرابات والاعتصامات، إذ نال أساتذة التعليم الثانوي الرسمي في عامي 1999 و2010، عشر درجات ونصف الدرجة كتعويض عن الخسارة التي لحقت برواتبهم من جراء قرار دمج التعويضات في أساسات الرواتب في عام 1998، كما نال معلّمو التعليم الأساسي أربع درجات ونصف الدرجة. يومها، قال الأساتذة الثانويون إن معلّمي الأساسي لم يتحرّكوا ونالوا الدرجات على ظهرنا.

وقبل سنوات قليلة، خرجت أصوات تتحدّث عن التمييز واللامساواة في التشريع بين أصحاب الحقوق في سلسلة الرتب والرواتب الأخيرة التي أقرّت عام 2017.

بين القضاة وأساتذة الجامعة

إلى ذلك، صُحّحت رواتب القضاة بموجب القانون الرقم 173 بتاريخ 2011/8/29 (تحويل سلاسل رواتب القضاة)، كذلك صحّحت رواتب أساتذة الجامعة اللبنانية بموجب القانون رقم 206 تاريخ 2012/3/5 (تحويل سلسلة رواتب أفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية ومعاشات المتقاعدين لديها)، بما يتناسب مع نسبة التضخم، فيما خُرم من التصحيح في ذلك الوقت، الأساتذة والمعلمون وموظفو الإدارة العامة.

وفي وقت لاحق، وزّع أساتذة الجامعة جدول مقارنة يظهر تطوّر الفروقات بين رواتبهم ورواتب القضاة، إذ كانت رواتب الأساتذة في القانونين 98/717 و63/8 تزيد على رواتب القضاة بنسبة 7%، بينما بلغت هذه الزيادة لرواتب القضاة 31 % وفق إقرار موازنة 2018، بعدما كانت الزيادة فقط 10% بموجب القانون 2011/173. وأشار الجدول إلى أن نسبة زيادة راتب القاضي على راتب الأستاذ الجامعي أصبحت 31%، أما راتب موظفي الفئة الأولى فيزيد 22%على راتب الأستاذ الجامعي وموظفي الخدمة المدنية 41%. بعدها، راحت رابطة

> السلطة تعطي فئة أكثر من أخرى بهدف تطويق تحزكها

الأساتذة المتفرغين تطالب بردم الهوة مع باقي القطاعات، باعتبار أن السلسلة التي أعطيت للأساتذة بموجب القانون 206، لم تلحظ سوى زيادة 38%، بينما تراوحت الزيادات في السلاسل الأخرى التي أقرّت عام 2017 في القانون 46 ما بين 120 و200 في المئة، في حين أن الأساتذة الثانويين قالوا يومها إن زودتهم لم تُجاوز 85 في المئة. يومها وباتوا يردّدون باستمرار بأن المعلم لا يملك سوى راتبه، فيما ينال الموظف الإداري بدلات ساعات إضافية ومكافآت سنوية وبدل تمثيل في اللجان والمشاريع والمؤتمرات. وبدوا مقتنعين بأن رواتبهم يجب أن تكون الأعلى بين كل رواتب الموظفين كما في كلّ دول العالم، بالنظر لما يسمونه خصوصية مهنة التعليم.

أما الموظفون الإداريون فكان لديهم مقارباتهم المختلفة، المنطلقة من أن مشروع قانون السلسلة نفسه نصّ في أسبابه الموجبة على ضرورة ردم الهوة بين الأسلاك وإنصاف موظفي الإدارات العامة».

اليوم، مع تمييز القضاة، تُجمع باقي المكوّنات على أن ما حصل فضيحة، وخصوصاً أنه لم يخرج صوت اعتراضي واحد عليها في صفوف القضاة، لا سيما الإصلاحيين منهم مثل نادي القضاة وغيره. مسؤولون أكاديميون في الجامعة اللبنانية قالوا: «إذا كنا في وقت من الأوقات قادرين على أن نطلب، بالمونة، من الأساتذة الحضور إلى صفوفهم، لم يعد هذا الأمر ممكناً بعد القرار المصرفي، بالنظر إلى العلاقة التاريخية بين رواتب القضاة ورواتب أساتذة الجامعة، وبعدما باتت الهوة كبيرة، إذ سبق للقضاة أن أخذوا ثلاث درجات في عام 2018، فيما لم يحصل الأساتذة الجامعيون على شيء بالمقابل».

الأجر الاجتماعي

وفق المصدر النقابي، هناك ثلاثة تحديات تواجه موظفي القطاع العام: الموازنة والضرائب المطروحة فيها وإملاءات صندوق النقد الدولي، ارتفاع الأسعار، والرشاوى والمساعدات الاجتماعية، وهو ما يوجب أن يصوب الموظفون البوصلة باتجاه تعديل موازين القوى بين الحركة النقابية وبين السلطة السياسية. فالموازين مختلة لمصلحة السلطة التي يناسبها أن تاخذنا إلى ملعبها وتلهينا بمعارك صغيرة بواسطة ازلامها داخل الحركة النقابية، «فالقصة أكبر من راتب القاضي. المآمول انتفاضة حول مطالب توحد الفئات الاجتماعية المتضررة في القطاع العام والقطاع الخاص والعاطلين من العمل والمكشوفين صحياً، إذ إن طرح الأجر الاجتماعي بات ملحّاً أكثر من أي وقت مضى، أي المطالبة ضمن سلة واحدة بتصحيح الرواتب بما يلائم التضخم وبالتغطية الصحية الشاملة وببدلات النقل وبدلات الكهرباء ومجانية التعليم».

تعديل الرواتب كان يحصل تحت الضغط في اكثر الاحيان (هيثم الموسوي)

بين المعلمين وموظفي الإدارة العامة

كان المعلّمون متأكدين بأن هناك «دائرة تبادل مصالح بين السياسيين والموظفين الإداريين، لذا حصلوا على كل ما يريدون من سلسلة الرواتب الأخيرة». وباتوا يردّدون باستمرار بأن المعلم لا يملك سوى راتبه، فيما ينال الموظف الإداري بدلات ساعات إضافية ومكافآت سنوية وبدل تمثيل في اللجان والمشاريع والمؤتمرات. وبدوا مقتنعين بأن رواتبهم يجب أن تكون الأعلى بين كل رواتب الموظفين كما في كلّ دول العالم، بالنظر لما يسمونه خصوصية مهنة التعليم.

أما الموظفون الإداريون فكان لديهم مقارباتهم المختلفة، المنطلقة من أن مشروع قانون السلسلة نفسه نصّ في أسبابه الموجبة على ضرورة ردم الهوة بين الأسلاك وإنصاف موظفي الإدارات العامة».

اليوم، مع تمييز القضاة، تُجمع باقي المكوّنات على أن ما حصل فضيحة، وخصوصاً أنه لم يخرج صوت اعتراضي واحد عليها في صفوف القضاة، لا سيما الإصلاحيين منهم مثل نادي القضاة وغيره. مسؤولون أكاديميون في الجامعة اللبنانية قالوا: «إذا كنا في وقت من الأوقات قادرين على أن نطلب، بالمونة، من الأساتذة الحضور إلى صفوفهم، لم يعد هذا الأمر ممكناً بعد القرار المصرفي، بالنظر إلى العلاقة التاريخية بين رواتب القضاة ورواتب أساتذة الجامعة، وبعدما باتت الهوة كبيرة، إذ سبق للقضاة أن أخذوا ثلاث درجات في عام 2018، فيما لم يحصل الأساتذة الجامعيون على شيء بالمقابل».

الأجر الاجتماعي

وفق المصدر النقابي، هناك ثلاثة تحديات تواجه موظفي القطاع العام: الموازنة والضرائب المطروحة فيها وإملاءات صندوق النقد الدولي، ارتفاع الأسعار، والرشاوى والمساعدات الاجتماعية، وهو ما يوجب أن يصوب الموظفون البوصلة باتجاه تعديل موازين القوى بين الحركة النقابية وبين السلطة السياسية. فالموازين مختلة لمصلحة السلطة التي يناسبها أن تاخذنا إلى ملعبها وتلهينا بمعارك صغيرة بواسطة ازلامها داخل الحركة النقابية، «فالقصة أكبر من راتب القاضي. المآمول انتفاضة حول مطالب توحد الفئات الاجتماعية المتضررة في القطاع العام والقطاع الخاص والعاطلين من العمل والمكشوفين صحياً، إذ إن طرح الأجر الاجتماعي بات ملحّاً أكثر من أي وقت مضى، أي المطالبة ضمن سلة واحدة بتصحيح الرواتب بما يلائم التضخم وبالتغطية الصحية الشاملة وببدلات النقل وبدلات الكهرباء ومجانية التعليم».

موظفو القطاع العام يُضربون... والقضاة يُنصفون!

مرّ شهر على بدء موظفي الإدارة العامة إضرابهم المفتوح عن العمل، أثمر عن قرار مصرفي بتسديد رواتب القضاة على سعر صرف دولار 8 آلاف ليرة. زيادة «غير قانونية» تقضي على أيّ أمل بالحلّ. يقول نقابيون، مطالبين القضاة برفضها لما فيها من تمييز وترسيخ للطبقية

فوّاد بزي

للتعبير عن معاناته، يرسل أحد موظفي القطاع العام صورة براده الفارغ من الأطعمة، المفصول عن الكهرباء. يريد للصورة أن تكون مدوّية. ثمّ يستدرك ويطلب عدم نشرها فلا يريد لزملائه أن يعرفوا وضعه. «لا أريد شفقة من أحد» يقول.

إضراب موظفي القطاع العام مستمرّ منذ شهر. الوزارات العاملة على تماس مباشر مع المواطنين معظمها في إقفال تام. بالتالي لا إيرادات ولا واردات ولا معاملات في الدولة. في بلد آخر غير لبنان، كانت حالة الطوارئ ستعمّ البلاد، وكل الجهود ستنصب على تقديم الحلول. ربما كنا سنجد رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء (السلطة التنفيذية) منكبان على إحداث خرق ما. ولكن كلّ ما يجري «صراخ في الصحراء».

لا مفاهيم واضحة في لبنان. سابقاً كانت الدولة سباقة في تعديل الرواتب والأجور، والقطاع الخاص يعارض ويرفض. أما اليوم فمعظم الشركات الخاصة عدّلت من أجور عمالها والدولة تمارس هوايتها المفضلة: «الفرجة». فقد موظف القطاع العام كلّ مقومات الحياة الكريمة. وفوق ذلك، هو مطالب بالوصول يومياً إلى مركز عمله مهما كان بعيداً والقيام بواجباته على أتمّ وجه. وفي حال التقصير، اقل ما يُقال له: «أنت تشارك في هدم الدولة، ولا بدّ من محاسبتك». صورة الموظف اللبناني قام معظم الإعلام بضربها عبر القول تارة إنّهم «مسؤولون عن الانهيار المالي الذي نعيش بسبب سلسلة الرتب والرواتب»، وتارة أخرى بوصف القطاع بـ«غير المنتج». النتيجة واحدة اليوم: الشعب اللبناني كلّه يدفع الثمن. حتى الموظفون تضرّروا من إضرابهم بعدما تأخر صرف رواتبهم لحوالى الأسبوع هذا الشهر، والدولة غير مهتمة. أنين الموظفين لا يصل إلى مسامع الوزراء. دولارات الجهات المانحة التي تصل على شكل مشاريع يتعاقد فيها المحظيّون من مديرين عامين وفرقهم تجعل الحياة «وردية». صوت الموظف الذي يتقاضى مليون ونصف المليون ليرة لا يعود ذا معنى.

التزام متفاوت بالإضراب

لم تتغيّر صورة الإضراب عن بدايته، إذ لا يزال الالتزام متفاوتاً بين الوزارات. في وزارة المالية، العصب الأساس للدولة، لا يأتي الموظفون إلى مكاتبهم ما يهدّد رواتب الشهر الجاري (تموز)، إما بتأخر صرفها أو عدمه، خصوصاً بعدما أكد رؤساء الوحدات في وزارة المالية في اجتماعهم أمس الأول على أنه «لا عودة إلى العمل أو الحضور الجزئي». مطالبهم الأساسية هي: راتب محتسب على أساس 8000 للدولار، وتغطية كلفة النقل بقسائم محروقات. لا بدلات مالية تتبخر مع كل ارتفاع بسعر صرف الدولار. بدلات النقل هذه لم تدفع منذ إقرار الـ64 ألف ليرة عن كلّ يوم عمل في شهر شباط المنصرم.

الوضع ذاته ينسحب على وزارة الداخلية في مديرية النفوس مثلاً. هناك حيث التماس المباشر مع المواطنين، وما يحتاجون إليه من أوراق ثبوتية تصدر عنها (إخراجات قيد، شهادات ولادة...). بينما مديريات الداخلية اللصيقة بالوزير فتعمل بالحد الأدنى من الموظفين، يوم واحد أسبوعياً.

أما في وزارة التربية فالأوضاع مغايرة تماماً. الموظفون الإداريون في مبنى الوزارة يلتزمون العمل لثلاثة أيام أسبوعياً مناوبةً. ورغم ذلك فتخليص المعاملات بطيء جداً، و«الأفضل تدبير الواسطة قبل الذهاب»، بحسب طالب جامعي لا يزال ينتظر تصديق معاملته منذ شهر آذار. وبعد معرفة أصدقاء لأهله يعملون في الوزارة استلم المعاملة بكلّ سلاسة. هذا الأسبوع، في وزارة التربية، حاول عدد من الموظفين في مديريات مختلفة الاجتماع لمؤازرة زملائهم في إضرابهم. فكانت

> استنكار لما يُحكى عن الربط بين بقاء القطاع العام وبين الدولار الجمركي

رسائل المطالبة بالنزول إلى مركز العمل جاهزة من مدرائهم بعد يوم واحد من الانقطاع عن العمل. رئيسة الهيئة الإدارية لموظفي القطاع العام نوال نصر تعيد عدم الالتزام في التربية إلى «طبيعة وظيفة هؤلاء، فهم أساتذة ملحقون بالإدارة لا موظفين إداريين»، كما أنّ إدارتهم تدفع لهم 90 دولاراً إضافية عبر الجهات المانحة و«تلزمهم بالحضور للحصول على المبلغ غير المنتظم».

موقف رابطة الموظفين

لم تعد أروقة الوزارات قادرة على إخفاء غضب الموظفين. يشعرون بالطبقية وبالتمييز سيّما بعد الزيادة غير المبرّرة بأيّ قانون على رواتب القضاة. ترى نصر «تضاؤلاً في الأمل بالوصول إلى حل». المفاوضات متوقفة مع الحكومة التي لا تقدّم إلّا ما هو مرفوض. وإقرار زيادة الرواتب للقضاة بشكل «غير قانوني» أتى على «الأفكار المطروحة للحل». هذه الزيادة تقضي بتحويل الراتب إلى دولار أولاً، بتقسيم قيمته على سعر الصرف الرسمي 1515، ومن ثمّ ضربه بـ8000 ليرة لكلّ دولار. بالتالي إذا كان راتب القاضي ستة ملايين ليرة يصبح الآن اثنان وثلاثون مليون ليرة، أي بزيادة نسبتها 450%. نصر لا ترى في هذه الزيادة إلا «خسارة للشعب اللبناني المراهن على استقلالية القضاء لمحاسبة المسؤولين عن أوضاعنا». وتطالب القضاة بـ«عدم الموافقة عليها» لأنّها «من دون سند قانوني وتقع تحت خانة الرشوة

(مروان بو حيدر)

مساومات أو شروط أو وعود لأحد، وقد تمت بمباركة كل السلطات والمراجع المحلية». وفي ما يخص موقف القضاة منها، فإن «العتاة» منهم حذّروا من التوقف عن العمل في حال عدم تنفيذها "ليس لأجل التعطيل وإنما لأن القاضي لم يعد يملك أجرة النقل".

بدورها، تؤكد قاضية أن هذا هو تصحيح أجور، إنما هو تدبير ولا يؤتى به من أموال المودعين. هو أقرب إلى إعادة احتساب مؤقتة ولا تحتسب من أساس الراتب ولا تكرّس إلى حين إيجاد حلول أخرى. وهدفه هو السماح للقاضي بأن يقف على قدميه فقط".

أما بالنسبة إلى منتقدي القرار من باب أنه لا يمكن التمييز بين موظفي القطاع العام، "من المفيد القول إنّ القاضي ليس موظفاً في القطاع العام، وإنما هو عضو سلطة. وإن كنا نعترف بأن القضاء خذل الناس في أماكن كثيرة فنحن نقصد القضاء كمؤسسة وليس القضاء كأفراد، فهؤلاء مواطنون كغيرهم ويقومون بأعمالهم من دون منّة من أحد ويعانون كغيرهم. والدليل على أن القضاة ليسوا موظفين كغيرهم في القطاع العام هو أن القضاة نالوا سلسلة رواتبهم في عام 2012، فيما موظفو القطاع العام نالوها في عام 2017".

> لسنا موظفين في القطاع العام بل سلطة موكدة بنص دستوري

لا مساومات

وتؤكد المصادر أن هذه الخطوة "لم تكن مقابل شيء على عكس ما يصوّره البعض، لم يكن هناك أي وتأمل القاضية لو أن الزيادة شملت جميع موظفي القطاع العام "علماً بأننا لسنا موظفين، بل سلطة مؤكدة بنص دستوري"، لافتة إلى أن "مصدر هذه الأموال هو مصرف لبنان، الجهة المعنية بصرف رواتبنا. هي ليست مساعدات دولية كتلك التي تدفع للجيش اللبناني بالعملة الأجنبية".

تدبير قانوني؟

يؤكد منسّق اللجنة القانونية في المرصد الشعبي جاد طعمة أن "أصل التدبير غير قانوني، ويجب على القضاة المؤتمنين على تنفيذ القانون رفض الأمر جملة وتفصيلاً". يوضح أن "الرواتب تصرف بناءً على قانون سلسلة الرتب والرواتب، فعلى أيّ أساس تمّ تحويلها للدولار ومن ثمّ احتساب قيمة هذا الدولار بسعر 8000؟ ولماذا لا تصرف على أساس 12000 أو صيرفة أو السوق السوداء؟ هذه شريعة غاب، أعلنت وتعمّقت عندما جمّد المدعي العام التمييزي غسان عويدات قرار النائب العام المالي علي إبراهيم، يوم قرّر في آذار 2020، وضع إشارة منع تصرف على عقارات المصارف وأملاكها. بعد ذلك تكرّست كلّ المخالفات القانونية".

ويذكّر طعمة بقرار مجلس شورى الدولة وقف تنفيذ التعميم 151. "يومها استدعي رئيس مجلس الشورى (أعلى محكمة إدارية في لبنان) وحاكم مصرف لبنان إلى القصر الجمهوري وأجبر الأول على تعديل قراره. أي أنّ القرار القضائي القانوني حُلّ بالسياسة. وإذا راجعت اليوم في مجلس الشورى عن القرار لدراسته يُقال لك: ضائع. حرفياً لقد أخفي الملف".

يرى طعمة أن هذا القرار الجديد "مخيف لأنّه يكرّس أكثر مبدأ المسايرة لأهل السلطة للتفلّت من العقاب. قبول القضاة اليوم بهذا سيفقدهم الاستقلالية ويضعهم تحت رحمة من يدفع".

هل يمكن الطعن بهذا التدبير، نسأل طعمة، فيجيب "للأسف، لا يمكن المراجعة أو الطعن بقرار الحاكم بسبب عدم وجود مستند للبناء عليه".

القضاة: ليس رشوة بل تدبير ملحّ

راجانا حميّة. فوّاد بزي

تروي مصادر في لجنة المتابعة، التي توافق عليها كلّ قضاة لبنان (مؤلفة من 10 قضاة، 8 في القضاء العدلي، قاض من مجلس شورى الدولة وآخر من ديوان المحاسبة) عن محاولاتها للتخفيف من أعباء الأزمة على القضاة "بعدما صارت حالتهم بالويل". سعت بداية إلى إيجاد حلول لتحسين الرواتب، وبما أن المهمة كانت مستحيلة، كان هذا التدبير "وكان التبرير القانوني كنا نعترف بأن القضاء خذل الناس في أماكن كثيرة فنحن نقصد القضاء كمؤسسة وليس القضاء كأفراد، فهؤلاء مواطنون كغيرهم ويقومون بأعمالهم من دون منّة من أحد ويعانون كغيرهم. والدليل على أن القضاة ليسوا موظفين كغيرهم في القطاع العام هو أن القضاة نالوا سلسلة رواتبهم في عام 2012، فيما موظفو القطاع العام نالوها في عام 2017".

لا مساومات

وتؤكد المصادر أن هذه الخطوة "لم تكن مقابل شيء على عكس ما يصوّره البعض، لم يكن هناك أي وتأمل القاضية لو أن الزيادة شملت جميع موظفي القطاع العام "علماً بأننا لسنا موظفين، بل سلطة مؤكدة بنص دستوري"، لافتة إلى أن "مصدر هذه الأموال هو مصرف لبنان، الجهة المعنية بصرف رواتبنا. هي ليست مساعدات دولية كتلك التي تدفع للجيش اللبناني بالعملة الأجنبية".

تدبير قانوني؟

يؤكد منسّق اللجنة القانونية في المرصد الشعبي جاد طعمة أن "أصل التدبير غير قانوني، ويجب على القضاة المؤتمنين على تنفيذ القانون رفض الأمر جملة وتفصيلاً". يوضح أن "الرواتب تصرف بناءً على قانون سلسلة الرتب والرواتب، فعلى أيّ أساس تمّ تحويلها للدولار ومن ثمّ احتساب قيمة هذا الدولار بسعر 8000؟ ولماذا لا تصرف على أساس 12000 أو صيرفة أو السوق السوداء؟ هذه شريعة غاب، أعلنت وتعمّقت عندما جمّد المدعي العام التمييزي غسان عويدات قرار النائب العام المالي علي إبراهيم، يوم قرّر في آذار 2020، وضع إشارة منع تصرف على عقارات المصارف وأملاكها. بعد ذلك تكرّست كلّ المخالفات القانونية".

ويذكّر طعمة بقرار مجلس شورى الدولة وقف تنفيذ التعميم 151. "يومها استدعي رئيس مجلس الشورى (أعلى محكمة إدارية في لبنان) وحاكم مصرف لبنان إلى القصر الجمهوري وأجبر الأول على تعديل قراره. أي أنّ القرار القضائي القانوني حُلّ بالسياسة. وإذا راجعت اليوم في مجلس الشورى عن القرار لدراسته يُقال لك: ضائع. حرفياً لقد أخفي الملف".

يرى طعمة أن هذا القرار الجديد "مخيف لأنّه يكرّس أكثر مبدأ المسايرة لأهل السلطة للتفلّت من العقاب. قبول القضاة اليوم بهذا سيفقدهم الاستقلالية ويضعهم تحت رحمة من يدفع".

هل يمكن الطعن بهذا التدبير، نسأل طعمة، فيجيب "للأسف، لا يمكن المراجعة أو الطعن بقرار الحاكم بسبب عدم وجود مستند للبناء عليه".

وفيها ترسيخ للطبقية بين الموظفين في القطاع العام». وتضيف «لا تحق الأسبقية لأحد بالحصول على الزيادة».

طباعة الليرات او الدولار الجمركي

تمويل أي زيادة لموظفي القطاع العام يربطها رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي بإقرار الدولار الجمركي. أي دفع الضرائب الجمركية على كلّ البضاعة المستوردة على أساس سعر جديد للدولار، لا السعر الرسمي 1515 كما هو محدّد الآن. نائب رئيس رابطة موظفي القطاع العام وليد جعجع يرى أنّ «الموظف والمواطن في مركب واحد» رافضاً فكرة وضعهم في مواجهة. «لا أحد يقبل بضرائب جديدة لتمويل تعديل رواتب موظفي القطاع العام» كما أنّ «مسؤولية الدولة التفتيش عن عائدات». ويستنكر ما يُحكى عن «الربط بين بقاء القطاع العام والدولار الجمركي». يقول جعجع: «سنموت من الجوع» في حال أقرّ الدولار الجمركي على كلّ السلع المستوردة. «هذه الزيادات سيموّلها المواطنون، والموظفون جزء منهم». ويختم كلامه بالسؤال عن مصير عائدات مطار بيروت الدولي بالعملات الأجنبية وكيف تصرف كونها «تُدفع بالفريش وتحوّل إلى الخزينة بالليرة».

ماذا لو فكرنا بالزيادة لكلّ موظفي القطاع العام على هذا الأساس؟ «الكتلة النقدية كبيرة جداً ولا يمكن توفيرها للقطاع العام بأكمله» يجيب النقابي وليد الشعار. والزيادة التي أعطيت للقضاة ما كانت لتتم لولا موافقة وتغطية رئيس الحكومة وعدم ممانعته. وحتى الآن لا معلومات عن كيفية تغطية البدل عدا الطباعة المستمرة لليرات. أما المشكلة الأكبر يراها الشعار في «السلك العسكري». فـ«معظم الموظفين الإداريين يستفيدون من شهاداتهم للقيام بأعمال أخرى تمكنهم من البقاء على قيد الحياة»، أما العسكري العادي وحتى من هم برتبة ضباط لا يسعهم القيام بأيّ أعمال إضافية.

مسؤولية تركيا وإيران عن مأساة تصحير العراق

علاء اللامي *

ارقام وحقائق الواقع المأسوي

مع تفاقم ظاهرة تصحّر العراق، وخروج أكثر من نصف أراضيه الزراعية من الخطة السنوية بقرار حكومي بسبب نقص المياه الواردة من دولتي المنبع، تركيا وإيران، وأيضاً بسبب الجفاف الحاد الذي يضرب المنطقة، انقسمت غالبية الساسة العراقيين والمهتمين بالشأن العام إلى فريقين: «أصدقاء» تركيا ركّزوا على مسؤولية إيران في هذه المأساة وأهملوا مسؤولية تركيا. أمّا «أصدقاء» إيران، ففعلوا العكس، وركّزوا على مسؤولية تركيا عمّا يحدث وأهملوا أو أنكروا أي دور لإيران. إذا كانت هذه المواقف تكشف عن واقع الاستقطاب الطائفي السياسي، فهي لا تحتكم منطقاً إلى مصالح العراق وشعبه وثوابته الوطنية.

أدرج هنا بعض المعطيات الموثّقة لتسهيل عملية تقييم مسؤولية البلدين الجارين، تركيا وإيران، وقبل ذلك مسؤولية الدولة العراقية وتخبّطها وتهاونها في إدارة هذا الملف، منذ سبعينيات القرن الماضي حين بدأت تركيا بتنفيذ مشاريع سدودها، مستمدّاً الكثير من معلوماتي من كتابين مهمّين للباحثين العراقيين، فؤاد قاسم الأمير في كتابه «الموازنة المائية العراقية»، ود. سليمان عبدالله إسماعيل في كتابه «السياسة المائية لدول حوضي دجلة والفرات»، وكانا من المصادر الرئيسة لكتابي «القامة العراقية الآن - كي لا تكون بلاد الرافدين بلا رافدين» الصادر في بغداد سنة 2012:

-تدخل العراق كميات من المياه عبر نهري دجلة والفرات ووافد دجلة بنسبة 85% تقريباً من كل مياه النهرين، وتتبع النسبة المتبقية من داخل العراق.

-نسبة كمية المياه الواردة من إيران هي بين 10 و15%. وقد قطعت إيران هذا العام هذه النسبة من المياه بشكل كامل تقريباً، كما قال مستشار وزير الموارد المائية عون ذياب في مقابلة تلفزيونية قبل أسابيع.

-أي أن نسبة 60 إلى 65% من مياه العراق، تأتي من تركيا عبر نهري الفرات ودجلة.

- وفق بيان لرئيس الوزراء العراقي الأسبق إياد علاوي، على موقعه الشخصي على النت، فإنّ «إيراد العراق من المياه لغاية عام 1990 وصل إلى قرابة 45 مليار متر مكعب لكلا النهرين، دجلة والفرات، وما إن استكملت تركيا بناء ستة سدود، أكبرها سد أتاتورك، حتى انخفضت إيرادات النهرين إلى 28 مليار مكعب سنوياً»، ولكن علاوي لم يخبر قارئه ماذا فعل في مواجهة هذه الكارثة!

- وفق مذكّرة بعثتها الخارجية العراقية إلى السفارة التركية في بغداد سنة 1996، فقد أصبح مجموع الإيرادات المائية السنوية لنهر الفرات، فقط عند الحدود التركية -السورية، بحدود 15,7 مليار متر مكعب، في حين كان معدل تلك الإيرادات قبل إنشاء المشاريع التركية أكثر من 30 مليار متر مكعب أي أنها انخفضت إلى النصف تقريباً.

-في العام الجاري، ووفق الأرقام التي أعلنتها السيدة جانين بلاسخارت، رئيسة بعثة الأمم المتحدة في العراق «يونامي»، انخفض الوارد المائي في العراق بنسبة 73%.

-عدد السدود التركية على الفرات فاق 720 سداً كبيراً ومتوسطاً وصغيراً، غالبيتها الكبرى مشروع «GAP»، وعلى دجلة أقامت تركيا سداً عملاقاً واحداً هو سد البصو وسعته 10 مليارات متر مكعب، وتخطط لسد عملاق آخر هو سد «الجزرة» على دجلة وعلى مسافة 35 كلم من الحدود العراقية.

-قياساً على نسبة المياه الواردة التي خسرها العراق، فمسؤولية تركيا أثقل بكثير من مسؤولية إيران، التي أقامت سدوداً صغيرة بالعشرات، وحولت مجاري أكثر من أربعين رافداً، بينها أربعة أنهار كبيرة، إلى داخل أراضيها. ولكن تأثير النسبة القادمة من إيران كان قاسياً ومدمراً على محافظة ديالى العراقية خصوصاً، لأن هذه المحافظة الزراعية المحاذية لإيران تعتمد بنسبة تصل إلى أكثر من 80% على المياه الواردة من إيران. وكذلك أثّرت على محافظة البصرة، حين قطعت إيران مياه نهر كارون بشكل كامل، وهو الذي كان يزود شط العرب بـ 30% من المياه، ما أدى إلى صعود اللسان الملحي من الخليج نحو الشمال، وخُرمت البصرة من بعض المياه العذبة، ودُمّرت غابات النخيل والمزارع على جانبي الشط.

مسؤولية الحكومات العراقية

تتحمّل الحكومات العراقية المتعاقبة منذ سبعينيات القرن الماضي، وحتى قبل ذلك، مسؤولية السكوت على المشاريع المائية التركية التي شرعت بها تركيا والتهاون معها مذاك. إن تهاون نظام الحكم في العراق قبل الاحتلال الأميركي إزاء بناء السدود التركية طوال فترة السبعينيات حتى سقوطه سنة 2003، يمكن اعتباره جذر وبداية الكارثة التي يعيشها العراق اليوم. لقد طالب النظام السابق فعلاً تركيا بتوقيع اتفاقية لتقاسم المياه ولكن تركيا رفضت، واكتفى بمذكّرات الاحتجاج المنشغلاً بحروبه ضد شعبه في الداخل ودول الجوار في الخارج، حتى خسر العراق ثلاثة أرباع مياهه تقريباً.

-أمّا مسؤولية نظام المحاصصة الطائفية الحالي، الذي جاء به الاحتلال الأميركي، فهي مكمّلة ومعمّقة للكارثة التي أسّس لها النظام السابق، بل وزادتها خطورة وكارثية، بامتناع النظام عن تدويل المشكلة والاحتكام إلى المحاكم والهيئات الدولية ضد تركيا وإيران ورفضه استعمال السلاح التجاري المؤثر للدفاع عن حقوق شعبه في مياه أنهاره الدولية. وأوقف تنفيذ المشاريع الإروائية الضخمة التي بُدئ بها قبل عقود، كسد «بخمة» وقدرته الاستيعابية 17 مليار متر مكعب سنوياً، لأن طرفاً سياسياً كردياً رفضها لأسباب مصلحية ذاتية تتعلق بملكية أسرة بارزاني لأراض بمنطقة السد رغم أنها تسلّمت تعويضاً مالياً عنها من الحكومة في عهد النظام السابق.

الاتفاقيات والمعاهدات المائية بين العراق وتركيا

في سنة 1946، أي في العهد الملكي، وقّع العراق ما يمكن وصفه بأغرب اتفاقية مائية في التاريخ، تنص على أنْ يقوم العراق بتمويل بناء مجموعة من السدود التركية على نهري دجلة والفرات وروافدهما على الأراضي التركية، بهدف «إدامة مورد منتظم من المياه، وتنظيم سيلها أثناء الفيضانات لإزالة خطر الغرق، وحيث قد يظهر أثناء التحريات، أن المواقع الأكثر ملاءمة لإنشاء الخزانات والأعمال المماثلة التي سيقوم بها العراق على نفقته تماماً، كائنة في الأراضي التركية»، كانت الحكومة العراقية الخاضعة تماماً لبريطانيا قد شكّلت وفدها للتفاوض مع السلطات التركية برئاسة وزير الخارجية عهد ذاك نوري السعيد، وكان رئيس الحكومة حينها حمدي الباجه جي، وضمّ الوفد العراقي المسؤول البريطاني أتكنسن مدير الري العام! وحين اطّلعت الحكومة العراقية على مسوّدة المعاهدة رفضتها، وأمرت نوري السعيد بعدم التوقيع عليها والعودة إلى بغداد، ولكنه خالف أوامر حكومته وواصل التفاوض ثم وقّع عليها، فالسعيد كان يأخذ أوامره من المستشار البريطاني أتكنسن وليس من رئيسه العراقي حمدي الباجه جي. وأخيراً، وافق عليها مجلس الوزراء بضغط بريطاني.

في عام 1987، وبعد أن أكملت تركيا عدة سدود عملاقة وبدأت مياه الفرات الواردة إلى سوريا والعراق تقلّ عن السابق بنسبة كبيرة طالب العراق وسوريا تركيا بعقد اتفاقية لتقاسم المياه ولكن تركيا رفضت الطلب، لأن العراق ليس دولة مجاورة لها - فراتياً - وعقد اتفاقية معه يعني أن الفرات نهر دولي وليس نهراً تركياً عابراً للحدود كما تزعم تركيا، وعقدت تركيا اتفاقية

(أ ف ب)

مع سوريا فقط سنة 1987، مع تصاعد الحركة الكردية المسلحة التي بدأت سنة 1984 ووجود زعيمها أوجلان في سوريا آنذاك. تنص الاتفاقية على أنها مؤقتة تمتد إلى خمس سنوات لتقاسم مياه الفرات، وأبرمت في 17 تموز 1987 ونصت على تعهد الجانب التركي بأن يوفر معدلاً سنوياً مقداره 500 متر مكعب في الثانية عند الحدود التركية السورية، وأحتُسبت ضمن هذه الكمية حصة العراق.

وفي 17 نيسان 1989 وقّعت سوريا اتفاقية مع العراق نصّت على أن تكون حصة العراق 58% من مياه الفرات، في حين تكون حصة سوريا 42%. وبذلك تكون حصة سوريا السنوية ستة مليارات و627 ألف متر مكعب، وحصة العراق تسعة مليارات و106 آلاف، وحصة تركيا 15 ملياراً و700 ألف متر مكعب سنوياً، وقد وافق العراق على هذه القسمة رغم إجحافها بحقوقه بحساب نسبة طول النهر المار في العراق، إذْ كان ينبغي أن تكون حصته مقاربة لحصة تركيا، أي 15 مليار متر مكعب، فطول الفرات كاملاً 2940 كلم، منها 1176 كم تمر في تركيا، و610 كلم في سوريا، و1160 كلم في العراق، فكيف تكون حصة العراق تسعة مليارات وهو بلد المصبّ وينبغي أن تكون حصته أكبر حتى من حصة تركيا لتعويض نسبة المياه المؤوّلة التي تصل إليه؟

وفي عام 1994، سجّلت سوريا اتفاقيتها مع تركيا لدى الأمم المتحدة لضمان الحد الأدنى من حقوق سوريا والعراق. ورغم انقضاء فترة الخمس سنوات على توقيعها منذ ربع قرن، لكنّ الاتفاقية لا تزال فاعلة، يدافع عنها العراق وسوريا، فيما تحاول تركيا التملّص منها، ولم تعد تلتزم بها عملياً، فلم يعد يمر إلى العراق إلا أقل من نصف النسبة المقرّرة.

مماطلة تركية مستمرة

في سنة 2009، بدأت تركيا التفاوض مع العراق على مذكّرة تفاهم حول مياه الرافدين، ووقّعت المذكرة في سنة 2914، وصادق عليها البرلمان التركي وأقرها الرئيس في العام الجاري. غير أن هذه المذكرة التي تنص على فقرة تقول: «تتعهد تركيا وتلتزم بتأمين حصة معقولة وعادلة للعراق من مياه دجلة والفرات»، لم يبدأ تطبيقها بعد، ولم توضع لها التفاصيل والإجراءات الفنية والتقنية التنفيذية من قبيل كميات المياه المقررة وطرق المراقبة، وهو ما رفضته تركيا على لسان عدد من المسؤولين فيها، والذين قالوا إن «أنقرة لن توقّع اتفاقاً ملزماً بشأن هذه القضية، ويرجع ذلك جزئياً إلى ما وصفوه بالتجربة السيئة مع سوريا بشأن اتفاق لتقاسم المياه في ثمانينيات القرن الماضي» ولأن «التوصل إلى اتفاق قائم على الأرقام مع العراق بشأن تقاسم المياه سينطوي على العمل بمعايير مجهولة، وبالتالي فهو غير واقعي». وهذا منطق مقلوب، فالمعايير المجهولة هي التي تخلو من الأرقام والتفاصيل العملية المحددة والمتفق عليها بين الجانبين وليس العكس. وفيما تفاقمت مشكلة نقص المياه، وخرج أكثر من نصف أراضي العراق الزراعية من الإنتاج، فإن تركيا تواصل المماطلة في تنفيذها مثلما ماطلت وسوّفت طوال 13 سنة - من سنة 2009 إلى سنة 2022 - قبل توقيعها.

إن مذكرة التفاهم المذكورة، لا ترقى في نظر القانون الدولي إلى مستوى الاتفاقية الدولية، ولكنها تبقى كحد أدنى مفيدة للعراق إذا قرّر تدويل المشكلة وإقامة دعوى ضد تركيا في المحاكم والمحافل الدولية.

أمّا الفقرة التي تنص على «التزام تركيا بتأمين حصة عادلة ومعقولة»، التي احتفل بها المسؤولون العراقيون أيما احتفال، فهي ليست تنازلاً تركياً، بل هي اعتراف تركي غير مباشر بفقرة من القانون الدولي «اتفاقية قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية لسنة 1997» (The Convention on the Law of) Non-Navigational Uses of International Watercourses)، الذي يقول في الفقرة الأولى من مادته الخامسة: «تنتفع دول المجرى المائي، كل في إقليمها، بالمجرى المائي الدولي بطريقة عادلة ومعقولة». ولكن جذر المشكلة يبقى قائماً في أن تركيا التي لم تصادق على هذه الاتفاقية الدولية لا تعتبر دجلة والفرات نهرين دوليين، بل هما، في نظرها، نهران «تركيان عابران للحدود»، وقد وافقت تركيا على صيغة «تأمين حصص معقولة وعادلة» منذ ثمانينيات القرن الماضي ولكنها رفضت تحديد كميات هذه الحصص واعتبرت أنها هي مَن يقرر هذه الحصص!

> تتحمّل الحكومات العراقية المتعاقبة منذ سبعينيات القرن الماضي، وحتى قبل ذلك، مسؤولية السكوت على المشاريع المائية التركية التي شرعت بها تركيا والتهاون معها مذاك

كما وردت عبارة «حصص عادلة ومعقولة» أيضاً في الاتفاقية العراقية السورية لسنة 1980 التي تقول: «واقتراح الطرق التي تؤدي إلى تحديد كمية المياه المعقولة العادلة التي يحتاج إليها كل من البلدان الثلاثة». ولكن تركيا قالت إن هذه الاتفاقية لا تعنيها لأنها لم توقّع عليها بل هي بين العراق وسوريا!

الرفض الإيراني يصحّر محافظة البرتقال

إن مسؤولية تركيا، كما قلنا، أثقل من مسؤولية إيران، ولكن تأثير النسبة القادمة من إيران أقسى وأكثر إضراراً بمحافظة ديالى العراقية المعروفة بمحافظة البرتقال وبساتين الفاكهة، لأن هذه المحافظة تعتمد بنسبة تصل إلى أكثر من 80% على المياه الواردة من إيران، ولها تأثير ضار أيضاً على محافظة البصرة حيث قطعت إيران مياه نهر كارون بشكل كامل. المؤسف والمثير للغضب أن إيران لا تبدي أي تجاوب أو تعاون مع الجانب العراقي، وترفض أي تفاوض معه على اتفاقيات سابقة أو جديدة وتكتفي بقطع المياه وإقامة السدود وتحوّل مجرى روافد دجلة وشط العرب من طرف واحد.

يرتبط العراق وإيران باتفاقية «الجزائر 1975» التي وقّع عليها صدام حسين وشاه إيران في الجزائر، وتنازل بموجبها العراق عن الجانب الشرقي من شط العرب العراقي لإيران مقابل أن توقف إيران دعمها العسكري للتمرّد المسلح الكردي في العراق. وفي هذه الاتفاقية ثغة بروتوكول ملحق يؤكّد على عدة مبادئ، منها «ضمان حصة عادلة من المياه للعراق في روافد نهر دجلة»، والعراق يطالب منذ سنوات بتفعيل هذا البروتوكول، ولكن إيران ترفض ذلك، وتطالب بالمقابل بتجديد الموافقة العراقية على «اتفاقية صدام والشاه سنة 1975»، والعراق متردّد في تجديد الموافقة عليها بسبب تحفظ قوى سياسية عراقية مهمة عليها بسبب الإجحاف الذي الحقته بالعراق وحقوقه في نهر عراقي تاريخياً وجغرافياً.

في هذا الصدد، أدلى السيد عون ذياب، مستشار وزير الموارد المائية العراقي، بالمعلومة التالية للتلفزيون العراقي الرسمي: «خلال آخر زيارة لرئيس الحكومة العراقية إلى إيران خلال العام الجاري رافقه فيها وزير الموارد المائية مهدي رشيد الحمداني، وطلب الوزير العراقي أن يجتمع بنظيره الإيراني، فوافقت إيران على أن يجتمع بنائب وزيرها للطاقة والمسؤول عن ملف المياه، وصارح الوزير العراقي مضيفه بحقائق الوضع السيئ والقاسي في العراق، وضرورة أن يبحث الجانبان هذه المشكلة وفق المبدأ الدولي المسمى "تقاسم الضرر"، لأن إيران نفسها تعاني من الجفاف المناخي كسائر دول المنطقة، وتم الاتفاق على البدء بمفاوضات، ولكن إيران لم تحدد تاريخاً معيناً، وحين وعدت طهران بحضور وفد عنها في مؤتمر للمياه عُقد في بغداد لم يحضر وفدها». ولا تزال إيران توافق على التفاوض وتقدم معسول الكلام في الإعلام، ولكنها تستمر عملياً بقطع المياه عن العراق وتنفذ مشاريعها الضارة به. الأمر الذي دفع الوزير العراقي إلى التصريح بأن العراق بدأ فعلاً الإجراءات القانونية والدبلوماسية الهادفة إلى تدويل المشكلة مع إيران.

حلول عراقية ممكنة

إذا اعتبرنا التهديد بتدمير أحد السدود التركية حالاً خطراً وصعب التنفيذ، وهو كذلك فعلاً لسببين: الأوّل، أن العراق بلا سيادة أو استقلال ولا جيش حقيقياً لديه. والثاني، لأن كميات المياه خلف السدود التركية المعلاقة هائلة - خلف سد أتاتورك فقط هناك 48 مليار متر مكعب - وسوف يتسبب انهيارها بسبب زلزال أو عمل عسكري بطوفان كارثي قد يصل إلى دول الخليج بحسب الخبراء ويدمّر كل شيء في طريقه، إنما يمكن التهديد به كحل أخير في حال خروج الوضع عن السيطرة وتحوّل الوضع في العراق إلى كارثة شاملة تؤدي إلى موت مئات الآلاف من العراقيين عطشاً وجوعاً، وبدء هجرة جماعية للسكان على ضفاف النهرين عند جفافهما، وبعد اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة ضد الفيضان المحتمل.

بخلاف الحل السابق، هناك وسائل سلمية ومشروعة أخرى بيد العراق يمكنه استعمالها، وهي أقل خطورة من ضرب السدود، ومنها مثلاً:

-تدويل هذه المشكلة المأساوية قبل فوات الأوان، وتقديم شكوى إلى المحاكم والهيئات والمحافل الدولية ضد تركيا وإيران.

-أن تبدأ الجهات العراقية الرسمية والشعبية وبأسرع وقت ممكن بمقاطعة شاملة للبضائع التركية والإيرانية وإيقاف التعامل التجاري مع البلدين، حيث هذا التعامل مع تركيا يقترب من 30 مليار دولار سنوياً، ومع إيران يقترب الرقم من 20 مليار دولار، حسب الأرقام التي أعلنها رئيس غرفة التجارة المشتركة بين إيران والعراق يحيى آل إسحاق قبل أسابيع، وهو تبادل تجاري مختلّ أصلاً ومن طرف واحد، فالعراق يستورد كل شيء وفي المقدمة الطعام من الدولتين ولا يصدر إليهما شيئاً تقريباً. فعلى سبيل المثال، أعلن «مجلس المصدّرين في تركيا»، في تقرير نُشر خلال شهر تموز الجاري، أن «صادرات قطاع الزراعة التركية حطّمت رقماً قياسياً خلال النصف الأول من عام 2022، مسجّلة 16 ملياراً و462 مليون دولار، وهذا الواقع يعني بكل صراحة أن تركيا وإيران تحتجزان مياه العراق وتستخدمانها للزراعة ثم تصدران منتجاتهما الزراعية إلى العراق بالعملة الصعبة، فأي سلوك هذا الذي لا يمت إلى حسن الجوار والأخوّة الإسلامية المفترض أنهما يربطان البلدان الثلاثة؟

- من نقاط القوة التي يحوزها العراق، عبور أنابيب تصدير النفط العراقية الأراضي التركية، والتي تتحصل منها تركيا على نسبة مهمة من حاجتها إلى النفط، إضافة إلى أرباح ضخمة كرسوم عبور وتصدير. إن على العراق الرسمي التفكير جدياً بخطة للتقليل تدريجياً من تصدير النفط العراقي عبر خط الشمال «كركوك - جيهان» وتفعيل الخطوط الأخرى وإعطاء اهتمام أكبر لمشروع ميناء الفاو الكبير وإنجاز تنفيذه في أسرع مدة ممكنة. وإعادة تأهيل خط أنابيب «البصرة - ينبع» المار عبر السعودية. أمّا المرحلة الثانية، فتكون بتأهيل وتفعيل خط أنابيب «كركوك - بانياس» المار عبر الأراضي السورية، أمّا خط البصرة العقبة، الذي تلحّ على تنفيذه حكومات المحاصصة الطائفية بضغط من واشنطن، فهو مشروع عبثي لا يؤدي إلى أي أسواق نفطية مهمة ويفوح برائحة التطبيع ودعم نظم التطبيع العربية الموشكة على الإفلاس.

-ضرورة إقامة مراكز مراقبة نهرية دائمة عند الحدود الدولية للعراق مع تركيا وإيران، تحت إشراف دولي رسمي مناسب من الأمم المتحدة وهيئاتها أو منظمات دولية متخصصة بالمياه والبيئة والتغذية والزراعة، مهمتها تسجيل وتوثيق كميات الوارد المائي الداخل إلى العراق فعلاً عند نقطة الحدود وتحليل نوعية تلك المياه، وتزويد الهيئات الأممية بنسخ من تقارير تلك المراكز. إن هذا الاقتراح سيقوي من مطالبة العراق بحقوقه المائية أمام العالم ومنه شعوب إيران وتركيا، والهيئات الدولية المتخصصة، ويجعل من الصعب على تركيا الاستمرار في إنكارها وترديد مقولاتها وسوف يتم تفنيد ودحض تحميلها مسؤولية التلوث أو الاستيلاء على حصة العراق لسوريا، لأنّ هذه الأخيرة ستجد نفسها مضطرة لتطبيق الفكرة العراقية وتقيم مراكز مشابهة لفحص وتحديد كميات ونوعية المياه الواردة لها عند حدودها الدولية مع تركيا.

- البدء ببحث إمكانية استكمال تنفيذ مشروعي سد «بخمة»، ومشروع تحلية مياه منخفض وبحيرة الثرثار الذي يستوعب 37 مليار متر مكعب كطاقة تخزين حية و85 مليار كطاقة تخزين ميتة عند إنجازهما. إن قضية هذين المشروعين، هي قضية حياة أو موت بالنسبة إلى العراق وشعبه، وقد أوقف العمل بهما لأسباب واهية وغير صحيحة.

- إنشاء نظام حديث للإرواء على أنقاض النظام الإروائي «السيحي» البدائي القديم الذي يتسبب بالهدر المائي وتلويث التربة وتسبيخها، نظام حديث يقوم على إشاعة الري بالتنقيط والرش وغيرهما، كان العراق سباقاً في الشرق الأوسط للبدء باستعماله قبل الحرب العراقية الإيرانية وتم إهماله لاحقاً بسبب تلك الحرب، والعناية بمصادر المياه الجوفية والحد من استهلاكها العشوائي وغير المرخّص حيث تقول تقارير حكومية إن أكثر من 50 ألف بئر حُفرت منذ سنة الاحتلال الأميركي وحتى الآن.

- القيام بعمليات مسح جيولوجي وطوبوغرافي وهايدروليكي لحوضي دجلة والفرات وجميع روافدهما ورواضعهما ولجميع البحيرات والمسطحات المائية والمياه الجوفية داخل الأراضي العراقية وجمع النتائج في مؤسسة موسوعية بهذا الخصوص كبنك معلومات الخاص بالثروة المائية العراقية ضمن أكاديمية علمية متخصصة تؤسس لهذا الغرض. والاستعانة بالرسم والتصوير الرقمي بالأقمار الاصطناعية لرسم وتصوير خرائط علمية دقيقة للأضرار التي الحقها الجفاف وإنقاص مياه الرافدين بالعراق، وتحديد تلك التي جفّت وخرجت من النشاط الإروائي.

- القيام بعمليات كري وتبطين لمجاري الأنهار والروافد والرواضع في عموم العراق، واعتماد نظام القنوات المغلقة لنقل المياه لتخفيف الهدر بسبب التبخر والذي يفوق الـ 10%. ومنح الأولوية لإنقاذ شط العرب لأنه أكثر الأنهار العراقية حاجة إلى القيام بعمليات الكري والتبطين وانتشال الغوارق، وبناء سد استناد عليه للاستفادة من الكميات القليلة التي تصل إليه وصد اللسان الملحي الطالع من الخليج العربي.

- معالجة التلوث الداخلي بالمياه الثقيلة والذي تقول الإحصاءات والدراسات إن مصدره وبنسبة تفوق الـ 90% مؤسسات حكومية.

*كاتب عراقي

وجيه فانوس: الأدب الرفيع والالتزام الأصيل

معن بشور *

ليست العائلة وحدها، ولا المؤسسات التي كان فيها الدكتور وجيه فانوس رئيساً أو ركناً رئيسياً من أركانها، ولا أصدقاؤه ومحبّوه الكثر، هم الذين فقدوا في رحيله الأليم أخاً وصديقاً ورفيقاً في الملمّات، فحسب، بل إن لبنان كلّه أيضاً، الذي ما غاب راحلنا الكبير يوماً عن مبادرة وطنية أو ثقافية أو اجتماعية تجمع بين أبنائه إلّا وكان في طليعة من لبّى النداء. والأمة العربية بأسرها، التي نشأ ابن بيروت الأصيلة على حبّها والنضال في سبيل أهدافها السامية والتعلّق بقضاياها المحقّة ورموزها المضيئة، والتي احتلّ أعلى المواقع في اتحاداتها ومؤسساتها.

لم يكن وجيه فانوس مجرّد مناضل ملتزم بمبادئ الأمّة وقيمها وأخلاقها فحسب، بل كان بين الأدباء قلماً قادراً على صوغ أرقى الكلمات، وبين المثقفين موسوعة إنسانية كبرى، تراه يتجوّل بين حضارات الأمم وثقافاتها، تماماً كما يتجوّل بين أحياء بيروت، المدينة التي أحب، والتي بات رمزاً من رموزها.

أن يكون وجيه فانوس خليفة الرئيس سليم الحص (أطال الله عمرَه) والراحل الكبير عبد الحميد فاخوري (رحمه الله) في رئاسة ندوة العمل الوطني، وأن يكون خليفة عماد الصلح وأكرم زعيتر ونسيب البربير ومنح الصلح وعمر مسيكة في رئاسة المركز الثقافي الإسلامي، وأن يكون زميلاً لقامات من أبناء الوطن والأمّة في مؤسسات لبنانية وعربية

وعالمية، هو شهادة على مكانة هذا الرجل الذي ما دعوناه يوماً إلى فعّالية أو مبادرة أو فعل ثقافي، وطني وقومي، إلّا وكانت له مشاركة راقية رصينة ومرصّعة بأجمل الأفكار وأبهى العبارات.

وحين كنّا ندرس قبل أيام في المنتدى القومي العربي أفكاراً لإحياء الذكرى السبعين لثورة 23 يوليو بقيادة الخالد الذكر الرئيس جمال عبد الناصر، كان اسم الدكتور وجيه فانوس يتصدّر الأسماء التي نحرص على دعوتها للمشاركة في هذه الذكرى التي ما غاب الراحل الحبيب يوماً عن إحيائها.

رحم الله الدكتور وجيه فانوس وألهم عائلته ومحبّيه الكُثر جميلَ الصبر والسلوان.

على الغلاف

أميركا منقذاً لـ«الديموقراطيات الأحفورية»

بايدن للحلفاء: الحماية مقابل النفط

جملةُ أهداف تحملها زيارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، إلى المنطقة، وإن كان النفط يشكّل عنواناً رئيساً فيها. فالمسعى إلى استحالة السعودية لـ«الانقلاب» على روسيا عبر الانسحاب من اتفاق «أوبك+» وتالياً زيادة إنتاج النفط لتحسين أسعاره في بلدان الغرب، ما يعني أن حرب أوكرانيا تحضر في خلفية الزيارة. وفي حين بدأت نصائح لشعوب الغرب بـ«الصبر الاستراتيجي»، يصل بايدن إلى المنطقة بمهمّة أولى وواضحة: استنقاذ «الديموقراطيات الأحفورية»

آية قراءة لخلفيات وأهداف زيارة بايدن للمنطقة يجب أن تنطلق من سياق الحرب الدولية الراهنة في أوكرانيا (أ ف ب)

وليد شرارة

من اللافت أن تنصح «لو موند» صنّاع القرار الغربيين، بتلقين شعوبهم «الصبر الاستراتيجي» لتحمّل تداعيات الحرب في أوكرانيا. جيل باريس، أحد كتّاب أعمدتها، والمتخصص في شؤون الشرق الأوسط، تعمّد وضع المفهوم بين هلالين للتأكيد على أنه استعارة

> **بات الاستعداد لتحمّل أكلاف الحرب الأوكرانية، من قِبَل دول الغرب ومجتمعاته، هو التحدّي الرئيس المطروح بالنسبة إلى حكوماته**

من مرشد الجمهورية الإسلامية في إيران. أتت هذه التداعيات مناقضة لجميع توقّعات القادة والخبراء الغربيين الذين توقّعوا انهياراً سريعاً لعملة روسيا، وتالياً لاقتصادها، نتيجة للعقوبات التي فرضوها عليها. بات الاستعداد لتحمّل الأكلاف المباشرة وغير المباشرة لتلك الحرب، من قِبَل دول الغرب ومجتمعاته، هو التحدّي الرئيس المطروح بالنسبة إلى حكوماته. عكست مجلة «إيكونوميست» هذا الأمر عندما اختارت لغلاف عددها ما قبل الأخير، عنوان «كيف ننتصر في الحرب الطويلة؟». يؤدّي المجمع الإعلامي - العسكري الوظيفة المنوطة به، في ظلّ هكذا حرب، وهي محاولة تعبئة وحشد الرأي العام المتضرّر من تبعاتها، للالتفاف حول قياداته ودعم خياراتها.

أيّ قراءة لخلفيات زيارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، للمنطقة، وأهدافها، يجب أن تنطلق من سياق الحرب الدولية الراهنة في أوكرانيا. هذا لا يعني التقليل من أهمية الأبعاد الإقليمية للزيارة، وبينها الدفع نحو المزيد من التعاون الأمني والعسكري بين حلفاء الولايات المتحدة العرب والصهاينة، في مواجهة محور المقاومة. لكن الوضع الدولي المستجدّ، يحتلّ موقعاً أوّلياً بنظر الإدارة الأميركية. فاستعادة السيطرة على سوق الطاقة العالمية والتحكّم بمستويات إنتاجها وبأسعارها قدْر المستطاع، يكتسبان أهميّة قصوى بالنسبة إلى واشنطن وحلفائها الغربيين، في مواجهة استخدامها كسلاح من قِبَل روسيا. التحكّم بمصادر الطاقة العالمية وبـ«حرية» تدفّقها نحو أسواق الغرب بأسعار «مناسبة» لها، كان، إضافةً إلى التفوّق العسكري النوعي، من بين أبرز مرتكزات الهيمنة الأميركية على العالم منذ حرب الخليج الثانية، ومن البديهي أن الساعين إلى الحفاظ عليها سيحاولون إدامة مثل هذا التحكّم، هو يمثّل أيضاً شرطاً ضرورياً لديمومة ما سمّاه المفكر البريطاني، تيموثي ميتشل، «الديموقراطيات الأحفورية» (Carbon Democracy)، وهو عنوان لكتابه المهمّ الصادر في عام 2011، والذي رأى فيه أن تأمين واردات الطاقة الرخيصة هو من بين الشروط الأساسية للسلم الاجتماعي الداخلي في الغرب. قد يكون ذلك السياق هو الفارق الرئيس بين زيارة بايدن للمنطقة، وبين أيّ زيارة لها من قِبَل رئيس أميركي سابق.

معاناة «الديموقراطيات الاحفورية»

اتهم المستشار الألماني، أولاف شولتز، في تصريح أدلى به في السادس من الشهر الحالي، الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، باستخدام شحنات الغاز الطبيعي كسلاح سياسي. أتى هذا التصريح في الوقت الذي تواجه فيه ألمانيا خفضاً متزايداً لتدفّقات الغاز الروسي، بسبب إغلاق خط أنابيب «السيل الشمالي» للصيانة، وهو القناة الرئيسة للغاز إلى أوروبا، وفي ظلّ مخاوف من أنه لن يعود إلى الخدمة الكاملة بعد انتهاء الأعمال فيه. ووفقاً لشولتز، فإنه «لا أحد يعتقد في الواقع أن روسيا تخفّض إمداداتها لأسباب فنية فقط». وهو أكد أن الهدف المركزي لبلاده، تقليل اعتمادها على الوقود الأحفوري الروسي في أسرع وقت ممكن، وفي الآن نفسه عدم تعريض أمن الإمدادات للشركات في أكبر اقتصاد في أوروبا، للخطر.

بكلام آخر، يحقّ للقوى الغربية استخدام ترسانة واسعة من أدوات الحرب الاقتصادية والمالية، إضافة، طبعاً، إلى إمدادات السلاح التي تتدفّق نحو أوكرانيا، في إطار معركة هدفها المعلن «إضعاف روسيا»، ولكن لا يحقّ للأخيرة الدفاع عن نفسها بما تمتلكه من أدوات للمواجهة. هي ستفعل بكلّ تأكيد، والنتائج ستكون مؤلمة بالنسبة إلى جميع القوى الغربية، بدءاً بتلك الأوروبية. هذا ما تتوقّعه كريستينا لو، الكاتبة في «فورين بوليسي»، في مقال لها على موقعها بعنوان «أسوأ كابوس في مجال الطاقة لأوروبا أصبح واقعاً». ترى لو أن أوروبا تعيش أزمة طاقة لا سابق لها، وتخشى أن لا تتوفّر الكميات الضرورية من الغاز في الفترة الأشدّ برودة من هذا العام والعام المقبل. وتشير إلى أن «الدول الأوروبية تقوم بتعبئة مرافق تخزينها للغاز في فصل الصيف، وهو أمر حيوي في زمن الحرب راهناً. إذا استمرّ تخفيض الإمداد الروسي من الغاز، فالخبراء يحذّرون من شتاء صعب يسوده التقنين وإغلاق المصانع وحتى التفكّك الاقتصادي... لقد بدأت الاحتجاجات مع تكاثر الإضرابات في أنحاء القارة الأوروبية، في ظلّ معاناة العائلات الناجمة عن ارتفاع كلفة المعيشة والتضخّم المتعاظم. وقد كانت لهذه الاحتجاجات مفاعيل على سوق الطاقة. ففي النروج، المصدر الأوّل للغاز نحو دول الاتحاد الأوروبي بعد روسيا، أجبرت الإضرابات الواسعة في صناعات النفط والغاز، الشركات على وقف الإنتاج، وهي صدمة كان لها موجات ارتدادية عبر أوروبا». وتنقل لو عن فرانز تيمرمان، نائب رئيس المفوضية الأوروبية، قوله إن «بوتين يستخدم جميع الوسائل لإثارة الانقسامات في مجتمعاتنا، وعلينا الاستعداد لمرحلة شديدة الصعوبة». السلم الاجتماعي في «الديموقراطيات الأحفورية» التي قامت على قاعدة نهب المواد الخام في بلدان الجنوب، وفي مقدّمتها الطاقة الأحفورية، بأبخس الأثمان، بات مهدّداً، ورئيس الإمبراطورية الكهلة آتٍ إلى الشرق الأوسط في مهمّة لإنقاذه.

الحسابات الخليجية الصعبة

قيل الكثير عن أزمة الثقة بين دول الخليج و«راعيها» الأميركي، وعن شراكاتها المتنامية مع الصين وروسيا وما تتيحه من توسيع لهامش استقلاليتها النسبية، ومن فرص اقتصادية وتكنولوجية وحتى على مستوى التعاون العسكري. هو سيعرض عليها تجديد الحماية الأميركية ضدّ «تهديدات» إيران ومحور المقاومة، عبر الدخول في حلف علني مع إسرائيل بإشراف أميركي. غير أن الثمن المقابل لذلك هو مشاركتها خلف قيادته في الحرب مع روسيا من خلال الخروج من اتفاق «أوبك+»، وزيادة إنتاجها للنفط لتخفيض أسعاره بالنسبة إلى الدول الغربية وتكثيف الضغوط على موسكو. ربّما على هذه الدول التفكير جدّياً في مغزى صفقة المسيّرات الإيرانية لروسيا التي تحدّث عنها مستشار الأمن القومي الإميركي، جايك سوليفان، والتي تُشكّل تطوّراً بارزاً على مستوى التعاون العسكري بين البلدين. إذا قرّرت هذه البلدان المشاركة في الحرب على روسيا، ما الذي سيمنع الأخيرة من تغيير موقفها من العدوان السعودي الدموي ضدّ اليمن، مع ما قد يستتبع ذلك من إمكانية تقديم المساعدات مباشرة أو بشكل غير مباشر لقواه المقاومة؟ ولا شكّ في أن منْع نشاط الوكالة اليهودية في روسيا، الذي أتى ردّاً على الانحياز الإسرائيلي المتزايد لأوكرانيا وعلى الغارات المتكرّرة في سوريا، هو بمثابة الرسالة التحذيرية من أن موسكو قد تتّخذ خطوات أكثر تشدّداً في حال استمرار مثل هذه المواقف والأعمال العدوانية. نحن في خضمّ حرب دولية، وجميع الأطراف المعنيين بها، سيراجعون حساباتهم جيّداً قبل اتخاذ قراراتهم بالمزيد من التورّط فيها.

فصائل المقاومة غير معنيّة: أميركا «علينا»... أبداً

يوسف فارس

في الوقت الذي تعلّق فيه السلطة الفلسطينية آمالاً على زيارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، لناحية انتشالها من أزماتها الاقتصادية، وإعادة إحياء المفاوضات ولو شكلياً، تعتقد فصائل المقاومة أن بايدن لن يتمكّن من تحقيق اختراق في أيّ من الملفّات العالقة، هذا إذا تمّ أصلاً تجاوز حقيقة هدفه، وهو توفير أقصى الحماية لإسرائيل وليس الحدّ من سياساتها الاستيطانية، بحسب الفصائل. وفي هذا الإطار، يلفت الناطق باسم حركة «حماس»، حازم قاسم، إلى أن «كلّ الرؤساء الأميركيين وضعوا إسرائيل على رأس سلّم أولوياتهم على حساب الفلسطينيين»، مضيفاً أن حركته تقرأ الزيارة في إطار «تعزيز الانقسامات الحاصلة في المنطقة وبين مكوّنات الأمّة، وتكوين اصطفافات وأحلاف عسكرية جديدة تستهدف قوى المقاومة والقوى الصاعدة»، ناهيك عن الهدف الأكبر المتمثّل في توسيع مسار التطبيع العربي، والذي يمثّل خطراً استراتيجياً على الشعب الفلسطيني. ويَعتبر قاسم أن «تأكيد الرئيس الأميركي أنه صهيوني في بداية زيارته للمنطقة، يفضح تبنّيه الكامل للمصالح الصهيونية، ويؤكد حجم جريمة بعض الأطراف بتساوقها مع المساعي الأميركية لتشكيل تحالفات يكون الاحتلال جزءاً منها، ويكشف مدى الوهم الذي تعيشه قيادة السلطة حول إمكانية الاستفادة من المواقف الأميركية».

من جهته، يرى الباحث السياسي، إسماعيل محمد، أن «السياسة الأميركية تجاه إسرائيل لا يمكن لها أن تتغيّر»، وأن «التغييرات بين الجمهوريين والديموقراطيين تتعلّق بتكتيكات إنفاذ السياسات الداعمة لإسرائيل». ويبيّن محمد، في حديثه إلى «الأخبار»، «(أننا) نقف بين منهجَين: الأول عملي ومتسرّع في خدمة الأهداف الإسرائيلية وكان دونالد ترامب أبرز ممثّليه؛ والآخر ناعم يغلّف خدمة المصالح الإسرائيلية ودعم المشروع التوسّعي بغطاء المساعدات وادّعاء الحرص على إحياء حلّ الدولتين الذي تنسفه الممارسات الإسرائيلية على أرض الواقع، فيما تشترك الإدارتان في بيع الوقت اللازم لإسرائيل لتنفيذ مخطّطاتها». وفي الاتّجاه نفسه، يقول المحلّل السياسي، أيمن الرفاتي، إن «السياسة الأميركية تجاه إسرائيل لا يمكن أن تتغيّر، وأبرز مظاهرها هو حماية إسرائيل وإرسال مساعدات عسكرية لها، واليوم تضع الإدارة الأميركية تشكيل حلف عسكري لمواجهة بعض القوى الإقليمية على رأس أولوياتها»، مضيفاً أنه وفقاً لهذه الرؤية، فإن «السعودية يجب أن تُجرّ من أذنها إلى طابور المطبّعين، خصوصاً في ظلّ الحاجة إلى إصلاح العلاقات معها لدعم سوق الطاقة العالمي الذي تأثّر سلباً عقب الحرب الأوكرانية الروسية». ويَعتبر الرفاتي، في تصريح إلى «الأخبار»، أن للزيارة «أهدافاً تكتيكية، ليس من بينها إنصاف الفلسطينيين، وأهمّها تقديم رشاوى مالية للسلطة، في مقابل دعم مخطّطات استخراج الغاز الفلسطيني من حقول القطاع عبر إسرائيل، على أمل حلّ أزمة الطاقة التي يعانيها الاتحاد الأوروبي».

أمّا «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، فتعدّ الزيارة «امتداداً للعدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين»، ويقول هاني الثوابتة، وهو قيادي بارز في الجبهة: «نحن ندرك أن الهدف هو تشكيل تحالف معادٍ لقوى المقاومة ولحقوق الشعوب في المنطقة (...) المطلوب على كلّ الصعد رفْض هذه الزيارة شعبياً ورسمياً، وأن يكون هناك تأكيد على تمسّكنا بحقوق شعبنا وثوابته». ويعرب الثوابتة عن اعتقاده بأن «رزمة التسهيلات الإسرائيلية التي قُدّمت للقطاع والضفة، وتمثّلت في زيادة أعداد تصاريح العمل، وإصدار 5 آلاف لمّ شمل للعائلات، تأتي ضمن جهود إنجاح الزيارة، وفي إطار السعي لتحسين صورة الاحتلال البشعة، وتطبيقاً لفكرة بايدن حول تحقيق الهدوء، والمعروفة بـ«السلام الاقتصادي» أو «الأمن مقابل الاقتصاد"».

دفعت رام الله ثمن الزيارة للأميركيين سلفاً. بإغلاق التحقيق في مقتل أبو عاقلة (أ ف ب)

وإذ يرى المحلّل السياسي، حسام الدجني، أنه «من المنطقي أن يُطرح إحياء عملية السلام ضمن أجندة الزيارة»، إلّا أنه يستدرك بأن «لا نتائج يُتوقّع تحقيقها من ذلك»، مضيفاً أن «هدف زيارة بايدن الأساسي هو البحث عن بدائل للغاز الروسي من خلال منطقة الشرق الأوسط، والملفّ الثاني متعلّق بالأمن الإقليمي وكيفية إدماج إسرائيل ضمن تحالف ضدّ إيران ومحور المقاومة». ويَعتبر الدجني أن «الحديث عن عملية السلام ليس مقصوداً به من قِبَل الأميركيين إحداث اختراق في هذا الملفّ، إنّما من أجل دفْع عجلة التطبيع مع السعودية التي ما زالت متمسّكة بموقفها المرتكز على أنه لا تطبيع مع دولة الاحتلال من دون إنهاء الصراع الفلسطيني».

> **تقرأ «حماس» الزيارة في إطار «تعزيز الانقسامات الحاصلة في المنطقة وبين مكوّنات الأمّة»**

من جهة أخرى، حذّر إعلاميون فلسطينيون من القفز على جريمة اغتيال الصحافية شيرين أبو عاقلة، خصوصاً بعد كشْف عدّة صحافيين إسرائيليين أن السلطة في رام الله دفعت ثمن الزيارة للأميركيين سلفاً، بإغلاق التحقيق في مقتل أبو عاقلة.

تقرير

الزيادة الأعلى في أسعار المحروقات:

مصر ترضخ لـ«صندوق النقد»

تُواصل الحكومة المصرية حثّ خُطاها في اتّجاه التطبيق الكامل لوصْفة «صندوق النقد الدولي»، من أجل الحصول على قرض استثنائي جديد تأمل أن تستطيع من خلاله مواجهة الأزمة الاقتصادية المتفاقمة. وفي آخر إجراء اتّخذته على هذا المسار، عمدت الحكومة، أمس، إلى تحريك أسعار المحروقات صعوداً بنسبة مخالفة حتى للقانون المحلّي. وهو ما بدأت تداعياته بالظهور سريعاً، في ارتفاع تعرفة ركوب وسائل النقل العام

القاهرة - **الأخبار**

بعد أقلّ من أربعة أيام على مغادرة بعثة «صندوق النقد الدولي» القاهرة، حرّكت الحكومة المصرية رسمياً، أمس، أسعار المحروقات، بموجب قرار من لجنة التسعير التلقائي التي تنعقد كلّ ثلاثة أشهر للنظر في هذه الأسعار، وإمكانية زيادتها أو خفضها في ضوء المؤشّرات العالمية. قرار الأمس، وإن لم يكن مفاجئاً في توقيته، فإن تفاصيله تشير إلى كونه جزءاً من تحرّكات الحكومة الهادفة إلى خفض عجز الموازنة، واتّخاذ المزيد من إجراءات تحسين الأداء الاقتصادي التي يطالب بها «صندوق النقد» للموافقة على قرض استثنائي جديد. ويُعدّ تحريك أسعار المحروقات، وزيادة أسعار الكهرباء التي أرجئت إلى بداية العام المقبل بعدما كانت مقرّرة الشهر الحالي، وتحريك سعر الصرف مجدّداً، وترك تحديد قيمة العملة للعرض والطلب، شروطاً أساسية يطالب بها الصندوق من أجل «دعم برنامج الإصلاح الاقتصادي» الذي تتبنّاه الحكومة.

ومن هنا، يُرتقب أن يتحرّك، للمرّة الثانية، سعر الصرف الذي انخفض بأكثر من 20% منذ آذار الماضي. وجاءت الزيادة التي ينصّ القانون على أن تكون في حدود 10% صعوداً وهبوطاً، الأعلى منذ تشكيل لجنة التسعير التلقائي قبل أكثر من ثلاثة أعوام. وزادت اللجنة أسعار السولار والبنزين بمختلف أنواعهما بواقع 50 قرشاً، وسعر البنزين 95 جنيهاً واحداً، في مخالفة واضحة للنسبة التي حدّدها القانون. وزاوحت الزيادة، وهي الثالثة في عام 2022، بين 7 و12%، وقد تمّ تطبيقها بأثر فوري، وشملت للمرّة الأولى منذ عام 2019، السولار الذي كان يتمّ تجنّب زيادة سعره في الفترات السابقة، فيما يُتوقّع أن يؤدي تحريك قيمته إلى قفْز التضخّم بنسبة 2% بأساس شهري على الأقلّ. وظهر أثر تحريك الأسعار سريعاً؛ إذ أعلن وزير التنمية المحلية، محمود شعراوي، رفع تعرفة ركوب وسائل النقل العام في جميع المحافظات بقيمة 50 قرشاً (الجنيه = 100 قرش)، حتى تتناسب مع الزيادة المُطبَّقة في أسعار الوقود، والتي لم تراعِ وجود زيادات أخرى مرتبطة بقطع الغيار الخاصة بالسيارات، والتي قفزت أسعارها بنسبة تصل إلى 100%.

> **جرى رفع أسعار المواصلات عقب زيادة أسعار البنزين والسولار**

وسيكون القرض الذي حصلت القاهرة على موافقة مبدئية بشأنه هو الرابع منذ عام 2016، وذلك بعدما حصلت على قرض بقيمة 12 مليار دولار على 3 سنوات في العام المذكور، ثمّ قرضَين آخرين في عام 2020 بقيمة تقترب من 8 مليارات دولار من أجل مواجهة تداعيات جائحة «كورونا»، فيما انخفض احتياطي مصر من النقد الأجنبي بنحو 10 مليارات دولار، على رغم المساعدات الخليجية خلال الفترة الماضية. وتقدّر الحكومة المصرية التي تستخدم الاحتياطي النقدي في الاستيراد، احتياج البلاد إلى نحو 10 مليارات دولار شهرياً بعد الارتفاع الكبير في الأسعار وتكاليف الشحن نتيجة الحرب الروسية - الأوكرانية، علماً أن عمليات تضييق واسعة النطاق تجري على الاستيراد منذ أسابيع، وأدّت إلى نقص في الأدوية المستوردة وتعطّل مصانع، وعرقلة إدخال منتجات مستوردة تأتي في مقدّمتها السيارات التي قفزت أسعارها بصورة غير مسبوقة نتيجة نقص العرض.

وتعاني الحكومة من فجوة تمويلية تصل إلى 18 مليار دولار تقريباً بنهاية العام المالي الجاري في 30 حزيران 2023، وهو رقم كبير تعوّل على تعويضه من عمليات بيع وشراكات في عدد من القطاعات التي تمتلكها وتديرها، إلى جانب القرض الجديد من «صندوق النقد الدولي»، في حين سيكون على البنك المركزي سداد مليارات الدولارات في تشرين الأول وشباط المقبلَين. ولا ينوي البنك التخلّف عن سداد أيّ ديون تحت أيّ ظرف، في قرار سياسي اتّخذه الرئيس عبد الفتاح السيسي، وهذا ما دفع إلى دراسة بدائل لتأمين تسديد الديون، من بينها موافقة الحكومة على مضض على طرح سندات دولارية بفائدة مرتفعة، وهو خيار لم تكن تحبّذه، ولكنّها اضطرّت للجوء إليه عبر طرح أذون خزانة لأجل عام بفائدة 15% على الجنيه، قبل إجازة عيد الأضحى مباشرة.

حتى الآن، ليست ثمّة رؤية حكومية واضحة للتعامل مع التداعيات الاقتصادية للأزمة العالمية، على رغم ما جرى إعلانه في مؤتمر صحافي قبل أسابيع، من بيع وطرح أصول للاستثمار بقيمة 10 مليارات دولار سنوياً. ولا تمتلك الحكومة التي يفترض أنها باقية حتى نهاية العام الجاري، أيّ خطط مستقبلية يمكن أن تشرحها للرأي العام، فيما يخشى المواطنون من ارتفاع جديد في الأسعار في المراحل المقبلة.

سيكون القرض الذي حصلت القاهرة على موافقة مبدئية بشأنه هو الرابع منذ عام 2016 (من الويب)

قضية

معتقَلو سوريا السياسيّون للسجن شجونه... ولـ«العفو» أيضاً

ترك مرسوم العفو الأخير أثراً إيجابيّاً على الوضع السياسي في سوريا، مع إطلاق سراح مئات المعتقلين، وتسوية أوضاع مئات آخرين ممّن يعيشون في الخارج، وسط تأكيدات رسمية أن «لا مراجعات على الحدود للعائدين إلى البلاد». إلّا أن الآثار النفسية التي تولّدها تجربة الاعتقال عادةً لدى من يَخضعون لها، بما لا يمكن تجاوزه سريعاً، خصوصاً في ظلّ غياب أيّ عملية حقيقية لإعادة الاعتبار والحقوق، تجعل نوايا السلطة محطّ تشكيك دائم، وخطواتها مدار اتّهامات بالعمل على إعادة إنتاج نفسها، بدلاً من الاستجابة الإنسانية أو الاجتماعية أو السياسية المطلوبة، بحسب بعض المعارضين

مرح ماشي

يجري الخلط في سوريا بين سجين الرأي ومجرمي الإرهاب (أ ف ب)

يتناسب ارتفاع أسوار السجن طرداً مع طول فترة بقاء المعتقل في الداخل. هناك، ينتظر المرء، طويلاً، ساعة سعْده، حين تنفتح الأبواب الحديدية العالية، وتنطلق به نحو حياة، غالباً، لم تَعُد كما تركها. يختلف السجين السياسي عن سجناء الجنايات، في أن «ذنْبه» - مثلاً - غير مغفور لدى السلطة، أسوةً بهؤلاء. وبما أن «الناس أبناء دولتهم»، فإن المجتمع أيضاً يتفادى الخارجين من المعتقلات. في سوريا تحديداً، يجري الخلط بين سجين الرأي ومجرمي الإرهاب، باعتبار أنّ لا قوانين ناظمة تفصل بين الاثنين بوضوح. أيّ مخالفة للرأي السائد تجمع معتنقي أقصى اليسار مع متطرّفي اليمين، ليُخرجوا معاً في بقعة مظلمة عفنة يتقاسمون داخلها الرطوبة وبقايا الأوكسيجين والأمل بالخروج. ويصعب هُنا الفصل كذلك، وسط التعتيم الدائم على هذا الملفّ، بين مرتكبي الجرائم بحق الناس، وبين مَن تعتبرهم السلطة أعداءها ومستقبَلَها ومرتكبي المخالفات الأمنية، كريمْ هاني، في تقريره عن الأثر النفسي للاعتقال على ضوء تجربة سجن ستانفورد، أن «هذه التجربة تُعتبَر السجناء كلباً، وتؤذيهم، ولا يَسْلم من أذاها إلّا القليلون»، فيما لا يَخفى أن المعتقلات السلطة، ويجسّدون العداء معها، وهو ما لا ينقص المواطنين المنكوبين أصلاً بمتطلّبات الحياة والوضع المعيشي و«السُّترة».

المعتقلات والتدمير النفسي

«متلازمة ما بعد السجن»؛ تسميةٌ تُطلق على ما يصيب السجناء بعد إطلاق سراحهم، لناحية انزوائهم اجتماعياً بعد اصطدامهم بتجنّب كثيرين لهم خوفاً من وضعهم الأمني، ولا سيما إن بقوا تحت المراقبة، الأمر الذي يصيب بعضهم بنوبات صرْع وفزع. أمّا معاودتهم العمل، فهي غالباً ما تستغرق الكثير من الوقت، بسبب موانع قانونية قاسية تتعلّق بكونهم قد أُضْحوا محكومين، أيّ تُشوب سجلّهم العدلي نقطة الاعتقال، وهو ما لا يفضّله أصحاب الأعمال، ناهيك عن ما ينتاب السجين من ضعف ثقة بالنفس عند محاولته مزاولة أيّ مهنة أخرى. وغالباً، فإن المعتقلين المفرَج عنهم قد يتحوّلون إلى أشخاص آخرين إثر تجربة الاعتقال؛ إذ يعاني كثيرون منهم من مشكلات جديدة يلحظها ذووهم، كصعوبة إقامة علاقات اجتماعية والتردّد في اتّخاذ القرارات وتبلُّد المشاعر.

يذكر عالم النفس الاجتماعي الأميركي، كريغ هاني، في تقريره عن الأثر النفسي للاعتقال على ضوء تجربة سجن ستانفورد، أن «هذه التجربة تُغيّر السجناء كلياً، وتؤذيهم، ولا يَسْلم من أذاها إلّا القليلون»، فيما لا يَخفى أن المعتقلات السلطة، ويجسّدون العداء معها، وهو ما لا ينقص المواطنين المنكوبين أصلاً بمتطلّبات الحياة والوضع المعيشي و«السُّترة».

المعتقلات والتدمير النفسي

«متلازمة ما بعد السجن»؛ تسميةٌ تُطلق على ما يصيب السجناء بعد إطلاق سراحهم، لناحية انزوائهم اجتماعياً بعد اصطدامهم بتجنّب كثيرين لهم خوفاً من وضعهم الأمني، ولا سيما إن بقوا تحت المراقبة، الأمر الذي يصيب بعضهم بنوبات صرْع وفزع. أمّا معاودتهم العمل، فهي غالباً ما تستغرق الكثير من الوقت، بسبب موانع قانونية قاسية تتعلّق بكونهم قد أُضْحوا محكومين، أيّ تُشوب سجلّهم العدلي نقطة الاعتقال، وهو ما لا يفضّله أصحاب الأعمال، ناهيك عن ما ينتاب السجين من ضعف ثقة بالنفس عند محاولته مزاولة أيّ مهنة أخرى. وغالباً، فإن المعتقلين المفرَج عنهم قد يتحوّلون إلى أشخاص آخرين إثر تجربة الاعتقال؛ إذ يعاني كثيرون منهم من مشكلات جديدة يلحظها ذووهم، كصعوبة إقامة علاقات اجتماعية والتردّد في اتّخاذ القرارات وتبلُّد المشاعر.

يذكر عالم النفس الاجتماعي الأميركي، كريغ هاني، في تقريره عن الأثر النفسي للاعتقال على ضوء تجربة سجن ستانفورد، أن «هذه التجربة تُغيّر السجناء كلياً، وتؤذيهم، ولا يَسْلم من أذاها إلّا القليلون»، فيما لا يَخفى أن المعتقلات السلطة، ويجسّدون العداء معها، وهو ما لا ينقص المواطنين المنكوبين أصلاً بمتطلّبات الحياة والوضع المعيشي و«السُّترة».

المعتقلات والتدمير النفسي

«متلازمة ما بعد السجن»؛ تسميةٌ تُطلق على ما يصيب السجناء بعد إطلاق سراحهم، لناحية انزوائهم اجتماعياً بعد اصطدامهم بتجنّب كثيرين لهم خوفاً من وضعهم الأمني، ولا سيما إن بقوا تحت المراقبة، الأمر الذي يصيب بعضهم بنوبات صرْع وفزع. أمّا معاودتهم العمل، فهي غالباً ما تستغرق الكثير من الوقت، بسبب موانع قانونية قاسية تتعلّق بكونهم قد أُضْحوا محكومين، أيّ تُشوب سجلّهم العدلي نقطة الاعتقال، وهو ما لا يفضّله

سوريا

ترحيل «صراع المساعدات»: موسكو تكْسب جولة

بعد محاولات حثيثة لحشْر روسيا في الزاوية وإجبارها على تمرير قرار يدعم الآلية المتّبعة في إدخال المساعدات الإنسانية إلى مناطق شمال غربي سوريا، والتي من شأنها ترسيخ الوضع القائم حالياً، نجحت موسكو في إعادة ضبط الآلية، بما يتوافق مع رؤيتها ورؤية حليفتها دمشق. وتستند عملية الضبط هذه إلى ضرورة العمل ضمن خطوط متوازية، تضْمن تقديم دفعة إنعاشية متوازنة لمختلف المناطق السورية بدلاً من حصرها في منطقة واحدة، على أن تتمّ مراقبة الآلية بدقّة، منعاً لمحاولة الالتفاف عليها، أو المماطلة في تنفيذ التعهّدات الغربية المتّصلة بها، والتي كانت شفوية سابقاً وأصبحت الآن مكتوبة بنصّ واضح صادر عن مجلس الأمن

علاء حلبي

بقرار وافقت عليه 12 دولة، وامتنعت ثلاث أخريات عن التصويت عليه (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا)، خرج مجلس الأمن، أخيراً، بقرار يعيد تنظيم آلية إدخال المساعدات الإنسانية إلى مناطق شمال غربي سوريا، بعد أكثر من شهرين على مداولات ساخنة في أروقة المجلس، ظهرت إلى العلن الأسبوع الماضي، وانتهتها روسيا بـ«فيتو» هو الثامن عشر الذي تستخدمه في قرارات متعلّقة بسوريا منذ بداية الحرب عام 2011. القرار الذي يسمح بإدخال مساعدات لمدّة ستّة أشهر فقط، ويحتاج تمديده لستّة أشهر ثانية إلى قرار منفصل في مجلس الأمن، حمل في طيّاته إقراراً واضحاً، هو الأوّل من نوعه، بضمّ قطاع الكهرباء إلى لائحة مشاريع «التعافي المبكر»، وهو القطاع الذي كانت تحاول واشنطن خنْقه على مستويات عدّة، من بينها حظر إعادة إصلاح محطّات تحويل الكهرباء وأدوات البنية التحتية التي تعرّضت للدمار جراء الحرب، بالإضافة إلى تأثّره بالقرارات المتعلّقة بحظر النفط، والتي أدّت إلى تدهور كبير فيه انعكس على شكل انقطاعات كبيرة للتيار، وصلت في بعض الأحيان إلى نحو 23 ساعة يومياً.

وتُولي موسكو اهتماماً واضحاً لملفّ المساعدات الإنسانية، منذ بدأت عملية تنظيمه تحت قبّة مجلس الأمن عام 2014. وهي فرضت، خلال السنوات اللاحقة، إغلاق ثلاثة معابر حدودية والإبقاء على معبر واحد، وفق رؤية تعتبر استمرار إدخال المساعدات عبر الحدود مساساً بالسيادة السورية وانتهاكاً لوحدة أراضي سوريا. كما أنها عملت، وما زالت، على زيادة كمّيات المساعدات التي يتمّ إدخالها إلى البلاد عبر الحكومة السورية، بحيث تقوم الأخيرة بإعادة توزيعها على المناطق المتضرّرة عبر خطوط التماس، ما يعني زيادة الحواجز أمام تواصل تلك المناطق مع الخارج، وتعميق التقارب بينها وبين الحكومة السورية في المقابل، وبالتالي توسيع مساحة الأرضية المشتركة بما يؤدي في المحصّلة إلى تسريع وتيرة العمل على المسارات السياسية، وأبرزها مسار أستانا. وتُظهر قراءة معمّقة لتفاصيل القرار، حرصاً روسياً على إنهاء تحكّم واشنطن بملف المساعدات، وتفصيله بما يتوافق مع الأجندة الأميركية التي تقضي بتعميق عزلة الحكومة السورية، في مقابل تقديم دفعات إنعاشية للمناطق الخارجة عن سيطرتها، الأمر الذي يؤدّي في المحصّلة إلى ترسيخ حالة الانقسام القائمة. ويمكن التماس أثر هذه الأجندة بشكل واضح في مناطق سيطرة «قسد»، والتي منحتها واشنطن استثناءات من العقوبات المفروضة على سوريا (عقوبات قيصر)، وتقدّم لها بشكل مستمرّ مساعدات تهدف إلى تمتين النظام السياسي الوليد في تلك المناطق تحت إدارة حزب «الاتحاد الديموقراطي» الكردي الذي يقود «قسد».

وكان الصراع الذي دار في أروقة مجلس الأمن، مع انتهاء مفاعيل القرار الذي يسمح بإدخال المساعدات، ترافق مع حملة إعلامية واسعة ضدّ روسيا، التي تمّ تحميلها مسؤولية تجويع

تحرص روسيا على إنهاء تحكّم واشنطن بملف المساعدات (أ ف ب)

نحو 4 ملايين سوري يحتاجون إلى هذه المساعدات، خصوصاً بعد «الفيتو» الروسي على المشروع الذي تَقدّمت به النروج وإيرلندا. والظاهر أن هذا «الفيتو» عاد وأجبر واشنطن على الموافقة على الشروط الروسية، ليتمّ تعديل المشروع المذكور، وإدخال بنود واضحة عليه لجهة دعم قطاع الكهرباء، وزيادة كمّيات المساعدات المرسلة عبر دمشق (عبر خطوط التماس)، بالإضافة إلى تحديد مدّة 6 أشهر فقط له، وإقرار مراجعة ما تمّ إنجازه بشكل دوري كلّ شهرين. وأمام الظروف التي رافقت الخروج بالقرار، يبدو مفهوماً امتناع كلّ من واشنطن ولندن وباريس عن التصويت عليه - من دون استخدام «الفيتو» ضدّه، ما سمح بتمريره بموافقة 12 عضواً في المجلس، لما عناه من فرْض للرؤية الروسية. وعبّرت عن ذلك المندوبة الأميركية لدى الأمم المتحدة، ليندا غرينفيلد، بالقول: «امتنعْت عن التصويت على القرار ما سمح باعتماده من مجلس الأمن، لأن التفويض (الأممي) كان رهينة لدى الاتحاد الروسي»، متحدّثة في الوقت ذاته عن النظر في «جميع الخيارات»، ما يعني بحْث إمكانية إدخال مساعدات من دون موافقة مجلس الأمن. على أن هذا الخيار يتطلّب شراكة مع تركيا التي تُعتبر البوابة الرئيسة لهذه المساعدات، وهو أمر لا يبدو وفق الظروف الحالية ممكن التطبيق، لأسباب عديدة أبرزها التقارب الروسي - التركي من جهة، وإصرار روسيا على تنظيم آليات إدخال المساعدات بشكل متوازن، من جهة أخرى.

بالنتيجة، لم يُنهِ القرار المؤقّت الذي خرج به مجلس الأمن، الصراع السياسي الدائر حول ملفّ المساعدات، وإنّما رحّله لمدّة ستّة أشهر، ما يعني احتمالية عودة اشتعال الصراع السياسي مع انتهاء مفاعيل القرار، وضرورة الخروج بتوافق على تمديده أو البحث عن آليات جديدة مطلع العام المقبل. ويعني ذلك أن الملفّ سيظلّ مربوطاً بالمتغيّرات السياسية الدولية، وأبرزها نتائج الحرب الروسية على أوكرانيا، وما سيكون عليه الموقف الروسي والدولي والأميركي حينها، ومدى قدرة أيّ دولة على فرض شروطها.

سرديّة واشنطن مثقوبة: «الخليفة الثالث» لم يُقتَل؟

محمود عبد اللطيف

أعلنت وزارة الدفاع الأميركية، أوّل من أمس، مقتل أمير تنظيم «داعش» في سوريا، في غارة نفّذتها طائرة مسيّرة بالقرب من بلدة جنديرس في ريف حلب الشمالي الغربي. وبحسب معلومات «الأخبار»، فإن ماهر العقال قُتل على الفور، فيما نُقل شخص كان يرافقه على متن الدراجة النارية التي كان يستقلّها، إلى نقطة طبّية لتلقّي العلاج فيها. وبينما وصفت واشنطن القتيل بأنه واحد من «القادة الأربعة الكبار للتنظيم»، تُفيد المعلومات الآتية من مصادر «جهادية» بأن الرجل مجرّد شخصية عادية لا صفة قيادية حالية لها. ويأتي هذا التطوّر بعدما نفّذ الأميركيون، في الـ12 من الشهر الماضي، عملية إنزال جوّي جنوب مدينة جرابلس، بهدف تصفية زعيم «داعش». وإذ لم تعترف الولايات المتحدة بالفشل حينذاك، فقد زعمت اعتقال «والي الرقة»، في عملية لم تَدُم سوى عشر دقائق، بحسب وصف مصادر محلية لـ «الأخبار». وكان الأميركيون عادوا إلى قاعدتهم السابقة داخل معمل «لافارج» للإسمنت الواقع بين مدينتَي عين عرب وعين عيسى شمال سوريا، حتى يَسهل عليهم تنفيذ عمليات ضمن الأراضي التي تسيطر عليها تركيا، ضدّ تنظيمات «داعش» و«القاعدة» و«حراس الدين»، الذي يُعتبر واحداً من أشدّ منافسي «جبهة النصرة».

وبالعودة إلى مقتل العقال، تُوضح مصادر «جهادية» متعدّدة أن من خلَف عبدالله قرداش في زعامة «داعش»، هو أبو الحسن الهاشمي القريشي، والمعروف أيضاً بـ«زيد العراقي»، وبـ«أستاذ داعش» لكونه كان يشغل منصب «أمير ديوان التعليم» قبل مقتل زعيمَي التنظيم السابقَين، فضلاً عن «حجي زيد». وخلال البيان الصوتي الذي نشره «داعش» في الثالث من شباط الماضي معترفاً بمقتل زعيمه أبو إبراهيم القرشي (قرداش)، ومعلناً تنصيب باسم التنظيم حينذاك، أبو عمر المهاجر، إنه «لو كان في إمكاننا الكشف عن اسمه أو رسمه لفعلْنا»، في ما بدا محاولة لتلافي الثغرات التي نتجت من الكشْف عن هوية مؤسِّسه المقتول، أبو بكر البغدادي. لكنّ المواقع «الجهادية» رأت حينذاك على التأكيد أن القريشي هو نفسه «زيد العراقي»، واسمه الحقيقي هو بشار خطّاب الصميدعي، الذي يُعدّ إحدى الشخصيات «الجهادية» المعروفة في الوسط العراقي، والتي بدأت بصعود سلّم السلطة داخل التنظيمات التكفيرية منذ انضمامه إلى «أنصار الإسلام» الذي تشكّل عام 2001 في شمال العراق. ومع إعلان تشكيل «داعش»، أعلن الصميدعي البيعة للبغدادي، لكنّ مصادر «جهادية» تنفي وجود علاقات طيّبة بين الرجلَين؛ فالأخير سَجن الصميدعي مع عدد من القادة لخلافات عقائدية، قبل أن يتوسّط قرداش ليُخرجه من السجن ويسهّل له عملية مغادرة الأراضي التي كان يسيطر عليها

> المفارقة أن الحكومة التركية كانت قد أعلنت اعتقال زعيم «داعش» أواخر شهر أيار الماضي

خلال عملية أمنية نُفّذت أواخر شهر أيار الماضي في مدينة إسطنبول، من دون أيّ ردّ فعل من التنظيم الذي كان قد بدأ عهد «خليفته» الثالث بـ«غزوة الثأر للشيخين»، التي أطلقها في شهر نيسان الفائت، انتقاماً لمقتل زعيمه السابق القريشي، والمتحدّث السابق باسمه أبو الحسن المهاجر. يُضاف إلى ما تَقدّم، أنه وفقاً لرواية نسبتها وكالة «رويترز»، خلال شهر آذار الماضي، إلى مسؤولَين أمنيين عراقيين، فإن مَن تولّى زعامة «داعش» في أعقاب اغتيال قرداش هو جمعة البدري، شقيق إبراهيم البدري، «الخليفة» الأوّل للتنظيم، والذي كان يُعرف باسم أبي بكر البغدادي.

كلّ هذه المعطيات تصبّ في اتّجاه نفْي صحّة وجود ماهر العقال على رأس «داعش»، وتؤشّر إلى أن واشنطن ربّما لا تمتلك معلومات موثوقة عن هيكلية التنظيم الجديدة، وإنّما تداب على تنفيذ عمليات إنزال واستهدافات بالمسيّرات لكسب نقاط إضافية في ملفّ «الحرب على الإرهاب». كذلك، تدلّل هذه العمليات، التي تُنفّذ في مناطق سيطرة تركيا، على نشاط متزايد للجهاز الأمني الخاص بـ«جبهة النصرة»، لتوفير معلومات لصالح الأميركيين الذين لم يتردّد زعيم «هيئة تحرير الشام»، أبو محمد الجولاني، في الكشْف عن تواصله معهم.

قضية

الوساطة الإماراتيّة في سدّ النهضة
دبلوماسيّة «الاحتواء المزدوج»

محمد عبد الكريم أحمد

تسعى الإمارات للعب دور بارز في واحد من أخطر الملفّات التي تواجهُ القارّة الأفريقية راهناً: سدّ النهضة، وتحويله من أزمة إلى فرصة تعزّز مقدّرات أبو ظبي الاقتصادية والاستثمارية في حوض النيل؛ وتضّمن استمرار نظام آبي أحمد، الوثيق الصلة بها، وسط متغيّرات دولية متصاعدة تزيد من حدّتها تداعيات الأزمات الاقتصادية والتنافس الدولي على موارد الإقليم الهشّ سياسياً؛ وتؤدّي ضمناً إلى تمتين الصلة مع إسرائيل عبر «الإدارة المشتركة» تفادياً لحساسية الحضور الإسرائيلي المباشر. وقد تجدّد الحديث عن وساطة إماراتية في هذا الملفّ منذ مطلع حزيران الماضي، بعد معلومات أوردتها وسائل إعلامية إثيوبية، نقلاً عن مصادر إماراتية، عن استعداد أبو ظبي للعب «دور بنّاء» بخصوص السدّ، وتكوينها فريقاً من الخبراء الفنّيين للغرض المذكور، على أن يقود المهمّةَ شخبوط بن نهيان، وزير الشؤون الأفريقية. كذلك، بدت لافتة، مطلع الشهر الجاري، دعوة الإمارات إلى تأجيل أيّ حديث عن مفاوضات حول «النهضة» إلى ما بعد اكتمال «الملء الثالث»، بحجّة تهيئة الأجواء أمام نجاعة هذه العملية، في تبنٍّ كامل لوجهة النظر الإثيوبية.

الإمارات وإثيوبيا: تقارب متزايد

تُعدّ الإمارات، في نظر إثيوبيا على الأقلّ، وسيطاً «مثالياً» في أيّ محادثات مرتقبة بخصوص سدّ النهضة، لعدّة اعتبارات أبرزها صلتها الوثيقة بنظام آبي أحمد؛ وتطابق رؤاهما الاستراتيجية في إقليم القرن الأفريقي؛ وحضورها المتنامي في إقليم البحر الأحمر سواءً بشكل منفرد أو بالتنسيق مع فاعلين إقليميين ودوليين في مقدّمتهم إسرائيل والولايات المتحدة (ومصر)؛ وقدرتها على إرفاد أيّ حلول تقترحها بتمويل التنفيذ (كما في حالة أرض الفشقة الزراعية السودانية التي يحتلّها مزارعون إثيوبيون وكانت أديس أبابا ترفض نقل السيادة عليها إلى الخرطوم)؛ وتطلّعها إلى استغلال الفرص الهائلة في حوض النيل (والبحر الأحمر) بدعم إسرائيلي واضح، وقبول أميركي قائم بالأساس على دفع مشكلات الإقليم واستقطاباته إلى حدودها القصوى، قبل فرْض «تسوية» ربّما تتّضح ملامحها في زيارة جو بايدن المرتقبة إلى الرياض. وتستند الإمارات، في دخولها على خطّ ملفّ «النهضة»، إلى انخراطها في جهود الوساطة بين الأخيرة وإريتريا؛ ودعمها نظام آبي أحمد عسكرياً واقتصادياً في مواجهة آثار الحرب في إقليم تيجراي (خصّصت في آذار 2022 مساعدات إغاثة بقيمة 85 مليون دولار لأديس أبابا)، وتمتّعها حالياً بمكانة بارزة في ملفّ الأزمة الإثيوبية الداخلية، كما يتّضح في الخطاب المفتوح الذي وجّهه رئيس «جبهة تحرير تيجراي»، دبرتصيون جبرامايكل، منتصف حزيران الماضي، إلى «الشركاء الدوليين» المعنيّين بتسوية الأزمة، وعلى رأسهم رئيس الإمارات، محمد بن زايد.

وفيما شجّعت الإمارات أطراف الأزمة على تجميد خلافاتهم إلى ما بعد الملء الثالث (كما أعلن أبي أحمد أكثر من مرّة)، فإن ذلك يأتي في سياق واضح تماماً، عنوانه استنزاف الوقت لصالح الترتيبات الإماراتية الأشمل في القرن الأفريقي وشرق أفريقيا، وعلى رأسها ضمان استثماراتها في كينيا، التي تترقّب أبو ظبي نتائج انتخاباتها الرئاسية في آب المقبل، حيث سيترتّب على الأولى حسْم موقفها من عرْض «شركة موانئ دبي العالمية» على حكومة أوهورو

> لم تقدّم أبو ظبي وثيقة رسمية تتضمّن أجندة وساطتها أو أهمّ بنودها

كينياتا الحالية (خلال زيارته الإمارات في آذار 2022)، إدارة الشركة لأربعة موانئ كينية، في ما وصفه وليام روتو، نائب الرئيس الكيني الحالي وزعيم تحالف «كينيا كوانزا»، بأنه محاولة سرّية من قِبَل كينياتا لبيع أصول البلاد. وجاء ذلك بالتزامن مع ما تردّد عن فقْد إثيوبيا حصّتها في ميناء بربرة في إقليم «أرض الصومال»، والبالغة 19%، بعد فشلها في الوفاء بالتزاماتها المطلوبة.

الإمارات - مصر - السودان: معضلة «فكّ الارتباط»

في المقابل، حقّقت مصر تقارباً واضحاً مع الاتحاد الأوروبي، الذي تصف السلطات الإثيوبية موقفه في ملفّ سدّ النهضة في الأسابيع الأخيرة، بـ«المنحاز» إلى الأولى. كما وردت إشارات إلى وجود الملفّ على أجندة زيارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، المرتقبة للرياض، ما يعني ميزة نسبية للقاهرة. لكن تظلّ مسألة الوساطة الإماراتية عبئاً كبيراً على مصر، نظراً إلى مشروطياتها المكلفة سياسياً واقتصادياً، وفق ما يتّضح في الحلول الجزئية التي اقترحتها أبو ظبي (في وساطات سابقة)، مثل استثمار شركات إماراتية وإثيوبية بإدارة منطقة الفشقة السودانية لمدد مطوّلة، الأمر الذي رفضه «مجلس السيادة» السوداني في وقتها بشكل صريح، وبتأييد ضمني من القاهرة. مع ذلك، يبدو أن الإمارات تُحرز نجاحاً في أتْباعها سياسة الاحتواء المزدوج بين دولتَين من أكبر دول القارّة، وترسّخ تحالفاً متوازياً معهما، بتنسيق واضح مع إسرائيل وأحياناً بتوجيه منها، بحُكم تقاطعات المصالح والمخاطر (في البحر الأحمر أو حوض النيل أو الصومال). وقد نجحت أبو ظبي في تحقيق تقارب تامّ مع نظام آبي أحمد بعد أن منحته «قبلة الحياة» نهاية عام 2021، بدعمه بجسر عسكري جوّي مكّنه من تفادي هزيمة كارثية. كما نجحت في استغلال المصاعب الاقتصادية التي تواجهها مصر، واضطرّت الأخيرة إلى تأجيل أفكار «فكّ الارتباط» التدريجي مع الإمارات في القرن الأفريقي، في الوقت الذي بدا فيه هذا التوجّه ضرورة لصيانة أمن مصر القومي والحفاظ على مكانتها التقليدية، على الأقلّ منذ نهاية عام 2021.

تعدّ الإمارات، في نظر إثيوبيا، وسيطاً «مثالياً» في أيّ محادثات مرتقبة بخصوص سدّ النهضة (أ ف ب)

أمّا السودان، الذي تتعمّق صلاته مع مصر بمرور الوقت في أغلب الملفّات الثنائية وفي مقدّمتها سدّ النهضة، فيمثّل فرصاً هائلة لتحقيق الإمارات (وبقيّة دول الخليج) أمناً غذائياً مستداماً، كما يوفّر حلقة مهمة في سياسات الموانئ الإماراتية في البحر الأحمر وشرق أفريقيا، وفق ما يتكشّف كل عزم مجموعة شركات إماراتية - بعضها على صلة بمستشار الأمن القومي طحنون بن زايد - الانخراط في خطّة لتطوير ميناء سوداني على البحر الأحمر (ضمن حزمة مشروعات بقيمة 6 بلايين دولار)، بالتنسيق مع رجل الأعمال السوداني، أسامة داوود عبد اللطيف (رئيس مجموعة دال السودانية). لكنّ هذه الاتفاقات لم تؤكّد رسمياً من قِبَل الشركات الإماراتية حتى الآن، وهو الأمر الذي يمكن ربطه باضطراب مرحلي في حُزمة السياسات الإماراتية في السودان، كما حال المنطقة ككلّ.

وساطة بلا أجندة رسمية

على رغم تعزيز الإمارات سياساتها الأفريقية بشكل عام بخطاب تنموي وتعاوني، فإن هذه السياسات في مجملها تخلّل صفقات متفرّقة لعدد من أبرز الشركات الإماراتية في قطاعات الموانئ والخدمات اللوجيستية والطاقة، ولا يمكن وصفها بـ«الاستراتيجية الإماراتية». وينسحب الأمر نفسه على «الوساطة الإماراتية» في ملفّ سدّ النهضة؛ إذ لم تقدّم أبو ظبي وثيقة رسمية تتضمّن أجندة تلك الوساطة أو أهمّ بنودها، واكتفت بتعليقات صحافية رافقت زيارات ثنائية قام بها قادة من الدول الثلاث المعنيّة بالأزمة. كما أن ما سُرّب من أهداف الوساطة وديناميّاتها لحثّ الأطراف على قبول مخرجاتها لاحقاً، لم يتضمّن ما تسعى له القاهرة من ضمانات قانونية ملزمة، تصون حقوقها التاريخية والمصيرية في مياه النيل، ولا تجعلها مرهونة باستثمارات إماراتية أو إثيوبية، أو بمشروعات إقليمية مستقبلية فشلت بسبب صعوبة تطبيقها على الأرض (مثل المشروعات الإماراتية لربط إثيوبيا بالسواحل الإريترية منذ عام 2018). وتتّسق سمة غياب أجندة رسمية، في واقع الأمر، مع دور الإمارات الراهن المضطرب في القرن الأفريقي، والذي فشل في إعادة إنتاج «الفوضى الخلّاقة» كما فعل فيمثّل فرصاً هائلة لتحقيق الإمارات لسنوات في إقليم «أرض الصومال» الانفصالي، ويواجه حالياً تحدّيات في الصومال وإريتريا بعد خروجه من جيبوتي؛ ما يفسّر ويبرّر استمرار نموّ الصلة الإماراتية - الإثيوبية. وهكذا، فإن أفضل التوقّعات بالنسبة إلى الوساطة الإماراتية، التي لا يبدو أن القاهرة تعوّل عليها، لن تتجاوز كونها مجرّد «بند» تمويلي ضمن تسوية دبلوماسية دولية أشمل، في حال قُيّض لهذه الأخيرة أن تتحقّق.

ليبيا

ترقّبٌ لقرارات المنفي: بوادر تفرّد بالسلطة

لطالما كانت عائدات النفط وعمليات التصدير في ليبيا هي النقطة الأهم بالنسبة إلى الأطراف الدولية (أ ف ب)

تترقّب الأوساط السياسية في ليبيا قرارات المجلس الرئاسي بقيادة محمد المنفي، وسط ترويج لها بوصفها بأنها «استثنائية»، ومن شأنها أن تُنهي الفوضى التي تغرق فيها البلاد بوجود حكومتَين، الأولى في طرابلس بقيادة عبد الحميد الدبيبة، والثانية في سرت بقيادة فتحي باشاغا. ويخطّط المنفي لإصدار مراسيم استثنائية من المجلس في الأيام المقبلة، تنظّم العملية الانتخابية، وتحلّ مجلسَي النواب و«المجلس الأعلى للدولة»، بشكل متزامن، بما من شأنه التمهيد لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية قبل نهاية العام الحالي. ويسعى المنفي إلى إضفاء الطابع الشعبي على خططه، عبر حشد بيانات مؤيّدة من كتل سياسية، واستثمار دعم فتحي باشاغا الذي لا يخطط للترشّح للرئاسة، له، فيما لم يبدِ رئيس البرلمان، عقيلة صالح، ترحيباً بتلك الخطط، في انتظار اللقاء الذي سيجمعه قريباً في جنيف برئيس «الأعلى للدولة»، خالد المشري. ويبدو أن مستشارة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الليبية، ستيفاني ويليامز، لا تعارض هي الأخرى طموح المنفي إلى الانفراد بالسلطة لأسابيع تسبق الانتخابات التي ترى فيها ولِيامز المخرج الأخير من الأزمة السياسية في البلاد، وهي ترى أن إجراءات الرجل من شأنها - على رغم تصاعد ردود الفعل عليها - فتح كوّة في جدار التعقيدات والانقسامات. ويُجري عضو المجلس الرئاسي، عبد الله اللافي، لقاءات مع سياسيين في طرابلس ومدن أخرى لمناقشة ما يمكن القيام به من جانب المجلس، وخاصة في ظلّ الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت بداية الشهر الحالي للمطالبة بإسقاط الطبقة السياسية وبتوافق سياسي يدفع نحو الانتخابات. وبحسب مصادر «الأخبار»، فإن الأطراف العربية المعنيّة بالملفّ الليبي «تناقش مدى قدرة المنفي على قيادة ليبيا، منفرداً، في الأسابيع المقبلة، وإمكانية التوقّف عن دعم الدبيبة أو باشاغا بشكل مباشر».

> تعارض الجزائر انفراد المنفي بالسلطة في ظلّ نقاش عربي حول المسألة الليبية

ولكن، وفقاً للمعلومات، فإنه «يسود انقسام حول هذا التوجّه، ولا سيما في ظلّ معارضة الجزائر التعويل على المنفي بشكل منفرد».

وتأتي هذه التحرّكات في وقت عاد فيه الانقسام حول «المؤسسة الوطنية للنفط» إلى الواجهة، مع قرار عبد الحميد الدبيبة، إقالة رئيسها، مصطفى صنع الله، بشكل مفاجئ، وتعيين المحافظ السابق للبنك المركزي، فرحات بن قدارة، بدلاً منه، بعد الاضطرابات الأخيرة التي عرقلت صادرات البلاد من النفط، وأغلقت الموانئ. وجاء قرار الدبيبة بالتزامن مع الأزمة التي تعيشها حكومته نتيجة عدم إحكام سيطرتها على الموارد المالية للدولة، إلى جانب دعم عدد من مسؤولي القطاعات فتحي باشاغا، الذي اتّهم الدبيبة بالتحريض على اغتياله، عقب محاولته الدخول إلى طرابلس قبل أسابيع لممارسة عمله من مقرّ الحكومة. والظاهر أن كلا الرجلَين يسعيان إلى تدويل الأزمة في ظلّ تباين المواقف الدولية بشأن الحكومتَين، الأمر الذي يجعل الأنظار مركّزة على مدى تأثير قرار إقالة رئيس «المؤسسة الوطنية للنفط»، على عملية التصدير من الموانئ خلال الفترة المقبلة، علماً بأن البعثة الأممية إلى ليبيا التزمت الصمت تجاه القرار إلى الآن. ولطالما كانت عائدات النفط وعمليات التصدير، هي النقطة الأهم بالنسبة إلى الأطراف الدولية، وخاصة في ظلّ اضطراب الأسواق العالمية نتيجة الحرب الروسية - الأوكرانية، مع الأخذ في الاعتبار أن جزءاً من الأزمة الحالية مرتبط برغبة كلّ طرف في إحداث ضغوط دولية على الطرف الآخر للقبول بتقديم تنازلات.

(الأخبار)

وفيات

بمزيد من الرضى والتسليم بمشيئة الله تعالى
ننعى إليكم فقيدنا الغالي المغفور له بإذن الله

الدكتور
محمد وجيه صبحي قانوش

رئيس المركز الثقافي الإسلامي، رئيس ندوة العمل الوطني
عضو مؤسس في المنتدى الإسلامي الوطني، عضو في الهيئة الإدارية لشبكة السلم الأهلي
عضو المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، أمين عام اتحاد الكتاب اللبنانيين سابقاً
أستاذ محاضر في الجامعة اللبنانية والإسلامية

زوجته: إيمان شمس الدين
أولاده: صبحي زوجته هيلين
بشير ورمزي زوجته جمانة الجمل والدكتور مجدي زوجته لين الحلواني
ابنته: الدكتورة لميس زوجة فادي عطية

يُصلى على جثمانه الطاهر ظهر اليوم الخميس في جامع البسطة التحتا ويوارى الثرى في جبانة الباشورة
تُقبل التعازي أيام الخميس والجمعة والسبت في 14 و15 و16 تموز 2022 للرجال والنساء من الثالثة بعد الظهر حتى الثامنة مساءً في قاعة راديسون بلو - فردان - سنتر دون - الطابق الأول.
للتعزية على الأرقام التالية
زوجته إيمان شمس الدين: 03/396366
ولده صبحي: 971 55-2017433
ولده رمزي: 03 /594283
ابنته ليس: 70/716849
ولده مجدي: 70/543007

إعلانات رسمية

إعلان عن مناقصات عمومية (عدد 4)

تجري مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك في أحد مكاتبها الكائنة في محطة مار مخايل - طريق النهر مناقصات عمومية (عدد 4) وهي كالتالي:

1 - مناقصة عمومية لتلزيم تقديم يد عاملة مختلفة غبّ الطلب لزوم مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك وذلك في تمام الساعة العاشرة من يوم الثلاثاء الواقع في 2022/08/16. على الراغبين بالاشتراك بالمناقصة العمومية الاستحصال على دفتر الشروط الخاص بها لقاء مبلغ وقدره /5,000,000/ل.ل. (خمسة ملايين ليرة لبنانية) يدفع في صندوق المصلحة.
تسلم العروض مباشرة باليد إلى أمانة سرّ المصلحة الكائنة في محطة مار مخايل - طريق النهر وذلك قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من آخر يوم عمل يسبق التاريخ المحدد للمناقصة.
يهمل حكماً كل عرض يرسل بغير هذه الطريقة أو يصل بعد انتهاء المهلة.

2 - مناقصة عمومية لتقديم محروقات سائلة - ديزل أويل أخضر لمصلحة سكك الحديد والنقل المشترك وذلك في تمام الساعة العاشرة من يوم الخميس الواقع في 2022/08/18. على الراغبين بالاشتراك بالمناقصة العمومية الاستحصال على دفتر الشروط الخاص بها لقاء مبلغ وقدره /3,000,000/ل.ل. (ثلاثة ملايين ليرة لبنانية) يدفع في صندوق المصلحة.
تسلم العروض مباشرة باليد إلى أمانة سرّ المصلحة الكائنة في محطة مار مخايل - طريق النهر وذلك قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من آخر يوم عمل يسبق التاريخ المحدد للمناقصة.
يهمل حكماً كل عرض يرسل بغير هذه الطريقة أو يصل بعد انتهاء المهلة.

3 - مناقصة عمومية لتقديم زيوت مختلفة لزوم أوتوبيسات مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك وذلك في تمام الساعة العاشرة من يوم الثلاثاء الواقع في 2022/08/23. على الراغبين بالاشتراك بالمناقصة العمومية الاستحصال على دفتر الشروط الخاص بها لقاء مبلغ وقدره /3,000,000/ل.ل. (ثلاثة ملايين ليرة لبنانية) يدفع في صندوق المصلحة.
تسلم العروض مباشرة باليد إلى أمانة سرّ المصلحة الكائنة في محطة مار مخايل - طريق النهر وذلك قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من آخر يوم عمل يسبق التاريخ المحدد للمناقصة.
يهمل حكماً كل عرض يرسل بغير هذه الطريقة أو يصل بعد انتهاء المهلة.

4 - مناقصة عمومية لتقديم مادة آد بلو (Ad blue) لزوم أوتوبيسات مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك وذلك في تمام الساعة العاشرة من يوم الخميس الواقع في 2022/08/25. على الراغبين بالاشتراك بالمناقصة العمومية الاستحصال على دفتر الشروط الخاص بها لقاء مبلغ وقدره /3,000,000/ل.ل. (ثلاثة ملايين ليرة لبنانية) يدفع في صندوق المصلحة.
تسلم العروض مباشرة باليد إلى أمانة سرّ المصلحة الكائنة في محطة مار مخايل - طريق النهر وذلك قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من آخر يوم عمل يسبق التاريخ المحدد للمناقصة.
يهمل حكماً كل عرض يرسل بغير هذه الطريقة أو يصل بعد انتهاء المهلة.

رئيس مجلس الإدارة
المدير العام
زياد نصر
التكليف 389

نشر فقرة حكمية

تدعو القاضي المنفرد العقاري في زحلة القاضي ماري تريز القزي المدعى عليهم حبيب وديب ونجيبه اسعد جرجس المجهولي محل الإقامة للحضور شخصياً أو بواسطة من ينوب عنهم قانوناً إلى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ الحكم الصادر بتاريخ 2022/6/23 برقم قرار 2022/21 في الدعوى العقارية المقدمة من الياس عبد غزالة بوكالة المحامية سيلين أبو بطرس.
مضمون الحكم:
1- بقبول طلب إدخال سامي فاخوري.
2- قبول الدعوى في الأساس ومنح العقار 2074 معلقة أراضي ممراً على العقارين 1497 و 1498 من المنطقة العقارية ذاتها وفقاً للخريطة المرفقة بتقرير الخبير توما ابراهيم والمؤشر عليها بعبارة كي لا يبدل والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الحكم وإبلاغ امانة السجل العقاري في زحلة للتنفيذ وإلزام المدعى بأن يسدد تعويضاً للمدعى عليهم حبيب وديب ونجيبه اسعد الطباع مالكي العقار 1497 وقدره 7210 د.أ. وأن يسدد للمطلوب إدخاله سامي فاخوري مبلغاً وقدره مائتي د.أ. بصفته مالك العقار 1498 من المنطقة العقارية ذاتها أو ما يوازي هذين المبلغين بالعملة الوطنية بتاريخ التسديد وشطب إشارة الدعوى رقم 2017/434 عن الصحيفة العينية لكل من العقارات 2074 - 1497 - 1498 معلقة أراضي وتضمين المدعي والمدعى عليهم والمطلوب إدخاله نفقات المحاكمة كافة بالتساوي وللمدعى عليهم المذكورين أعلاه مهلة ثلاثين يوماً للاستئناف اعتباراً من تاريخ التبليغ الذي يتم بانقضاء عشرين يوماً على اللصق ونشر الإعلان.
رئيس القلم
زياد دياب

مبوب

مطلوب

مطلوب للعمل محاسبة في شركة - المكلس العمر بين 23 و30 سنة.
الرجاء إرسال CV على info@cafesuperbrasil.com

سوق الانتقالات

«ميركاتو» كبير في أوروبا
إنفاق إنكليزي وإيطاليا تستعيد نجومها

إعداد
حسين فحص

شهد سوق الانتقالات الصيفي عدداً من التحركات اللافتة. صفقات ضخمة وأخرى مدروسة تُظهر مدى التفاوت في موازين القوى تبعاً لتخبّط القطاع الرياضي خلال السنوات القليلة الماضية

هو سوق التنافس. ليس باستطاعة الجميع تقديم عروض ضخمة نظراً إلى الأزمة الاقتصادية التي تعانيها كرة القدم على خلفية فيروس كورونا. هذا الواقع الصعب جعل الأندية تعتمد سياسات تقشفية، برز منها اعتماد نظام التبادل أو التركيز على صفقات مجانية، في حين وصل الأمر بالبعض إلى بيع جزء من حقوق النادي بهدف تمويل «الميركاتو» الصيفي.

هناك هوّة واضحة في القدرة الشرائية للأندية. تعاني أغلب فرق كرة القدم في سوق الانتقالات الحالي نظراً إلى شح العائدات، فباستثناء أندية إنكلترا المستفيدة سلفاً من عقود البث الضخمة، تجد الأندية في الدوريات الكبرى نفسها غير قادرة على إبرام صفقات بالشكل الذي اعتادته قبل كورونا.

يعكس نادي برشلونة حجم الأزمة. واقع جديد فُرض على النادي الكاتالوني جعله يركّز على الصفقات المجانية ويبيع توالياً جزءاً من حقوق الترويج التلفزيوني في السنوات اللاحقة مقابل ضخ النقد الفوري. السياسات المتبعة من قبل برشلونة تهدف إلى ضمان الاستدامة المالية وتسيير الأمور المعلقة مثل تسجيل وتجديد عقود اللاعبين، أو محاولة إبرام صفقات كبيرة. هي مقامرة من إدارة النادي لإثبات الاستمرار بين فرق القمة أملاً بتحقيق القاب تخفّف من النزف المادي والفني على المدى البعيد.

بعيداً عن برشلونة، تقلصت أسعار اللاعبين بعض الشيء في الميركاتو الحالي مقارنة بالأسواق الماضية. وبالنظر إلى ضعف القدرة الشرائية وقلة المنافسة على النجوم، أصبح من الأسهل التفاوض مع الأندية لاستقدام أبرز لاعبيها. تبقى هناك استثناءات مرتبطة بالولكاء وبعض المآلك.

وبلغة الأرقام، تحتل صفقة لاعب خط الوسط أوريلين تشواميني من موناكو إلى ريال مدريد (80 مليون يورو) المرتبة الرابعة بين انتقالات نافذة صيف 2021 خلف جاك غريليش المنتقل إلى مانشستر سيتي، روميلو لوكاكو إلى تشيلسي وجادون سانشو إلى مانشستر يونايتد. يبقى الإنكليز أبرز الناشطين في حركة استقدام اللاعبين، حيث إن أربعاً من أعلى خمس صفقات ضخمة خلال الصيف الماضي أبرمتها أندية الدوري الإنكليزي الممتاز، كما استمرت الهيمنة المالية الإنكليزية هذا الموسم في الصفقات الموجودة خلف تشواميني (أغلى صفقة في الميركاتو الحالي).

يركز برشلونة على الصفقات المجانية (أ ف ب)

> سيتكلّف مانشستر سيتي على هالاند حوالي 350 مليون يورو

أوريلين تشواميني

تميز ريال مدريد خلال العقد الماضي بصلابة خط وسطه المكون من الثلاثي «الأيقوني» لوكا مودريتش، توني كروس وكاسيميرو. ورغم تمكن الثلاثي من قيادة الفريق إلى لقب دوري أبطال أوروبا في الموسم الماضي، ظهر جلياً حاجة «الميرينغي» إلى لاعب وسط جديد كي يتسلّم الشعلة، في ظل تقدم عمر الثلاثي وزيادة خطر الإصابات. هكذا، صرف ريال مدريد مبلغ 80 مليون يورو لمصلحة موناكو مقابل الحصول على خدمات تشواميني بعقدٍ يمتد لمدة 5 سنوات، كأغلى صفقة في سوق الانتقالات الصيفي.

يعدّ تشواميني أحد أبرز المواهب الكروية الصاعدة في كرة القدم، ومن المنتظر أن يقدّم الراحة لكاسيميرو ومودريتش وكروس عبر المداورة، نظراً إلى إمكانات الفرنسي الكبيرة التي تتيح له شغل كل مراكز خط الوسط.

هالاند ونونيز

تفوّق مانشستر سيتي على العديد من الأندية في السباق للتوقيع مع المهاجم النرويجي إرلينغ هالاند، أبرزها: ريال مدريد، باريس سان جيرمان ومانشستر يونايتد. كلّف التوقيع أكثر من 350 مليون يورو بالمجمل بين تسديد قيمة الشرط الجزائي والإضافات لمصلحة بوروسيا دورتموند، إضافةً إلى راتب سنوي ضخم لمدة 5 سنوات، و30 مليون يورو لوالد هالاند، و50 مليون يورو لمكتب وكيله الراحل مينو رايولا. صفقة ضخمة جعلت هالاند ضمن قائمة اللاعبين الأعلى أجراً في العالم، بانتظار رؤية المردود في الاستحقاقات المقبلة.

من جهته، تعاقد ليفربول مع مهاجم بنفيكا داروين نونيز مقابل 75 مليون يورو. سجل نونيز 34 هدفاً خلال 41 مباراة مع ناديه البرتغالي في جميع مسابقات الموسم الماضي، وهي أرقام يعوّل عليها المدرب الألماني يورغن كلوب لقيادة الخط الأمامي، وخاصةً بعد انتقال ساديو ماني إلى بايرن ميونخ.

ساديو مانيه بافاري

انتقل المهاجم السنغالي ساديو ماني إلى نادي بايرن ميونيخ بعقدٍ مدته ثلاث سنوات، في صفقةٍ بلغت قرابة الـ 32 مليون يورو. وسبق أن خاض ماني 269 مباراة في جميع المسابقات مع ليفربول، وسجل له 120 هدفاً، إضافةً إلى تقديمه 48 تمريرة حاسمة. صفقة رائعة تعد بالكثير نظراً إلى قيمة اللاعب الفنية الكبيرة مقارنةً بالمبلغ المستقدم على إثره، ومن المرجح أن يشكل السنغالي أحد أبرز لاعبي «البوندسليغا» في الموسم المقبل.

عودة بوغبا ولوكاكو

شهد الدوري الإيطالي ثلاثة تعاقدات لافتة، تمثلت بعودة البلجيكي روميلو لوكاكو إلى إنتر ميلانو على شكل إعارة، رجوع الفرنسي بول بوغبا إلى يوفنتوس مجاناً واستقدام «البيانكونيري» أيضاً جناح باريس سان جيرمان المنتهي عقده، أنخيل دي ماريا.

هكذا، حصل الإنتر ويوفنتوس على لاعبين ذات قدرات فنية كبيرة، لكن ما تم توفيره في قيمة الصفقات سيتم تعويضه في الأجور. دخل الثلاثي ضمن قائمة العشرة الأوائل لأكثر اللاعبين أجراً في إيطاليا، حيث أفادت صحيفة «ذا صن» البريطانية بأنّ لوكاكو وبوغبا سيحصلان على الراتب السنوي نفسه (مقدّر بـ 6,3 ملايين جنيه استرليني)، ما جعلهما يحتلان المركز الرابع في ترتيب أكثر اللاعبين أجراً، بينما يحتل الأرجنتيني دي ماريا المرتبة السادسة بـ 5,9 ملايين جنيه استرليني.

لندن حاضرة

عززت الأندية اللندنية صفوفها بالعديد من الأسماء، وكان لكل من توتنهام، أرسنال وتشيلسي صفقة واعدة في الخط الأمامي.

تعاقد توتنهام مع مهاجم إيفرتون الدولي البرازيلي ريتشارليسون، في صفقةٍ قُدّرت بمبلغ 58 مليون يورو من دون المكافآت. وقّع اللاعب البالغ 25 عاماً عقداً حتى نهاية موسم 2027 ليكمل بذلك الهرم الهجومي برفقة هاري كاين وسون هيونغ مين.

مهاجم برازيلي آخر حطّ رحاله في لندن، هو غابرييل جيسوس الذي جاء من مانشستر سيتي إلى أرسنال. انتقال كلّف خزائن الفريق 45 مليون جنيه استرليني بتوصية من المدرب ميكيل أرتيتا، الذي سبق له أن أشرف على تدريب جيسوس عندما كان مساعداً للمدرب ببب غواردیولا في مانشستر سيتي.

بالنسبة إلى تشيلسي، وقّع الفريق اللندني مع لاعب آخر من مانشستر سيتي، هو رحيم ستيرلينغ مقابل إجمالي 55 مليون جنيه استرليني. صفقة يُنتظر منها الكثير، على أن تشكل بداية نشاط «البلوز» في سوق الانتقالات (من المتوقع أن يبرم الفريق 6 صفقات هذا الصيف).

كأس آسيا

انطلاقة آسيوية ممتازة لمنتخب لبنان السلّوي

افتتح منتخب لبنان لكرة السلة مشواره في بطولة آسيا المقامة في إندونيسيا بأفضل ما يكون حين فاز على منتخب الفيليبين القوي 95-80 ضمن المجموعة الرابعة التي تضم أيضاً نيوزيلندا والهند. استحق منتخب الأرز (المصنف 54 عالمياً و9 آسيوياً) الفوز على الفيليبين (المصنفة 34 عالمياً و6 آسيوياً) في اللقاء لأنه عرف كيف يتغلب على «الصمود الفيليبيني» في بداية المباراة ليكمل اللقاء فارضاً إيقاعه، مواصلاً عروضه القوية في الآونة الأخيرة. وبات لبنان المنتخب العربي الوحيد الذي يفوز حتى الآن في البطولة الحالية بعدما خسرت كافة المنتخبات العربية الأخرى وهي سوريا والسعودية والأردن والبحرين في مبارياتها الأولى.

شهد انطلاق المباراة تقارباً بالنقاط بشكل كبير لتنهي الفيليبين الربع الأول بتقدمها (27-22) مع تسجيل أربع ثلاثيات من المنتخب الفيليبيني. وفي الربع الثاني، فرض لبنان إيقاعه واستعاد توازنه وقلص الفارق رويداً رويداً حتى نجح بإنهاء الربع الثاني (46-39) لمصلحته بعدما بدا أن اللاعبين اللبنانيين بقيادة وائل عرقجي يتجهون إلى تحقيق الفوز وتقاسم صدارة المجموعة مع نيوزيلندا الفائزة على الهند.

وفي بداية الربع الثالث، دارت «حرب» ثلاثيات بين لاعبي المنتخبين مع سيطرة لبنانية واضحة على

> يخوض منتخب لبنان مباراته الثانية أمام نيوزيلندا غداً الجمعة

«الريباوندز» وفي الهجوم والدفاع ووسع منتخب الأرز الفارق وأنهى الربع الثالث لمصلحته (65-51) بعد عرض لبناني كبير مشابه للعرضين الكبيرين أمام الأردن في 1 تموز وأمام السعودية في 4 تموز ضمن تصفيات كأس العالم.

وفي الربع الرابع والأخير، حاول منتخب الفيليبين العودة من بعيد لكن المنتخب اللبناني عرف كيف يحافظ على تقدمه وتهدئة وتيرة اللعب بفضل خبرة لاعبيه وتمرّسهم، ولينهي منتخب الأرز المباراة بفوزه بفارق 15 نقطة (95-80) وليحقق فوزه الأول في مباراته الأولى في كأس آسيا 2022.

مثّل لبنان: وائل عرقجي (20 نقطة)، جوناثان ارلدج (19)، هايك كيوكجيان (19)، سيرجيو درويش (10)، يوسف خياط (7)، إيلي شمعون (6)، جيرار حديديان (6)، كريم عز الدين (5)، علي منصور (3)، علي مزهر وكريم زينون.

وسيلتقي لبنان نظيره النيوزيلندي غداً الجمعة عند الساعة الرابعة بتوقيت بيروت في لقاء يُحدد «زعيم» المجموعة الرابعة الذي يتأهل مباشرة إلى الدور ربع نهائي مباشرة بينما ستخوض المنتخبات التي ستحتل المركزين الثاني والثالث في كل مجموعة مباراة للعبور إلى الدور ربع النهائي. وسيختتم لبنان مبارياته في الدور الأول بلقاء الهند يوم الأحد عند الساعة السابعة صباحاً بتوقيت بيروت.

(الأخبار)

كان وائل عرقجي أفضل مسجلي لبنان برصيد 20 نقطة (موقع الاتحاد الآسيوي)

متابعة

اليابان غير متحمّسة لاستضافة كأس آسيا 2023

أعرب مسؤول في الاتحاد الياباني لكرة القدم أمس الأربعاء عن خشيته من أن فرصة بلاده في استضافة كأس آسيا 2023 عقب انسحاب الصين بسبب جائحة فيروس كورونا «ضئيلة»، وذلك قبل يومين من إقفال باب الترشيحات. وتقدمت كوريا الجنوبية نهاية حزيران/ يونيو رسمياً بملف ترشيحها لاستضافة النهائيات، بدلاً من الصين. ورداً على سؤال ما إذا كان الاتحاد الياباني للعبة يعتزم تقديم عرض، قال ياسوهارو سوريماتشي المدير الفني في الاتحاد «نحن ندرس الأمر ولكن هناك فرصة ضئيلة».

وكان من المقرر أن تُقام البطولة في 10 مدن صينية بمشاركة 24 منتخباً خلال الفترة من 16 حزيران/ يونيو إلى 16 تموز/ يوليو 2023، لكنها اعتذرت عن عدم الاستضافة بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 منتصف أيار/ مايو الماضي. وفتح الاتحاد الآسيوي لكرة القدم الباب أمام اتحاداته الوطنية الأعضاء، من أجل إبداء الرغبة لاستضافة البطولة التي تُقام كل أربع سنوات، مشيراً إلى أنه يتعين على الدول المهتمة التقدم بترشيحها بحلول 30 حزيران/ يونيو قبل أن يمدّد المهلة حتى منتصف الشهر الحالي.

وسبق لليابان، الفائزة باللقب القاري 4 مرات أعوام 1992 و2000 و2004 و2011، أن استضافت النهائيات عام 1992.

استراحة

كلمات متقاطعة 4074

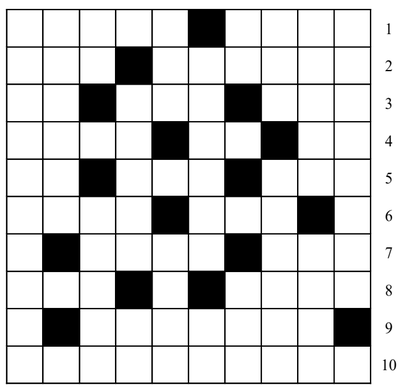

أفقياً

1- من الفاكهة – نوع موسيقى مصاحب لرقصة – 2- قصر إنكليزي – عنق – 3- رفيق الملح – بواخر – حرف جر – 4- خاصتي – خنزير برّي – سفلة الناس – 5- وسخ – طرف من الجنون وخفة العقل – سرب من الطيور – 6- ضمير منفصل – خلاف يمين – 7- شهر هجري – قمار – 8- فرار بالأجنبية – وعاء من ورق – 9- أغنية لأم كلثوم – 10- شاعر لبناني

عمودياً

1- مدينة ألمانية – 2- لقب شعريّ يُعرف بالتخلص اتخذه عدد من شعراء الهند وفارس معناه المُلوّن – يأسبور السفر – 3- عائلة مهندس فرنسي راحل – مقاطعة قديمة في إيطاليا – 4- رجل دين – قبائل تركية من المغول اشتهروا بغزواتهم – 5- مدينة بريطانية – كفّ وامتنع – 6- رغد العيش – يجتاح البلد ويخربها – 7- فتى أسطوري يونانيّ رائع الجمال عشق صورته المنعكسة في الماء – دقّ الجرس – 8- رمى الماء من فمه – عائلة رئيس لبناني راحل – 9- عائلة سياسي كوبي راحل عمل على نشر الثورة في أميركا اللاتينية – 10- الإسم الحقيقي لوديع الصافي

حلول الشبكة السابقة

أفقياً

1- جورج واشنطن – 2- انكوراج – ري – 3- مس – روا – دبا – 4- عتابا – عجوز – 5- أول – رج – يشي – 6- لندن – حدل – 7- روثار – لص – 8- مابدا – بلوط – 9- يلو – يطا – لف – 10- نيرون – سلوى

عمودياً

1- جامع الأمين – 2- ونستون – ألي – 3- رك – الدردور – 4- جوربه – بون – 5- ورووار – ناين – 6- 111 – جحا – 7- شج – درباس – 8- دجبل – 9- طربوش – لولو – 10- نيازي مصطفى

sudoku 4074

2	8			3				7
		6	9		2			
	9			7		8	5	
6		2			8			9
	4			6	1			
	1		7			3	4	
1				9				
		8			3	4		1
	5		8				9	3

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4073

2	6	9	8	1	3	4	5	7
7	1	3	4	6	5	9	8	2
8	5	4	7	9	2	1	6	3
3	9	7	5	2	1	6	4	8
1	8	2	3	4	6	7	9	5
6	4	5	9	8	7	2	3	1
5	2	6	1	3	9	8	7	4
4	3	1	6	7	8	5	2	9
9	7	8	2	5	4	3	1	6

مشاهير 4074

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

رئيس أندونيسي (1901-1970). من قادة حركة عدم الإنحياز. نال شهرة واسعة بسبب نضاله الدائم والمستمر في سبيل وطنه.

2+3+1+5 = تنظيم فلسطيني ■ 4+7+8+10 = حانوت ■ 6+9+5+11 = فيلسوف سويسري

حل الشبكة الماضية: صموئيل اداهز

إعداد
نعوم مسعود

فنون تشكيلية

ندى متّى: الأرض أمّنا المالحة

«الشجرات كانت صديقاتي، زمن الطفولة» تقول لنا ندى متى، باسمة بإطلالتها الملوّنة في «غاليري أرت سكوبس» (القنطاري)، ولوحاتها التي تضمّ 14 غابة ضخمة منحتها عنوان «يقظة الحواس»، محتفيةً

لوحات مشغولة برقّة ورهافة إحساس مدهشة

بسحر جنّاتها العملاقة التي تسقيها من حبرها وملوناتها. لوحات مشغولة برقّة ورهافة إحساس مدهشة. ترسم أشجار الصنوبر في لبنان، كأنّ الناظر إليها يبصرها بعدسة عين السمكة (fish eye)، ما يرتّب رفع العينين إلى أعلى لرؤية الأشجار المرتفعة، ترميزاً للوطن تارةً وللعلم اللبناني طوراً، علوّ ورفعة تعانقهما أجسادٌ بشريّة بحميمية. أشجار ونباتات في بيئة طبيعية خصبة تحثّ على التعلّق بالأرض. شجرات قريبة وأخرى بعيدة، بالألوان أو بالأسود والأبيض. الجمال ليس بعيداً. إنّه في متناول العين و القلب.

في لوحات ندى متى، يمكن أن نصغي إلى همس الطبيعة ونرى الشجرة في حالة تأمّل داخل غابة كثيفة الورق والألوان المنعشة، بالحبر والأكريليك. أسلوب ندى الحرّ يعانق السماء، يحاور الطبيعة وزهورها وأشجارها. أمّا الفرق الذي يسعنا أن نلحظه بين أسلوبها وأسلوب صينيّ لعلّه يمثّل مرجعاً تشكيليّاً مؤثراً لها، فهو أنّ الفن الصيني المشابه يتمحور حول تفاؤل الإنسان مع الطبيعة وتدخّله فيها، بينما تنطلق ندى من الطبيعة البكر لتطوير مهاراتها التصويريّة. يتجلّى ذلك في حركة تفاعلها مع عناصر تلك الطبيعة أوراقاً وأشجاراً وأزهاراً. تبحث عن نقاط انسجام وتناغم معها، معتمدةً الحبر للأغصان، والألوان للأزهار التي تُعيد تشكيلها بألوانها الزيتيّة.

تتجاوز خطوط رسومها السوداء تقنية المسودة (أو «الكروكي») إلى اللوحة القائمة بذاتها من خلال الدرجات اللونيّة التي تظلّلها أحياناً رماديّات الحبر، خدمةً لضبابيّة في طبيعة الجبال والسحب. علماً أنّ الرسم بالحبر الصينيّ من أقدم الفنون التي حافظت على حضورها المستمّر عالميّاً، فالصين اشتهرت بفن الرسم بالحبر والألوان المائية، ولمشاهير الرسّامين في الصين لوحات بالحبر الصينيّ، وبخاصة للطبيعة بخطوط سوداء حادّة وألوان مائيّة مائلة بقوّة.

في أحلك أيّامنا، تأتينا ندى متى بألوانها لتهبنا جرعةً قلبيّة من الحبور لتقوى على التمسّك بحب الحياة. ولا غرابة في ذلك طالما أنّها تتعامل فنّياً مع كتب الأطفال رسماً وتأليفاً بعد دراسة تابعتها في هذا المجال في ATEP لفنون وتقنيات بيئة الإعلان في باريس. كما تابعت دروساً في الرقص مع فرنسواز والان شانترين. لكنّها عادت إلى لبنان بعد مرحلة من الدراسة لتقيم معارض عديدة في بيروت، ومن ثمّ في باريس. ترمي ندى إلى «مشاركة ما هو أصيل في داخلي، والصراخ بأن الحياة أقوى من أي شيء» بحسب تعبيرها. تودّ الردّ بمعرضها على المحن بمزيد من الأمل والصبر والانفتاح، فـ «الأرض أمّ مالحة» تقول.

«يقظة الحواس»: حتى اليوم - «غاليري آرت سكوبس» (القنطاري) - للاستعلام: 01/345011

«براعات» (مواد مختلفة على ورق على كانفاس ــ 135 × 85 سنتم ــ 2019)

تكتبها **ريما النخل**

«سيدة البرقوف» (أكريليك على كانفاس ــ 207 × 192 سنتم ــ 2022)

آرام جوغيان فتنته الطبيعة

لوحات بالأكريليك ملوّنة، مزخرفة، ذات أحجام متفاوتة، تعكس ولع الفنان العصاميّ آرام جوغيان (1959) بالطبيعة التي اختُتم أمس موضوع معرضه الذي افتُتح في «غاليري تانيت» تحت عنوان «ألعاب ناريّة». لجأ الفنان إلى

غنائيته تكمن في الدراما اللونيّة

الألوان، ليفجّر بهجةً وتفاؤلاً طغيا على كلّ جزء من أعماله، نازعاً إلى التجريد والإدراك العفوي للشكل والحركة والانفعال وسط عالم من الأضواء والإيماءات.

لوحات جوغيان مشبعة بالتعرّجات الغنائيّة التي تحاكي التنويعات الموسيقيّة. موسيقى بصريّة يرفدها الشعر لتغدو أشكالاً من التعبير الغنائيّ. وهو يستند إلى الغريزة في رؤاه التشكيليّة، حتى إنّه لا يتردّد في إقحام الصحف والمجلات والوسائط المتنوّعة التي تحوّل الخبر العادي إلى سردي، والواقعي إلى خيالي.

معارضه قائمة في انتظام منذ عام 1975 حتى باتت له شخصيته التشكيليّة الفريدة المتكوّنة من تراكم الخبرة. سريعٌ ومُتْقِن في الوقت نفسه. ملوانته حرّة، لونيّة مجرّاة، مرتجلة إنّما ذات هاجس حرفيّ جلي، والدفق الشعريّ يتحكّم في حركة يده، بلا استعداد أو تنضيد. غنائيته كامنة في الدراما اللونيّة، مبتكراً نصّاً تشكيليّاً تتحوّل مفرداته تحت ضربات ريشته علامات تدلّ على الانفعال والحركة والثرثرة اللونيّة التجريديّة اللطيفة. السرعة في إنجاز اللوحة أسلوب مؤسّس لتعبيريّته الغنائيّة، ما يولّد علاقة مختلفة للفنان مع لوحته، حالات لونيّة، شعريّة، سرديّة، لا تخلو أحياناً من الثرثرة. تنطق لوحاته بالتجريد الغنائي الممتزج بالحواس التي تفضي إلى سكون لونيّ مبهج. تتشابك الألوان وتشتبك مع الأفكار فوق مساحة اللوحة مهما كبر مقاسها أو صغر. شراهة لونيّة تنشرها يد بارعة تعبّر عن إحساس داخلي بالاستعارة اللونيّة ذات التكوينات والكتل المتداخلة على مساحة الكانفاس، كي تتحوّل إلى تكوين بصري متكامل.

طلاء الأكريليك رشيق، جريء، ذو توازن مقبول. طوّر آرام جوغيان تقنية لا يستخدمها إلاّ قلّة. هنا يظهر لنا بوضوح تأثّره بالفن التجريدي الأميركي. ينأى بفرادته عن استخدام الأدوات ليعتمد فقط على أنابيب الطلاء، لابتداع قطعة فنية جميلة تحتفي بالطبيعة والوانها، بحالة انفعاليّة متفاوتة. ومن أبرز ملامح تجربته الفنية المزج بين التجريد الغنائي والألوان النقيّة، والنزعة السوريالية بعيداً عن السرد المباشر، والاستعانة بالدلالات الرمزية التي تفصح عن روح طفولية راسخة فيه.

نظن أنّ زيارة هذا المعرض حاجّة لكل منّا لنيل قسط من الراحة النفسية في أزمنة القنوط والكآبة. عين المتلقّي تنجرف أمام لوحات آرام إلى أحاسيس قويّة تنجم عن إيماءات اللون وجنونه وإيماءاته، وعن موسيقى بصريّة لفتنا إليها. لوحات تبثّ فينا شعوراً بالأمل، ولا سيّما إزاء تلك اللوحات التي ترى إلى أفق مدينتنا بيروت.

يدلّ مصطلح automatism أو التلقائيّة في الفنون البصريّة على أسلوب الرسم اللاواعي، وقد شاع كنوع من التطبيق العمليّ لنظريّات فرويد المتّصلة باللاوعي بعدما تلقّفها الفنّانون والشعراء (في مقدمهم رؤاد الحركة السوريالية التي «تزعّمها» بروتون وأراغون وإيلوار وآخرون) لتوجيه مسارات التعبير ذي الدفق الشعوري «الأوتوماتيكيّ» الحرّ، ولإطلاق العنان للقوّة الإبداعية الكامنة في اللاوعي. إنّه جانب أساسيّ في أسلوب آرام جوغيان وتعبيره التشكيلي. فالفن، بالنسبة إليه، خاضع لمشاعره وأفكاره وذاته الخاصة الفريدة.

تحيّة

رحلت ميراي حنين... نحّاتة الأساطير والثنائيّات

من معرضها «ما تلبسونا» على كورنيش بيروت

محزنٌ لأهل فنّ النحت ومتابعي حركته غياب النحّاتة ذات السمعة العالمية ميراي إدوار حنين (كفرشيما 1948 ـ باريس 2022).

انطفأت شعلة إبداعها قبل أسابيع في باريس، تاركةً وراءها إبداعاً وإتقاناً وبراعةً. صنيع فنّي بلغت أصداؤه عواصم عالميّة تقدّر الإبداع وتحتضنه، خصوصاً باريس. علماً أنّ ميراي لم تغفل حضور وطنها في أعمالها وذاكرتها ووجدانها رغم استقرارها في عاصمة الأنوار منذ عام 1979. في بيروت، أقامت تمثالاً برونزيّاً بديعاً بلغ ارتفاعه مترين وعشرين سنتمتراً ومنحته اسم «قراءة».

نحتت ميراي حنين ثنائيات، شرق وغرب، امرأة ورجل، ومزجت مراراً بين فنّي النحت والتجهيز. تميّزت أعمالها بالتجريد وتنوّع المواد، مع أرجحيّة للبرونز بنوعيه، الصقول وغير المصقول، فضلاً عن مادة الريزين مع بودرة الرخام. والإنسان فرداً، أو ثنائياً، يمثّل موضوعاً أساسيّاً لها، والمرأة لديها ذات قوام بهيّ بين رقص وجلوس وانحناء. يصعب للمتابع أن ينسى معرضها «ما تلبسونا». يومها، عرضت ميراي من صنعها وتصميمها 31 فستان زفاف من الدانتيل الأبيض وورق التغليف، متدلّياً بين أربع شجرات على كورنيش بيروت. كان هذا العمل التجهيزيّ يرمز إلى 31 يوماً عاشتها نساء «مغتصبات» أُرغمن على زواج قسريّ، مسلوبات حقوقهنّ الإنسانيّة البديهيّة. وكانت فكرتها هذه لخدمة حملة «الأبيض ما بيغطّي الاغتصاب». أضف إلى ذلك أنّ التزامها بالقضايا النسويّة ألهمها منحوتات عديدة، بينها عمل حول موضوع الزواج يتّصل بإلغاء المادة 522 من قانون العقوبات اللبناني التي تغطّي «قانونياً» فعل الاغتصاب. واختير عمل لها حول قضيّة المرأة والجسد لمعرض «المرأة في الفن» في باريس عام 2019. المرأة الحرّة كانت دوماً الدافع المحرّك لرحلتها الفنيّة، مثلما أنّ الرجل هو بدوره عنصر مكمّل لمنحوتاتها. لا تتوقّف ثيماتها الفنيّة عند هذا الحدّ، بل تتعدّاه إلى المواضيع الإنسانية المستمدّة من الأساطير اليونانية والفينيقية حتّى أُطلق عليها «نحّاتة الأساطير»، وزيّنت أعمالها عدداً من الساحات في المدن الفرنسية. كما أنّها نحتت العري بفرادة وابتكار، معيدةً خلقَ الجسد على هواها. وهي إلى ذلك فنّانة عميقة الثقافة، اطّلعت على تاريخ النحت ومدارسه في مختلف الحضارات والأجيال.

عاشت ميراي حنيناً مزدوجاً متعاكساً بين بيروت وباريس. تغادر إحداهما فتحنّ إلى الثانية. درست الحقوق في «جامعة القدّيس يوسف» في بيروت، ثم حازت شهادة الدكتوراه في الإعلام من «السوربون» في باريس عام 1978، قبل أن تتفرّغ للنحت عام 1988. أعمالها محفوظة وموزّعة بين عواصم غربيّة متفرّقة، وقد أقامت معارض منفردة في غاليريات لبنانية وغربيّة. كانت سفيرة مميّزة للنحت اللبناني، وبخاصة في فرنسا حيث عرضت برونزيّاتها التي تدلّ على أسلوبها الخاصّ بين مختلف الأساليب. بقي لبنان ماثلاً خلف منحوتاتها وضربة إزميلها، ومثله كفرشيما التي أحبّت وتحتضن رفات أهلها.

ستريمينغ

مريم أبو عوف: الحارة الشعبية «وش وضهر»

من المسلسل

عبدالرحمن جاسم

باختصار: يمنح «وش وضهر» (مريم أبو عوف ـ كتابة أحمد بدوي وشادي عبدالله) مشاهديه العديد من الأحاسيس الإيجابية على الرغم من أنه لا يزيّف الوضع الاجتماعي القاسي الذي يعيشه أبطاله. لعبت المخرجة مريم أبو عوف والكاتبان أحمد بدوي وشادي عبدالله، دوراً كبيراً في تقديم مسلسل ذي لغة سينمائية جميلة، وجو إيجابي. المسلسل، الذي تعرض حلقاته تباعاً على «شاهد»، قصة جمال (إياد نصّار) الذي يعمل في شركة مواد طبية، سرعان ما يكتشف سرقةً في الشركة، فيقرّر سرقة اللصوص الذين أقدموا على هذه الفعلة. بعدها، يهرب جمال من القاهرة، ويسكن في ظنطا بجوار مقام «سيدنا البدوي»، منتحلاً صفة طبيب. فعل ذلك ليس بدافع الخوف مما فعله، بل للهرب من زوجته «الثقيلة على قلبه» وحياته «الكئيبة». جمال الذي بات «الدكتور جلال»، سرعان ما يجد نفسه في قلب عمل حقيقي، يستفيد من الخبرة التي حصّلها من عمله السابق، كمساعد طبيب (محمود قابيل). لاحقاً يطلب ممرضة مساعدة، فيساعده «سمسار المنطقة» أبو البراء (محسن منصور) على توظيف ضحى (ريهام عبد الغفور). طبعاً، ليست ضحى ممرضة بل راقصة، لكنّها سرعان ما تندمج في الدور، مستفيدةً من خبرتها كونها كانت تساعد والدتها القابلة القانونية إبّان صباها. سرعان ما يجد جمال نفسه معجباً بضحى التي تُعجب به هي الأخرى، لكن المشكلات لا تكفّ عن الحدوث، خصوصاً مع بداية الأسئلة التي تُطرح حول كونه طبيباً حقيقياً أم لا. من جانبها، تواجه ضحى مشكلة مع معرفة كثيرين بأنها ليست ممرضة، من بينهم هبة (شراء جبيل) وحبيبها فنان الحارات والمهرجانات عبده وردة (إسلام إبراهيم).

أدائياً، يمكن الحديث طويلاً عن مهارة الممثلين المشاركين على رأسهم الأردني الماهر إياد نصّار الذي تمكّن في غضون سنوات، من حجز مكانته بين أفضل الممثلين العرب. يستطيع نصّار أن يكون مبهراً طوال لحظات ظهوره على الشاشة. يجسد شخصية الرجل القلق والمزيف وفي الوقت نفسه الطبيب الواثق، والقادر على علاج أصعب الحالات. لهذا الحد، يستطيع إياد نصّار تقديم الشخصية بحرفةٍ ومهارة. ريهام عبد الغفور بدورها تُعتبر إحدى ممثلات جيلها اللواتي لم يجدن أنفسهن حتى اللحظة، على الرغم من تمتّعها بمهارات كثيرة، ودورها في المسلسل يؤكد هذه الفكرة. تقدّم عبد الغفور أداءً رفيعاً لا يقلّ عن نجم العمل إياد نصّار. إذ استطاعت أن تكون مرغوبة ومشتهاة من دون أن تظهر أونصة من جسدها.

مفاجأة العمل، أو لعلّ ما منحه الكثير من الجمالية، هو إسلام إبراهيم في دور عبده وردة متعهد الأفراح أو ال «نوباتشي» كما يسمّونه في الأفراح المصرية. لوردة وظيفة ثانية أنّه «مؤلف موسيقي» مفتون بالمغنية الراحلة وردة الجزائرية. وردة الذي يوظف ضحى وصديقتها هبة التي يحبّها للرقص في الأفراح، سرعان ما يلاقي نجاحاً عبر تأليفه موسيقى قائمة على أغنيات وردة الجزائرية. يخرج إسلام من عباءة برنامج «بالعربي SNL» الذي استهلكه وجعله ممثّلاً overacting في جميع إطلالاته السابقة. لكنّه يقدم هنا أداءً متميزاً، خصوصاً في المشاهد التي تجمعه بوالدته في المسلسل الفنانة ميمي جمال التي تعود بعد غياب سنوات عن الدراما المصرية.

قدّمت المخرجة مريم أبو عوف كاميرا جميلة، خصوصاً مع دمجها مشاهد من الحارات الشعبية المصرية بشكل بدا طبيعياً للغاية، وهذا يُحسب لها كمخرجة ذات رؤيةٍ إنسانية. أبو عوف قادمة من عائلة فنية، كون والدها هو الفنان الراحل عزت أبو عوف وعماتها هن الأخوات أبو عوف اللواتي شكّلن في ثمانينيات القرن الماضي مع والدها فرقة «الفور أم» المعروفة. عرفت مريم أبو عوف بدايةً عبر فيلمها التسجيلي الأوّل «تاكسي» (39 دقيقة) بعد تخرجها من لندن ودراستها الإخراج السينمائي. لاحقاً أخرجت مسلسل «هالة والمستخبي»، و«إمبراطورية مين»، لكنّها اشتهرت على نطاق جماهيري حين أخرجت كليب الفنان آبو «3 دقات». إحدى أقوى نقاط المسلسل هو النص المكتوب، إذ ينجح الكاتبان أحمد بدوي وشادي عبدالله (أشرفت الكاتبة التلفزيونية المعروفة مريم نعوم على عملهما من خلال ورشة «سرد») في تقديم نصّ احترافي إلى حدٍ كبير يشبه إلى حدٍ المسلسلات الأميركية. يظهر النص المجتمع المصري بشكله الحقيقي والمباشر، فنجد مثلاً أبو البراء الإسلامي الذي لا يرتدي الجلباب ولا يحمل المسبحة، وهي الصورة النمطية المعتادة في الدراما المصرية. كسر المسلسل تلك «النمطية» من خلال تقديم الشخصية ذاتها التي يؤديها الموهوب محسن منصور. منطق أبو البراء وفكره يتجليّان في طريقة نطقه للكلمات وفي الصور المعلّقة خلفه، إلى جانب تفاصيل كثيرة أخرى توضح عمق جهد ورشة «سرد» مثلاً حديث الدكتور جمال (محمود قابيل) مع (إياد نصّار). يخبر الأوّل بأن عليه البحث عن زوجة تنتمي إلى نفس «طبقته» الاجتماعية، فخلاف ذلك سينتج فشلاً. حديث الطبقات الاجتماعية بهذه القسوة يُخاض يومياً، لكنّه مفقود درامياً. يصوّر العمل الحارة الشعبية المصرية بشكلها المباشر بلا أي زيادة أو نقصان. يظهر مثلاً مشهد الأوتيل في الحارات الشعبية بقذارته ورداءته وبتفاصيل حقيقية. هذه التفاصيل استطاعت المخرجة (والكاتبان) تقديمها بشكل خفيف ومقبول لا بل إيجابي حتى. أمرٌ آخر يُحسب للكاتبين أنّهما استخدما تقنية الـin and out من ورشة الكتابة الإبداعية، أي أنّنا نجد الشخص ينطق شيئاً، فيما هو يضمر شيئاً آخر يخبره لنفسه في قرارتها ولا يسمعه إلا هو والمشاهدون.

«وش وظهر» مسلسل إيجابي يعطي مشاعر جميلة لمشاهده من خلال قصة ظريفة لكن غنية بخطابها؛ ولا ريب أن هناك جزءاً ثانياً من المسلسل ذي العشر حلقات، نظراً إلى نجاح العمل في جذب الاهتمام من المشاهدين.

«وش وضهر» على «شاهد»

الأخبار
al-akhbar
الخميس 14 تموز 2022 العدد 4677

صورة وخبر

غصّت مواقع التواصل الاجتماعي أخيراً بصور وفيديوات تُظهر أعداداً كثيرة من قناديل البحر تغزو الشواطئ اللبنانية، خصوصاً الجنوبية منها. وبينما أعرب كثيرون عن خشيتهم من هذا المشهد، نتيجة التغيّر المناخي، نقلت الوكالة الوطنية للإعلام عن رئيس «المركز اللبناني للغوص»، يوسف الجندي، أنّ ظهور هذه الحيوانات يأتي «بفعل التيارات البحرية التي تبدأ من الجنوب وتتّجه شمالاً، وهذه دورة عادية». ولفت الجندي إلى أنّ «ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف يساعد على ظهور القناديل على الشواطئ»، مطمئناً بأن «لا داعيَ للهلع والخوف، ولكن على المواطنين التنبّه للسعاتها». (إبراهيم شلهوب ــ أ ف ب)

المفكرة

إليو شاغوري عند «زيكو»

■ اليوم الخميس، يحيي الفنان الشاب إليو شاغوري (الصورة) أولى حفلاته المباشرة في «زيكو هاوس» (الصنائع)، حيث يقدّم ألبومه الموسيقي الجديد Division. درس إليو التصميم الداخلي في جامعة «الكفاءات» في لبنان، وعمل في إحدى الغاليريات البيروتية، ليؤسس اسمه كفنان تشكيلي، كما شارك في معارض جماعية عدّة، إلى جانب محاولة أولى لمعرض فردي. بدأ عشق إليو للموسيقى صغيراً، فكان يقضي وقته في العزف على آلة الطبلة. لاحقاً، تكوّن لديه اهتمام خاص بالموسيقى الغربية المعاصرة، كالجاز والبلوز والروك، قبل أن تحوز اهتمامه الموسيقى الإلكترونية، ولا سيما تلك المعروفة بالـ minimal music (الموسيقى التقليلية). سبق لإليو أن أصدر ألبوماً بعنوان «برلين» بعد زيارة ثقافية خاصة قام بها إلى ألمانيا عام 2019، تضمّن سبع مقطوعات موسيقية.

حفلة إليو شاغوري: اليوم الخميس ـ س: 20:00 ـ «زيكو هاوس» (الصنائع ـ بيروت). للاستعلام: 03/810633

جولة على أفلام بيروت... مع هادي زكاك

■ ينظّم المخرج والأكاديمي اللبناني هادي زكاك (الصورة)، اليوم الخميس جولة إرشادية لزوّار معرض «في هذا المكان: شرائط لوسط بيروت» الذي يُقام في «مركز مينا للصورة» من تنظيم «بيروت دي سي» بالاشتراك مع «المؤسّسة العربيّة للصورة». يقدّم الحدث رحلة عبر العاصمة اللبنانية من خلال مونتاج لمشاهد جُمعت من 50 فيلماً روائياً طويلاً لبنانياً وعربياً وأجنبياً من الإنتاجات السينمائية بين عامَي 1935 و1975، كما يضم صوراً لبيروت من مجموعات «المؤسّسة العربيّة للصورة». خلال الجولة، سيعرّف زكّاك، وهو القيّم على المعرض، على محتويات الأخير كما يُطلعهم على مراحل تحضيره لهذا

المشروع السينمائي والدوافع الشخصية خلفه.

علماً بأنّ المعرض مستمرّ لغاية 20 تموز (يوليو) الحالي، من الثلاثاء إلى الخميس (س: 14:30 إلى 19:30).

جولة مع هادي زكاك: اليوم الخميس س: 17:00 ـ «مركز مينا للصورة» (المرفأ) ـ للاستعلام: minaimagecentre.org أو 81/281670

صيدا على موعد مع التهريج

■ بعد اللّقاء الأوّل مع الجمهور اللبناني الصيف الفائت، تحط المهرّجة «آرليتي» (الصورة)، بعد غدٍ السبت في مسرح

وسينما «إشبيلية» في صيدا (جنوب لبنان)، بتنظيم من «مجموعة كهربا» وبدعم من السّفارة الفرنسيّة في لبنان و«بيت الفنان ـ حمّانا». «آرليتي في لبنان» من تأليف وإخراج فرنسوا سيرفانتس (L'entreprise) مع كاثرين جيرمان وأوريليان الزوقي. «آرليتي» مهرّجة كثيرة الكلام وتحبّ السفر حول العالم والتعرف إلى العديد من اللغات الأجنبية، شاركت في خمسة عروض أقيمت في فرنسا وخارجها خلال سنوات. عروض اكتشفت عبرها الممثلة كاثرين جيرمان حبّها للسفر واصطحاب أزيائها وعدّة التجميل الخاصة بها، فيما تعرّفت إلى ثقافات أخرى بفضل الخشبة وعبرها. العلاقة بين «آرليتي» ومترجمها تجعلنا نكتشف أنّ اللغة عبارة عن جسد ودّي وحميمي وجهاز عصبي سرّي، فـ «نحن نسكن في جسدنا وفي لغتنا أيضاً»، وفق ما يقول المنظمون.

«آرليتي في لبنان»: بعد غدٍ السبت ـ س: 19:00 ـ مسرح وسينما «إشبيلية» (شارع حسام الدين الحريري ـ صيدا/ جنوب لبنان). للاستعلام: 78/841310

حمّانا حضناً لأفلام الطلاب

■ يستضيف «بيت الفنان ـ حمّانا»، بعد غدٍ السبت، عرضاً في الهواء الطلق لأفلام قصيرة من تمثيل وإخراج طلاب كلية الفنون الجميلة في الجامعة اللبنانية. سيشاهد الجمهور خمسة أشرطة، هي: «شو بيبقى» لإيلي بركات (13:42 د)، «في البحث المستمر» (7:36 د) لعلي زريق، «أميغدالا» (20 د) لدانا عبد الصمد، «عايدة» (18:33 د) لحنان أبي خليل و«الصورة المثالية» (31 دقيقة) لهلا الكوش (الصورة). تتناول هذه الأعمال مواضيع مختلفة وواقعية عن الحب والزواج والأسرة وتأثير المكانة الاجتماعية والمظاهر على حيوات الناس.

عرض أفلام قصيرة: بعد غدٍ السبت ـ س: 20:30 ـ «بيت الفنان ـ حمّانا» (قضاء بعبدا). للاستعلام: 76/907348

على بالي

أسعد أبو خليك

المؤامرة؟ حتماً، إنّها مؤامرة عندما لا يريدون لنا أن نحتفل بالنصر على العدوّ الإسرائيلي. إنّ المؤامرة الصهيونيّة أُسِّست على بثّ روح الهزيمة والانهزاميّة في نفوس الشباب العرب. وكانت الخطّة تقتضي بالنصر السريع والحاسم للعدوّ في كلّ معاركه. هذا هو مبدأ حرب 1967. كلّ الحملات وملايين الدولارات والمواقع الجديدة التي تسمّي نفسها «مستقلّة» ـ فقط لأنّها تتلقّى التمويل الحكومي الأوروبي والسورسي، كأنّ هذا التمويل يحقّ له الاستقلاليّة وأنّ الإعلام الحرّ يكون غير مستقلّ ـ تهدف فقط إلى تقويض فكر وذهنيّة النصر والفوز ضد إسرائيل. إسرائيل تحتاج إلى إشعارنا بالهزيمة مدى الحياة، كي نتشرّبها في حياتنا اليوميّة. لكنّ العدوّ الذي انتصر في ساعات قليلة في عام 1967 انهزمَ، يوماً بعد يوم، على مرّ الثلاثة وثلاثين يوماً في عام 2006. لكنّ الاحتفال بالنصر ممنوع علينا. ترى على المواقع أنّ كل هاشتاغ متعلّق بالنصر يُعطّل من قبل الجيش الإلكتروني السعودي والإماراتي لإغراقه وطمسه: ساعة هاشتاغ عن نجوى كرم وآخر عن مريام فارس. الهدف صريح: احتفلوا فقط بهزيمة 1967 وإياكم الاحتفال بنصر تمّوز. مفروضة علينا ثقافة الحديث الذي لا ينتهي عن هزيمة 1967 مع أنّ معظم الناس لم يكونوا قد وُلدوا إلا بعد سنوات منها. يريدون للنصر الإسرائيلي الماحق أن يظلّ ماثلاً أمام الأعين، ولهذا يصرفون النظر باستمرار عن نصر تمّوز أو هم يعدّدون لك خسائرنا، وكأنّ هناك نصراً بلا خسائر. هل نعدّ الخسائر عندما نحتفل بصمود ستالينغراد؟ هل نعدّ الخسائر عندما نتذكّر سقوط برلين؟ كلُّ هؤلاء المخرّبين والمُعطّلين في الإعلام (التقليدي والجديد) يسيرون في مخطّط إسرائيلي مفضوح. (معظم) الإعلام العربي (التقليدي والجديد) مُسخَّر لصالح الأجندة الصهيونيّة. لكنّ النصر هو نصر، والعدوّ يعترف بهزيمته (مجلّة «إيكونومست» تقول بتحفّظ إنّ حرب تموز انتهت بـ «تعادل» بين الفريقين. لبنان الضعيف مرقد العنزة ورفع جرن الكبّة يتعادل مع جيش هزم ثلاث دول عربيّة مجتمعة). العدوّ شكّل لجان تحقيق في هزيمته ودوري شمعون وصحبه يقولون له: لا، أنت لم تُهزم. أنت منتصر دوماً. لا للتخوين؟

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnewspaper

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com